أ.د عبدالكريم بكار

إدارة الاختلاف

(أوسبل التفاهم والعيش المشترك)

إدارة الاختلاف
أ.د. عبدالكريم بكار

ح/ دار وجوه للنشر والتوزيع ، ١٤٣٨هـ.
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
بكار، عبدالكريم محمد الحسن
المصداقية./ عبدالكريم محمد الحسن بكار .-
الرياض، ١٤٣٨هـ
..ص؛ .. سم
ردمك: ٧-٤-٩٠٨٦١-٦٠٣-٩٧٨
١-مواقع التواصل الاجتماعي ٢-الاخبار أ-العنوان
ديوي ٦٧٢١١١ ,٠٠٤/ ١٤٣٨
رقم الإيداع: ٢١١١/ ١٤٣٨
ردمك: ٧-٤-٩٠٨٦١-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الاولى
1438 هـ - 2017م

جميع الحقوق محفوظة

دار وجوه للنشر والتوزيع
Wojooh Publishing & Distribution House
www.wojoooh.com

المملكة العربية السعودية - الرياض
الهاتف: 4562410 الفاكس: 4561675
للتواصل والنشر:
info@wojoooh.com
www.facebook.com /wojoooh
@wojoooh1

لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب؛ أو نقله في أي شكل أو وسيلة،
سواء كانت إلكترونية أو يدوية أو ميكانيكية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو
التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المؤلف بذلك.

No part of this publication may be
reproduced, stored in retrieval system, or transmitted, in any form or by any means,
electronic, manual. mechanical, photocopying,
recording, or otherwise without prior written permission of the author.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن اختلاف بني آدم في الأفكار والأهواء والمصالح والعادات، يشكّل نوعاً من الابتلاء لهم حتى يظهر إحسان المحسن،وإساءة المسيء، ومن هنا نقول: إن الاختلاف هو معقد الابتلاء في حياتنا الاجتماعية، ومن المهم أن نوفر الأفكار والمفاهيم والأحكام والآليات... التي تساعدنا على التفاهم والتعاون وتقودنا إلى نوع من العيش المشترك على الرغم مما بينا من تضارب وتباين، وهذه هي المهمة التي سيعمل عليها هذا الكتاب بحول الله وطوله.

إن التوجس من الاختلاف والخوف من المختلِف، ربما كان نابعاً مما عهده الإنسان الأول من اعتداء الحيوان عليه، وربما كان من التجارب العالمية الكثيرة والفاشلة التي أدت إلى النزاعات والحروب الدوليةوالمحلية، ولا أستطيع هنا تجاهل التكاليف

المترتبة على التعامل مع المغاير والجديد، حيث إن علينا حينئذ توليد طرق ومعايير جديدة للتعامل معه كما أن علينا القيام بنوع من التشذيب لبعض أفكارنا وعاداتنا حتى نتلاءم مع هذا المختلف، بالإضافة إلى أن نتائج كل هذا مجهولة، وقد تكون خطيرة، وهذا كله يجعل معظم الناس، يركنون للتواصل مع المطابق والمشابه، ومع تفهمي لكل هذا إلا أن خسائر القطيعة مع المخالفين لنا لن تكون قليلة.

أسأل الله تعالى أن ينفع إخواني القراء بهذا الكتاب، وأن يجعله في صحيفتي يوم الدين، إنه سميع مجيب.

المؤلف

في ١٩ ربيع الأول ١٤٣٨

مدخل

الاختلاف بين الناس على العديد من المستويات، سنة ماضية في خلق الله إلى يوم الدين، حيث قال سبحانه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ، إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ (١)

ولهذا فإن العمل على تصفير الخلافات هو عمل مناقض لسنة الله تعالى، وهو في الوقت نفسه شيء غير حميد لأنه سيوقعنا في مشكلة (**التطابق**) ومالها من ذيول سلبية في حياتنا الشخصية والعامة.

لعلي هنا أشير إلى بعض المفردات التي تشكل ما يشبه الفلسفة والمنطلق لمسألة الاختلاف والتعامل معه:

(١) سورة هود ١١٨، ١١٩.

١- عقم التطابق:

حين ترى تطابقاً في الآراء والمواقف لدى شعب أو جماعة أو حزب .. فهذا مخالف لسنة الله تعالى، وهو يشير في أحيان كثيرة إلى شيئين: القهر والسيطرة من قبل بعض الفرقاء مما مكَّنهم من إسكات الآخرين، أوجعلهم يتابعونهم، ويُظهرون تأييدهم، والثاني هو التقليد الأعمى من فئة لفئة أخرى، وكلا المؤشرين سيّئ.

التطابق عقيم على مستوى التشريح الجسدي لبني الإنسان، والتطابق عقيم على مستوى الأفكار والآراء، لأنه ينزع من حياتنا الفكرية المحرضات الذهنية على إنتاج المزيد من الأفكار والمفاهيم، وهذا يحدث لأن كثيراً من الأفكار الجديدة، هو ناتج ضرب الآراء المتعددة في القضية الواحدة، بعضها ببعض، فإذا لم يكن هناك سوى رأي واحد، فلن يكون أمامنا سوى التكلس العقلي والجمود الفكري، على ما نشاهده في البيئات المغرقة في الجهل والتقليد.

٢- التعدد طريق التكامل:

مهما كانت الإمكانات العقلية للواحد منا كبيرة، ومهما كان حسّه النقدي عالياً، فإنه في النهاية لن يستطيع النظر من كل الزوايا ولا الاطلاع على كل المعطيات، ولا أخذ جميع ما اطلع عليه منها بعين الاعتبار على نحو كامل... وهذا كله يجعلنا في حالة من الافتقار للاختلاف وتعدد الآراء إذا ما أردنا الحصول على أفضل رأي ممكن، وهذا هو جوهر المرجو من ممارسة (الشورى) في شأننا العام والخاص.

إن احتكاك فكرتين أو رأيين ببعضهما، يفتح الطريق أمام ولادةفكرة أو رأي ثالث، هو أرقى منهما جميعاً، وذلك لأن كل فكرة تعمل بطريقة خفية على تشذيب الفكرة المضادة، مما يمهد السبيل لارتقاء الفكرتين، واندماجهما في فكرة واحدة ذكية.

إننا في حاجة ماسة إلى فهم مشروعية الاختلاف وفوائده حتى نمنح نوعاً من المشروعية الابتدائية لوجود المختلف عوضاً عن محاربته والخوف منه.

إننا من خلال الإقرار بمشروعية الاختلاف نمنح الاعتراف بالفروق التي تجعلنا مختلفين، فنحوّل المختلف من شاذ ومعادٍ إلى عنصر مؤطر في منظومة ثرية ومنتجة؛ إذ إن درجة اختلافنا مع زيد من الناس مهما كانت كبيرة، فإنه يظل قادراً على تقديم إشارات ومعطيات تفيدنا في نقد أنفسنا ومراجعة بعض مواقفنا، وهذا وجه من وجوه التكامل!.

٣- الاختلاف مصدر لإنضاج الوعي:

نحن نقول دائماً: إن الوعي بالذات فرع عن الوعي بالآخر، وذلك لأن كثيراً مما لدينا من خصائص وميزات وفرص وتحديات... إنما هو نسبّي القيمة والوضعية، وإدراك هذه النسبية، لا يكون من غير مقارنة ذلك بما لدى الآخرين منه، ومن هنا تنبع أهمية الآخر المخالف والمنافس.

كيف نعرف وضعيات مشافينا وجامعاتنا ونظمنا السياسية والاجتماعية... إذا لم نقارنها بمشافي الآخرين ونُظُمهم...؟ ولهذا فإن تشويه الآخر وانتقاص ما لديه من فضائل ومكاسب،

يشكّل في الحقيقة نوعاً من تشويه الذات، تماماً مثل الذي يشوّه المرآة التي يرى من خلالها وجهه.

نحن لسنا مطالبين بعدم تشويه الآخر، فحسب، ولكننا مطالبون كذلك بعدم طمس المسافة الفاصلة بيننا وبينه من خلال التهوين من شأن التباين الكامن في تلك المسافة عن طريق ادعاء الخصوصية والتماس الأعذار...

إن الضد يُظهر محاسن وسيئات الضد، واللون الأبيض، يُظهر شدة سواد اللون الأسود وهكذا....

٤- التطابق منصّة للانغلاق:

أنا أخاف من (**التطابق**) في الآراء والأفكار والمواقف، وأخاف بدرجة أقل من (**التشابه**) في كل ذلك، ومصدر خوفي هو أن التطابق يشير إلى وجود أشياء سيئة، أوأنه يولّد أشياء سيئة، مثل الجمود والانغلاق، أما التشابه، فإنه يوحي إلى حدٍ ما بالتكرار والاجترار، والذي يعني نفاذ الإبداع والتجديد.

التطابق هو نتيجة للانغلاق الفكري والثقافي، فنحن نرى بأم أعيننا كيف تسود النمطية في البيئات المتخلفة حتى إن الناس يفزعون من أي تغيير يطرأ على أزياء الناس أو عاداتهم، بل إن بعضهم ينظر إلى أي تغيير على أنه خيانة للثقافة، وإخلال بالوفاء للمعهود عن الآباء والأجداد.

إن التطابق هو نتيجة الانغلاق، واستمرارُه، يؤدي إلى المزيد من الانغلاق، على حين أن الاختلاف يُنتج المزيد من انفتاح الوعي على المغاير والمباين، وفي هذا إخصاب للعقل، وإثراء للحياة.

٥- التعامل مع الآخرين مصدر للخلط:

حين نتعامل مع الآخر المختلف عقدياً أو فكرياً أو عرقياً، فإننا نتعلم ونستنير، ونستفيد، لكن من الجيد أن ندرك أننا من خلال ذلك الانفتاح نعرّض الانسجام بين مكوناتنا المختلفة للخطر، تماماً كما حدث للعرب عند مخالطتهم للأعاجم في صدر الإسلام حيث لم تعد العربية الفصيحة لغةً لعموم الناس، وإنما للخاصة الذين بذلوا جهوداً مضنية في تعلمها...

إن الانفتاح على الآخرين سلاح ذو حدين، فأنت تقتبس من فضائلهم، وتتلطخ ببعض رذائلهم، وهذا عام في الأفكار والأخلاق والسلوكيات.

إن من المؤسف هنا أن التعامل مع أولئك الذين نخشى من تغول ثقافتهم على ثقافتنا، ليس خياراً نمضي إليه اليوم؛ فوسائل التواصل الحديثة والمتطورة، جعلت هذا الأمر خارج السيطرة تماماً، كما أن المعايير التي كنا نضعها للاقتباس والتفاعل أصبحت اليوم غير فعالة، بل غير مفهومة!.

نحن فعلاً اليوم أمام معضلة حقيقية!.

٦- ما بين الخلاف والاختلاف:

هل الاختلاف هو بمعنى الخلاف، أو بينهما فرق؟

الاختلاف هو: التباين في الرأي، والمغايرة في الطرح، وعلى هذا قول الله تعالى: ﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّي عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴾ (١)

(١) سورة الشورى: ١٠.

الخلاف: مصدر خالَف، يقال خالفتُ فلانا: إذا عارضته، ومنه قوله سبحانه: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُ﴾ (١)

بعض أهل العلم، يذهبون إلى وجود فرق بين (خالفَ) و (اختلف) وقد حاولوا التماس عدد من الفوارق بينهما، منها:

- الاختلاف قد يوحي بشيء من التكامل والتناغم، فهو يضفي على الأشياء نوعاً من البهاء على نحو ما نجده في قوله سبحانه: ﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٖ مُّخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهَاۚ وَمِنَ ٱلۡجِبَالِ جُدَدُۢ بِيضٞ وَحُمۡرٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٞ﴾ (٢)

ولا نجد مثل هذا المعنى في (**خالف**).

- الاختلاف ينزع في الغالب إلى تباين الآراء على حين أن الخلاف ينزع إلى أن يكون عبارة عن حساسيات ذات طابع شخصي.

- الاختلاف بما أنه مؤسس على الاستدلال في الأصل، فإنه لا يفضي في الغالب إلى القطيعة والافتراق، على حين أن الخلاف موصول غالباً بالقطيعة.(٣)

- الاختلاف يكون على مستوى الطرق والوسائل، لكن المقصود يكون واحداً، أما الخلاف فيكون على مستوى الوسائل والمقاصد.

---

(١) سورة هود: ٨٨.

(٢) سورة فاطر: ٢٧.

(٣) انظر أدب الاختلاف للشيخ عبدالله بن بية (بحث مقدم إلى مؤتمر لرابطة العالم الإسلامي).

- الاختلاف هو ما يستند إلى دليل، أما الخلاف، فلا يستند إلى دليل أو برهان.

كثير من أهل العلم لا يرون فرقاً بينهما، فيستخدمون كلتا الكلمتين لتأدية المعنى نفسه، فهما من المترادف في التعاور والتعاقب [1]

أنا شخصياً أميل إلى التحديد في هذا من أجل تقديم فائدة إضافية للقارئ والسامع، فإذا كان النزاع قائماً على الدليل وبعيداً عن الأهواء الشخصية، فالأفضل أن نستخدم في الدلالة عليه كلمة (**اختلاف**) ومشتقاتها، وإذا لم يكن كذلك استخدمنا كلمة (**خلاف**) ومشتقاتها.

٧- قاعدة في الاختلاف:

كلما اتجهنا نحو الأصول والكليات والقيم الكبرى، صار الخلاف نادراً، وكلما اتجهنا إلى الفروع والجزئيات والتفاصيل صار الاتفاق نادراً.

إننا حين نتحدث عن الكرم والشجاعة وبر الوالدين، والحق في الحياة، والعدل والاحترام.. نلمس بوضوح اتفاقاً تاماً بين جميع أمم الأرض وكل أتباع الأديان المختلفة، ولا يكون الأمر كذلك حين نخوض في تفاصيل القيم المشار إليها، وحين نتحدث عن طرق ووسائل ترسيخ تلك القيم وتحقيقها والتعامل معها على أرض الواقع، فنحن سنتخلف قطعاً عند محاولة تحديد الكرم وتعريف الحد الأدنى لبر

(١) السابق ....

الوالدين وكيفية تحقيق العدل بين المناطق في الدولة الواحدة... يبدو أن تركيبنا العقلي وعتادنا اللغوي على صعيد التعريفات والمصطلحات، بالإضافة إلى النقص في المعطيات المعرفية... إن كل ذلك يجعلنا عاجزين عن التوافق عند بحث الفرعيات والجزئيات والوسائل والأساليب، ويصبح من المهم دائماً الاتفاق على القيم والأصول الكبرى، ونحن إذا تأملنا في واقع ثقافتنا وحياتنا اليومية، فإننا نجد أن الاتفاق على الأصول يجعل خلافاتنا في الفروع عبارة عن أشياء لتزيين العلاقات، و منحها الحيوية والتجديد.

الاتفاق على الأصول والكليات ... يعني أننا وضعنا لخلافاتنا حدوداً، كما يعني أننا قادرون على العمل المشترك والوقوف على أرضية واحدة.

٨- من التطابق إلى التوافق:

نحن نزاعون بفطرتنا إلى التطابق، فالكثيرون منا يودون لو يظهر الآخرون وكأنهم ظل لهم، أو في ظلالهم، وكثيرون منا يرون أنهم القيّمون على الثقافة، والحماة للتاريخ وللبلاد، وهم يقومون بالكثير من الأعمال في هذا السياق، ولكن وفق رؤيتهم واجتهاداتهم الخاصة، ومن الناس من يضم إلى هذا شيئاً من الاستعلاء وادعاء الغيرة والإخلاص متجاهلين لكل الآراء الأخرى، ومتجاهلين لأهمية مراعاة مشاركة الآخرين في إدارة فضائنا الثقافي العام..، وهذا كله يجعلنا نخوض حروباً ثقافية كثيرة، منها ما هو خفي، ومنها ما هو معلن، ونتيجة كل هذا واضحة في وهن أوطاننا وتبديد جهودنا الثقافية والنهضوية.

الاختلاف مشروع، وساحاته رحبة، بل أرحب مما يظن كثيرون، والمطلوب هو التوافق عوضاً عن التطابق، والتقليد الحرفي.

إن ما نعنيه بالتوافق هو عين ما نعنيه بالتعايش، من وجود علاقة تفاعلية بين فئات مختلفة من أجل تحقيق منافع متبادلة في جو من التعاون والألفة والاحترام.

إن من المهم أن نترك المعتقدات والمبادئ والأفكار المرجعية الكبرى خارج دائرة التوافق، ويتم النظر إليها على أنها خصوصيات ثقافية، وذلك لأن محاولات تغييرها عن طريق القانون أو القوة ستوجد شروخاً كبيرة في المجتمع.

التوافق يقوم على محاولات توحيد مبادئ النهضة وأساليب وأدوات الإصلاح، كما يقوم على إبداع نماذج مشتركة للعيش الكريم والتواصل الاجتماعي المتسامح، وعلى سبيل المثال، فإن من غير الملائم أن يتنازل المسلم عن اعتقاده الراسخ بحرمة الربا، كما أن من غير الملائم أن نحمل غير المسلم في المجتمع الإسلامي على الاعتقاد بحرمة الربا، ولكن يتم التوافق على نهضة الاقتصاد وإيجاد أوعية استثمارية مجزية ومفيدة للجميع.[1]

طبعاً على المسلم أن يدعو إلى الخير، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وينشر الفكر النير ويدافع عن القيم العليا لكن هذا كله يتم في إطار القانون العام، وبالأدوات الناعمة: التعليم والتربية والإعلام والدعوة والحوار.

(١) انظر فلسفة التعايش، مقال بقلم إسلام العدل (منشور على النت).

٩- في الاختلاف توسعة ورفع للحرج:

رسالة الإسلام هي خاتمة الرسالات، ولهذا فإننا نجد في آلية التشريع والفتوى فيها سماحةً بادية، أدت إلى رفع الحرج عن الناس، وقد قال الله تعالى: ﴿وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾[1] إن معظم نصوص الكتاب والسنة ظنية الدلالة مما يتيح للعلماء الاجتهاد، والذي يترتب عليه مشروعية الاختلاف، وحين يختلف أهل العلم في أمر من الأمور، فإن عموم المسلمين يصبحون مخيرين في تقليد أيٍ منهم، وفي هذا تيسير عظيم ومراعاة لاختلاف أحوال العباد.

إن إخراج المكلفين من الضيق والحرج الذي يقعون فيه إذا حُملوا على قول واحد، هو أحد مقاصد الشريعة الغراء، وفي هذا السياق نص بعض أهل العلم مثل البهوتي الحنبلي وغيره على أن للمفتي تخيير من استفتاه بين قوله وقول غيره، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أنه ليس للحاكم أن ينقض حكم غيره، ولا للعالم والمفتي أن يُلزم الناس باتباعه، وقد ذكروا أن رجلاً، صنَّف كتاباً في الاختلاف، فقال له الإمام أحمد بن حنبل: لا تسمه كتاب الاختلاف، ولكنه سمه (**كتاب السعة**) وبناء على هذا قال أحد أهل العلم: (**إجماعهم حجة قاطعة، واختلافهم رحمة واسعة**).

(١) سورة الحج: ٧٨.

إن أحكام الشريعة موزعة على دائرتين: دائرة القطعيات حيث اتفاق أهل العلم ودائرة الظنيات حيث يكون الخلاف سائغاً، كما هو الشأن في الجزئيات على مستوى العقيدة وعلى مستوى الفقه والسلوك العملي، والحقيقة أن أئمتنا لم يكونوا ينظرون إلى الخلاف في الفرعيات على أنه خلاف لأنهم جميعاً متفقون على اتباع الدليل، ولهذا فإن الفقيه إذا خالف فقيهاً آخر، فإنه يشعر أنه موافق له في طريقة الاستدلال، وإن كانت نتائج اجتهادهما مختلفة، وفي هذا السياق ورد قول الإمام أبي حنيفة النعمان: هذا الذي نحن فيه رأيٌ لا نجبر أحداً عليه، ولا نقول: يجب على أحد قبوله بكراهية، فمن كان عنده شيء أحسن منه فليأت به.[1]

إن المسلمين سلكوا مع أهالي البلدان المفتوحة نفس الأسلوب الذي اتبعه فقهاؤهم في كون الأصل في الأشياء الإباحة، فلم يطلبوا منهم تغيير لغاتهم وعاداتهم ولم يطلبوا تغيير طرز ملابسهم ولا الكف عن الاحتفال بمناسباتهم الاجتماعية، وإنما طالبوهم بالتقيد بالأصول والشعائر، وما يحقق الوحدة الفكرية والأخلاقية للأمة، فالمطلوب على مستوى اللغة حفظ شيء يسير من كتاب الله تعالى من أجل صحة الصلاة، والمطلوب على مستوى الملابس ستر العورة، والبعد عن الملابس المغرية، والمطلوب على مستوى المناسبات الاجتماعية ألا تشتمل على منكرات وتصرفات تخالف هدي الشريعة الغراء.

(١) انظر أدب الخلاف بقلم سيد جويل (مقال منشور على النت).

إن هذا المنهج في التشريع وفي التعامل مع المهتدين الجدد قد جعل الالتزام بالشريعة سهلاً ميسوراً على ما هو واضح للعيان، وجعل التنوع والتعدد سمة عامة من سمات الحياة الاجتماعية في كل أنحاء بلاد المسلمين.

١٠- أسس الوفاق والاتفاق:

الإنسان يأنس بالإنسان، وأكثر من يخافهم بنو آدم ،هم بنو آدم أنفسهم.

القرآن الكريم أراد تذكيرنا بالأخوة الضاربة الجذور بيننا حين قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾[1] فنحن وإن اختلفنا في أشياء كثيرة، فإن ما يجمع بيننا أكثر مما يفرّق!

فالخالق سبحانه فطرنا على طبيعة واحدة، وجعل معايير التفاضل بيننا واحدة:

أ- نحن جميعاً ننحدر من أبوين، ونحب المال والرفاهية، ونطمح إلى الخلود، كما أننا جميعاً نحب النجاح والتفوق والجاه، ونميل إلى الراحة والتمتع بأوقات الفراغ، بالإضافة إلى أننا جميعاً نحب العدل والحرية والأمن والاستقرار.

ب- نحن جميعاً نخاف من المجهول ومن الفقر، وتسلط الأعداء، كما أننا نخاف من تراكم الديون والفشل وإخفاق المشروعات، ونخشى عقوق الأبناء في المستقبل.

---

(١) سورة الحجرات: ١٣ .

ج- نحن جميعاً في حاجة إلى الاحترام والتقدير والتشجيع والمؤازرة، كما أننا في حاجة إلى من يفهمنا، ويعذرنا إذا أخطأنا، وفي حاجة إلى من يوجهنا، ويسدي إلينا النصيحة، ويدافع عنا في غيبتنا.

د- نحن جميعاً نؤمن بوجود أشياء لا نراها، وورثة الأديان السماوية يؤمنون بوجود الخالق الجليل وبيوم البعث و وجود الحساب والجنة والنار، ونحن جميعاً نشعر بالضعف وأن وجودنا في هذه الحياة مؤقت، ونشعر بأنه ليس لدينا شيء مضمون على مستوى آجالنا وصحتنا وأرزاقنا.

هـ- نحن جميعاً نشعر بأننا عاطفيون تستفزنا الكلمة، وتستخفنا النظرة ونشعر بأننا كائنات استهلاكية، كما نشعر بأننا نتسم بالعجلة والتذمر وسوء التقدير لكثير من الأمور.

و- نحن جميعاً نؤمن بوجود مصلحة عامة في حماية البيئة وتماسك المجتمع، كما نؤمن بالتعاون على ما يعود بالنفع على الجميع، ونؤمن كذلك بأهمية التماسك الأسري ومحاصرة الشرور والحد من الرشوة والفساد المالي، وهذا على الصعيد النظري على الأقل.

ز- نحن ندرك بأن عواطفنا كثيراً ما تؤثر في طريقة اتخاذ قراراتنا، كما نؤمن بأن سيطرتنا على النُظُم اللغوية محدودة، فنحن نقول ما لا نقصد قوله، وكثيراً ما نجد أنفسنا عاجزين عن التعبير عما نريد، كما أننا قد لا نفهم ما يقال، ولهذا فسوء الفهم ليس شيئاً نادراً.

نحن إلى جانب هذا نعترف بعجزنا عن النظر إلى الأمور من

كل الزوايا، وأخذ كل المعطيات بين الاعتبار، ونعترف بالعجز عن رؤيةالعديد من طبقات الحقيقة!.

ح- نحن نعترف بأننا أصحاب شهوات ونزوات، وأننا نضعف أمام الكثير من المغريات، كما نعترف بوجود هُوَّة دائمة بين ما نؤمن به، وما ننظّر له، وبين ما نفعله، وننفّذه.

هذه القواسم المشتركة تتصل بالطبيعة البشرية، كما تتصل بالثقافة العالمية الموروثة، بالإضافة إلى اتصالها بحاجاتنا اليومية ومستقبلنا، وهي في مجملها تشكل أرضية عظيمة للتعاون وفهمنا المشترك بعضنا لبعض، وللحياة أيضاً.

١١- اختلاف دون افتراق:

واجهت البشرية على امتداد التاريخ معضلة كبيرة، هي: كيف يسمح الناس لعقولهم أن تعمل وتبدع، وتنتج التنوع والتعدد، وكيف يسمحون لأنفسهم بسلوك سبل شتى في التجاوب مع كثير من اختياراتهم ورغباتهم دون أن تتفرق كلمتهم وتتمزق لحمتهم الاجتماعية، فيصبح الاختلاف نقمة عليهم ومصدراً لوهنهم عوضاً عن أن يكون عامل ثراء وهناء؟.

لدينا نصوص كثيرة تحث على اجتماع الكلمة، وتقريب وجهات النظر، وإصلاح ما فسد من العلاقات بين المسلمين خاصة والناس عامة على نحو ما نجده في قول الله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾ [1]

(١) سورة الشورى: ١٣.

إن إقامة الدين تنطوي على الاحتفال بأصوله وفروعه، وتتطلب في أحيان كثيرة الاجتهاد بحثاً عن مرادات ومراضي الشارع الحكيم وهذا يؤدي إلى الاختلاف المنذر بالفرقة، ولهذا كانت التوصية لأمم الأنبياء عليهم السلام بالحذر من أن تؤدي إقامة الدين إلى الفرقة، مما يعني أن اجتماع الكلمة ووحدة الموقف عبارة عن إطار وأصل جامع، وفي داخل ذلك الإطار ووفقاً لذلك الأصل تكون إقامة الدين والاجتهاد فيه، وقد صح عنه ﷺ أنه قال(**اقرؤوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فقوموا**)[1].

إن قراءة القرآن مما يُتقرب به إلى الله تعالى، فإذا وقع الخلاف في كيفية الأداء أوحول بعض المعاني، وصار هناك شعور بأن الخلاف سيفضي إلى الفرقة والتنازع، فإن المطلوب حينئذ ترك القراءة، والانتقال إلى شأن آخر، وهذا يدل على ما أشرنا إليه من أن اجتماع الكلمة هو الأهم، وأن ما يجري من تنمية للمعرفة وتمحيص للمسائل، ينبغي أن يظل في إطار وحدة الموقف والتوجه العام.

عثمان رضي الله عنه صلى في خلافته بالناس في منى الرباعية أربعاً دون قصر، وكان ابن مسعود رضي الله عنه يرى القصر، وحين صلى خلف عثمان أتم، ولم يقصر، فقيل له: عبتَ على عثمان، ثم صليتها أربعاً؟

قال: (**الخلاف شر**) وفي رواية عنه: (**أكره الخلاف**)[2].

إن مسألة الإتمام والقصر في السفر من مسائل الفروع، واجتماع الكلمة من الأصول، فآثر عبدالله الأصل على الفرع.

---

(١) رواه الشيخان.

(٢) كما عند أبي داود وغيره.

إن من القواعد الفقهية المهمة قاعدة: (**الاجتهاد لا يُنقض بمثله**) ومعنى هذه القاعدة أن من اجتهد في حكم حادثة من الحوادث، فأفتى بها، أو قضى، ثم وقعت أخرى نظيرها، فتبدل فيها اجتهاده إلى حكم مخالف، فلا تُنقض فتواه وقضاؤه السابقان، وإنما يُعمل باجتهاده الجديد في الحادثة الجديدة، ويقال مثل هذا فيما لو صدر الاجتهاد الجديد في نفس المسألة من مجتهد آخر [1]

قد أرادوا من وراء هذه القاعدة جعل باب الاجتهاد والتجديد مفتوحاً أمام المجتهدين، فإذا قال أحد المجتهدين في مسألة قولاً، فهذا لا يعني أنه لا يستطيع أن يغير رأيه إلى ما يرى أنه الصواب، كما أن ذلك لا يعني أيضاً منع مجتهد آخر من الإدلاء برأيه في تلك المسألة، ولهم إلى جانب هذا مقصد آخر، لا يقل أهمية، وهو حماية حياتنا العلمية من التصدع والتناحر، إذ لو كان الاجتهاد ينقض بمثله، لأمكن لنا الدخول في (**حرب فتاوى**) وهذا مدمر لوحدة الأمة ومصداقية الفقيه، أما مع هذه القاعدة العظيمة فإن باب تحرى الحق والصواب يظل مفتوحاً، مع المحافظة على السياق الاجتهادي من الاضطراب.

إن اتباع الأهواء ومخالفة أصول الاجتهاد، وحب التميز على الأقران والانفراد عنهم بالرأي...، بالإضافة إلى الغرور بالمواهب والقدرات الفائقة... إن كل ذلك من العوامل المؤدية إلى تحويل الاختلاف النافع إلى فرقة، تحمل ملامح الخذلان

(١) انظر الاجتهاد والتجديد بقلم د. عبدالله ربيع محمد، مقال في مجلة المسلم المعاصر، العدد: ١٣١ عام ٢٠٠٩..

والفشل والنزاع، على نحو ما حذرنا منه سبحانه حين قال: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ (١)

تأسيساً على كل ما قلناه، وانطلاقاً منه عنونت لهذا الكتاب بإدارة الاختلاف، فنحن لا نريد التطابق في العقول والأفكار والآراء، أي أننا لا نريد تصفير الخلافات بيننا بسبب اعتقادنا بعدم أهمية وجودها، ونحن أيضاً لا نريد لما يجري بيننا من خلاف أن يمزق صفوفنا، ويفرّق كلمتنا، وإن الإدارة بما هي فن للتفاوض وترتيب الأولويات وتنظيم عمليات التدافع والتنافس... هي الأداة الأفضل للتعامل مع معادلةالاستفادة من مكاسب الاختلاف والتنوع، وحماية صفوفنا من التفتت والاضطراب.

وسيكون لنا تعميق وترسيخ لبعض هذه المبادئ في ثنايا هذا الكتاب بحول الله وطوله.

(١) سورة الأنفال: ٤٦.

إدارة الاختلاف الفكري والفقهي

لا يمكن لنا أن نتفق في كل شيء، وذلك بسبب نوعية تركيبنا العقلي وبسبب تنوع خلفياتنا الثقافية، بالإضافة إلى طبيعة القضايا التي نفكر فيها والأدوات التي نستخدمها، وإني موقن بأن في عقولنا ونفوسنا صوراً متنوعة كصور وجوهنا على نحو تام، فملامح وجوهنا العامة موحَّدَة، وهذا هو الإطار الجامع للفكر الإنساني بكل ما فيه من تناقضات، ولكن الاختلافات اليسيرة على مستوى لون البشرة وحجم وشكل جباهنا وأنوفنا وعيوننا.. أوجدت هذا التنوع الهائل بين مئات ملايين الوجوه!.

حين نتحدث عن إدارة الاختلاف الفكري والفقهي، فإننا نكون معنيين بأمرين جوهريين: تشخيص أسباب الاختلاف ثم ما هو مطلوب للتعامل مع ذلك الاختلاف، وقد فصلتُ

الاختلاف الفكري عن الاختلاف الفقهي بسبب درجة واضحة من التباين بينهما على صعيد الأسباب، وعلى صعيد التعامل والمعالجة.

أولاً: أسباب الاختلاف الفكري:

١- التركيب العقلي:

يتشكل العقل الوهبي لدى الإنسان من مجموعة من المبادئ والإمكانات الفطرية التي وهبنا الخالق الجليل إياها، وهذه الإمكانات موزَّعة على الأمم بالتساوي، وعلى الأفراد بالتفاوت، وهكذا نجد من الناس من يتمتع بقدرات عالية على صعيد الذاكرة، على حين أننا نجد منهم من يتمتع بقدرات عالية على صعيد الخيال أو الملاحظة أو التحليل والتركيب... وهذا التباين في القدرات العقلية يؤثر في فهمنا للتاريخ وإدراكنا للواقع واستشرافنا للمستقبل، فأصحاب الذاكرة القوية يكونون في العادة أكثر خضوعاً لمقولات التاريخ ورواياته على حين أن أصحاب الخيال الخصب يكونون أقدر على استشراف المستقبل، ونحن نعرف الدور الكبير الذي أسسهم فيه (**الخيال العلمي**) في تقدم البشرية.

أضف إلى هذا أن عقولنا مصابة بنوع من الارتباك والقصور الدائمين تجاه التفكير في (**الصفات**) أو ما يسمى (**الكيف**) على حين أنها تعمل بكفاءة عالية عند التفكير فيما هو من قبيل (الكم)، مثل العدد والحجم والوزن، ولكن عقولنا متفاوتة في مدى كفاءتها في التعامل مع هذا وذاك، ومن ثم كان لدينا نوع من الذكاء اسمه الذكاء (**الرياضي**) حيث يمتاز أصحابه

بالقدرة على طرح الأسئلة الكثيرة، كما أنهم يدركون على نحو جيد العلاقة بين الأسباب والنتائج، بالإضافة إلى كونهم مهرة في وضع الافتراضات وجمع الأدلة، والسرعة في حل المسائل الرياضية... هذا كله يجعلهم يختلفون مع المحرومين من هذه المواهب عند وضع الاحتمالات المتوقعة لعواقب قضية من القضايا وعند البحث في الأسباب والجذور لظاهرة من الظواهر، وهذا واضح جداً في تفاوت الباحثين عند الحديث عن أسباب التخلف في العالم الإسلامي، وعند الحديث عن متطلبات التقدم.

٢- الخلفية الثقافية:

للخلفية الثقافية والمعرفية تأثير كبير في طريقة إدراكنا للأشياء، وفي نوعية الأحكام التي نصدرها، وأعني هنا بالخلفية الثقافية مجموعةَ المسلّمات والسلوكيات والمعتقدات والعادات والتقاليد والقيم السائدة في بيئة معينة، ولا بد أن نضيف إليها أيضاً الخلفية المعرفية، أي المعلومات المتوفرة لدى الواحد منا عن القضية، أو المسألة موضع التفكير.

نحن نتمتع بخلفيات ثقافية مختلفة، وهذه الخلفيات تؤثر في المركب العقلي لدينا وتغير في نوعية الأحكام التي نصدرها، فالعقل يتفاعل مع المعرفة التي يختزنها، كما يتفاعل مع البيئة الثقافية التي نعيش فيها، وهذا يجعلنا نختلف في القضية الواحدة مع اتفاقنا على وثاقة الأدلة والبراهين المتعلقة بها، فهناك على سبيل المثال بيئات إسلامية لا تهتم لمسائل مثل الحسد والعين والسحر والجن... ولهذا فإن تعاملهم مع الأمراض والأحداث

الغامضة يتم بعيداً عن التفكير فيها وأخذها بعين الاعتبار، وهناك بيئات إسلامية على العكس من هذا، فالناس فيها حين يحدث مرض نفسي أو تحدث ظاهرة غير مفهومة، يذهبون إلى الرقاة والأشخاص المشهورين في التطبيب الشعبي مما ذكرناه قبل الذهاب إلى طبيب أو أخصائي نفسي... ولطالما استمر الخلاف والجدل بين المثقفين في هذه القضايا دون الوصول إلى شيء!

في بعض البيئات الإسلامية وَلَهٌ وتعلق شديدان بآل بيت رسول الله ﷺ، وهذا جعلهم ينسبون إليهم الكثير من الفضائل والخوارق التي لا يقرها عقل ولا نقل، وقد قال العلامة صالح المقبلي اليمني في سياق ثنائه على أهل البيت: (**إنهم مظنة الخير ومئنته، وسرُّ النبوة سارٍ فيهم لائح في أعمالهم ومكارم أخلاقهم، بل على صورهم الحسية، يرى غالب الناس الرجلين، فيقطع، أويظن أن أحدهما من أهل البيت النبوي، ولقد كنا في اليمن، لايكاد يتخلف هذا علينا لصحة أنسابهم**)[1].

هذا الكلام لا يحتاج إلى أي تعليق!.

حين يتحدث متخصص تخصصاً دقيقاً عن أسباب الفقر في العالم الإسلامي، أو عن مشكلات الصحوة الإسلامية، أو عن نمط التفكير في ماليزيا أو المغرب - مثلاً- فإن من المتوقع دائماً أن يتم طرح رؤى وتحليلات، لا تلقى الترحيب أوالقبول من غير المتخصصين، كما أن من المتوقع أن يساء فهم كثير مما يقال بسبب عمق (**الحفر العرفي**) الذي يقوم به المتخصص المدقق،

(١) العلم الشامخ: ٢٦٧.

وينبغي ألا نفاجأ بشدة اختلاف المتخصصين في القضية الواحدة، لأن السبل تتشعب بالباحثين أكثر، فأكثر كلما أوغلوا في بحث المسائل الدقيقة.

شيء آخر يجب أن يضاف إلى ما ذكرته، هو الخبرة الناتجة عن الممارسة العملية، والحقيقة أن الدراسة الأكاديمية تملّك الدارس أصول العلم ومفاتيحه، لكنها تنزع دائماً نحو المثالية، وحين يدخل خريج الجامعة المجال العملي تتبدى له الفروقات الكثيرة والكبيرة مما يجعله يكتسب خبرة تجسّر العلاقة بين العلم النظري والواقع العملي، ومن هنا ينشأ الكثير من الخلافات بين المنظّرين والأكاديميين من جهة وبين الذين يعملون في المصانع والشركات والأسواق.

لا ينبغي أن ننسى في هذا السياق الخبرة التي يكتسبها الناس جميعاً بسبب تقدم العمر، وهذه الخبرة أوجدت فعلاً ما يسمى اليوم (**الصراع بين الأجيال**).

الشباب يتحدثون وهم واثقون من أنهم يحملون أحدث النظريات وآخر وأجدّ المعلومات والخبرات، والشيوخ يعتزون بأنهم شاهدوا نتائج كثير من المبادرات والتجارب، وعاشوا عواقب تهور الشباب، وهذا أوجد لدينا خطابين مختلفين تجاه أساليب الإصلاح وأولوياته على نحو خاص، ورحم الله علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين كان يقول: (**رأي الشيخ ولا رؤية الصبي**) أي إن خبرة الشيوخ وحديثهم عن شيء، لم يروه أوثق وأصح من حديث الصبيان عن شيء رأوه بأعينهم!.

٣- نُظُم اللغة:

في لفته ذكية مبكرة يقول الإمام الشافعي: (ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه.

والعلم به عند العرب كالعلم بالسُّنة عند أهل الفقه: لا نعلم رجلاً سمع جميع السنن، فلم يذهب منها عليه شيء)[١]

كثير من جهود المحامين، يُستهَلك في الطعن بالتفسير السائد لبعض القوانين أو في دستوريتها، مما يشير إلى أن بني البشر ظلوا على مدار التاريخ في حالة من الارتباك تجاه تعاملهم مع النظم اللغوية، ولا يخفى أن مما يزيد الأمر صعوبة، ومما يفسر معضلة البشر مع لغاتهم أيضاً، ذلك التطور الحر للغات مما يجعل الناس في حالة من الجري الدائم خلف جديد اللغة، وحول الاهتداء إلى سبل التعامل معه.

الأمثلة على ما أقول كثيرة جداً، وسأكتفي هنا بمثالين اثنين لتوضيح ما أقوله:

١ – شكا الزّبرقان بن بدر إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن الحطيئة هجاه حين قال:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

(١) الرسالة ١: ٤٢.

قال عمر: ما أسمع هجاء، ولكنها معاتبة، وفي رواية أنه قال: ما أسمع هجاء، ولكنه مدحك.

قال الزبرقان: أوما تبلغ مروءتي إلا أنه آكل وألبس؟!.

هنا استدعى عمر حسان بن ثابت رضي الله عنه، فحضر ليحكم، فقال: (لم يهجه، ولكن سلح عليه)[1]

ويقال إن عمر سأل لبيداً أيضاً: فقال: (ما يسرني أنه لحقني من هذا الشعر ما لحقه، وأنّ لي حُمْر النَّعم) أي كرام الإبل ،فأمر عمر بسجن الحطيئة.

وهنا يختلف النقاد والشراح في وجه الهجاء على نحو يُشعر بغموض المراد على نحو ما أشرت إليه، وإن في سؤال عمر لاثنين من الشعراء عن المعنى، وما إذا كان من باب الهجاء، لدليلاً واضحاً على تعقيد النظام اللغوي وتسببه في سوء الفهم!.

٢- يذكر الزجاجي وغيره أن الكسائي مؤسس المدرسة الكوفية في النحو التقي بالفقيه الكبير أبي يوسف صاحب أبي حنيفة في حضرة هارون الرشيد، فطلب الكسائي من هارون أن يأمر أبا يوسف في إجابته على سؤال، فأمره بذلك، فقال الكسائي: ما تقول في رجل قال لامرأته: أنت طالق إن دخلت الدار؟

قال أبو يوسف: إن دخلتْ فقد طلُقت. فقال الكسائي: خطأ، إذا فُتحت (أَنْ) فقد وجب الأمر، وإذا كُسرتْ فإنه لم يقع بعد.

---

(١) تغوّط عليه.

قالوا: فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو[1]

ومراد (الكسائي أن (إن) للشرط، فيكون معنى ما بعدها الاستقبال، فإذا دخلت الدار طلقت، وإذا فُتحت الهمزة فقيل: (أن) فيصبح المعنى على المضي، أي هي طالق بسبب دخولها الدار!.

قد سقت هذا الشاهد لأوضح الدقة المتناهية لكثير من التعبيرات اللغوية، مما يتسبب في إحداث الكثير من الاختلاف في فهم ما يُقال وتفسيره.

٤- فهم الواقع:

لا أبالغ إذا قلت: إن جهود الناس في فهم الواقع تشكل واحداً من أهم مصارد اختلافهم، وذلك لأن الواقع بمعطياته المختلفة يشكل الغلاف الكامل لكل تحركات بني البشر على هذه الأرض، وكثير من اختلافنا يعود إلى الطبعية الزئبقية للواقع، وما يكتنف كل جوانبه من غموض والتباس، ولا يخفى في هذا المقام، أننا في معظم الأحيان نتعامل مع واقع غير ملموس، ومع معطيات غير محسوسة حتى لو ظهر لنا غير ذلك، فأنت قد ترى بعينك هطول الأمطار، وهذه حقيقة بسيطة للغاية، لكنك ستدخل في منطقة الخفاء حين تبدأ في التفكير في مدى سد ما هطل من مطر لاحتياجات الناس، وحين تفكر في أعداد الذين تضرروا منه لسبب من الأسباب...

نحن في الحقيقة لا نكف عن التفكير في الواقع، لأن اكتشافه على نحو جيد يشكل البداية على طريق الإصلاح، ومن هنا فإن

(١) مجالس العلماء للزجاجي : ١٩٦

التقصير في فهمه سوف ينعكس على أسلوب الإصلاح المطلوب.

ولعلي أشيرهنا إلى بعض المحددات في هذا الشأن :

أ- هناك من يحاول فهم الواقع عن طريق المتابعة اليومية له، فهو يقرأ الصحف اليومية، ويستمع إلى نشرات الأخبار، ويحاول تحليل ما يرى، ويسمع بمشاركة بعض الأصدقاء، ولا شك في أن هذا يجعل المرء قريباً من الواقع، لكنه ليس كافياً لوعيه وفقهه، والمشكل هنا عدم إدراك من يقوم بذلك لقصور الطريقة التي يتبعها في فهم الواقع، على حين أن هناك من يرى أن متابعة الأحداث اليومية لا تكاد تعني شيئاً ما لم تعرف أصل الإشكالات في البلد، أي مبعث الأحداث والقوى المؤثرة فيها، بالإضافة إلى أهدافها وأوزانها، لأن رؤية الأحداث وحدها ليست كافية لتفسيرها ولا للتنبؤ باتجاهات تطورها، وليست كافية من باب أولى للاهتداء إلى سبل معالجتها، وهكذا فنحن من خلال هاتين الطريقتين في اجتراح الواقع نختلف في تصوره وتقييمه.

ب- تعوَّد معظم الناس فهم الواقع عن طريق تمثله ذهنياً، وعن طريق الركون إلى انطباعاتهم عنه، وهذه هي الطريقة السهلة والمباشرة، وهي طريقة ملائمة لرؤية الجزئيات الصغيرة والأحداث البسيطة، لكن هذه الطريقة ستكون عقيمة للغاية حين نفكر في القضايا والظواهر الكبيرة والمركّبة، فأنت لا تستطيع معرفة جودة الخدمات الطبية في بلدك، ولا معرفة مشاعر الناس تجاه حركة الاقتصاد.... إلا من خلال مقارنة ما لدى البلاد من الخدمات الصحية مع ما لدى الدول المجاورة والمشابهة، وإلا من خلال الأرقام والإحصاءات واستطلاعات

الرأي، وهكذا فإن تصور الواقع عن طريق الانطباعات والتفكير المجرد يشكل مذهباً، يتبعه أكثر الناس، على حين أن الطريق الثاني هو الأسلوب العلمي الذي يتبعه بعض الناس، مما يشكل مورداً من موارد الخلاف.

ج- نحن نتجه في الغالب إلى تفسير ما نراه في الواقع المعيش من خلال سبب أو عامل واحد، ودافع هذا هو عدم إدراك تشابك العوامل في ولادة ظاهرةٍ ما، أو يكون دافعه الكسل الذهني، وطلب الراحة، وهكذا فنحن نسمع من يعلل انحراف كثير من الناس في أحد البلدان بسبب كونه بلداً سياحياً، ومن يعلل فقر البلد الفلاني بكسل الناس، أو بالفوضى السياسية، أو بقلة الموارد... لكن أهل العلم يعرفون أن تفسير الظواهر الكبرى بعامل واحد هو اختزال وتبسيط، فظاهرة مثل القيام بأعمال عنيفة من أجل أهداف سياسيةمثلاً- لا تعود إلى أسباب سياسية محضة، بل تتداخل في وجودها أسباب سياسية وعقدية وتعليمية واقتصادية...

إن النظرة المبسّطة للأسباب التي أدت إلى ولادة الواقع انعكست سلباً على نظرة كثير من الدعاة والمصلحين، فصاروا إلى بناء خطط دعوية وإصلاحية بسيطة وغير ناجحة على حين أن من يفسر الظاهرة الواحدة بعدد من العوامل، يتحدث عن النهضة الشاملة والحلول المركّبة والمتكاملة مما يعني في نهاية المطاف وجود مدرستين واتجاهين في الإصلاح وفي التعامل مع الواقع.

د- بعض الناس ينظر إلى ما يجري في بلاده على أنه شأن داخلي محض، ولهذا فهو يلوم تارة الحكومة، وتارة المشايخ، وتارة رجال الأعمال.

ومن الناس من يعتقد أن ما يجري في بلاده هو صدى لما يريده الآخرون، وأهل البلد مجبرون على كل شيء وليس في أيديهم أي شيء، وهم مع هذا طيبون صالحون عظماء!

النظرة الثالثة السوية تقول: في زمان العولمة والإنترنت لم يعد في الإمكان الحديث عن داخل وخارج، ولكن يظل الأساس فيما يحدث من خير وشر ونجاح وإخفاق في أي بلد... هو ما يقوم به أهله، وإن نسبة تأثير الخارج في الداخل لا تزيد في المجمل على ٢٠٪ وهناك الكثير من الأمثلة على هذا

الموقف من نظرية المؤامرة مضطرب لدى معظم الناس، ولهذا فهناك جدل طويل يدور في مجالسنا حول علاقتنا بالآخرين وحول المواقف التي يجب أن نقفها منهم.

في الختام أود التأكيد على أننا لا نرى سوى جزء من الواقع، والتأكيد على أننا لا نرى الواقع على نحو قاطع وإنما على نحو مظنون وتخميني، وعلينا إصدار الأحكام بناء على هذا وذاك.

٥- محاولة حسم ما لا يقبل الحسم:

جدل عريض يدور حول الكثير من القضايا بغية الصيرورة إلى رأي نهائي أو قول حاسم، والنتيجة هي استهلاك الأوقات، وتعكير القلوب، ثم لا شيء!.

هناك أمور كثيرة لا سبيل إلى التوافق، أوالترجيح فيها، وهذا يعني تجنب الإيغال في نقاشها، ومن تلك الأمور:

- النوايا والمقاصد التي لا يعلمها إلا الله تعالى، تثير لدينا الكثير من الجدل واللغط: فلان زارني ليس بقصد الصلة

والتواصل الأخوي، ولكن بقصد الشماتة بي لما يعرف من سوء حالي، وفلان يذهب إلى المسجد ليس بقصد كسب ثواب الجماعة، ولكن لأنه يريد خطبة بنت إمام المسجد، فذهابه للمسجد لمصلحة، وهكذا وهكذا...طبعاً هناك من يصدّق، وهناك من يرفض ذلك، وهناك من يتخذ مواقف بناء على هذه الظنون!

نبينا ﷺ أحب أن يسد باب اتهام النوايا وإيجاب معاملة الناس على ما يظهر من أعمالهم، وتفويض سرائرهم إلى الله تعالى، فقد صح أن أسامة بن زيد رضي الله عنهما امضى خلف رجل كافر في إحدى المعارك، فلما تمكّن منه قال الرجل: لا إله إلا الله، فطعنه أسامة بالرمح حتى قتله، فلما بلغ رسول الله ﷺ قال: يا أسامة أقتلته بعد ما قال: لا إله إلا الله ؟!

قال أسامة: إنما قالها متعوذاً (**أي خوفاً من القتل**).

قال النبي: أقال لا إله إلا الله وقتلته؟! أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟!.

قال أسامة: فمازال النبي ﷺ يكرّرها حتى تمنيت أن لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم.[1]

-الذوقيات والاختيارات الشخصية، هي الأخرى غير قابلة للحسم، فبعض الناس يفضلون لبس ثياب ذات ألوان بعينها لأسباب معينة، وبعضهم يشتهون أكل بعض الأطعمة دون بعض، وبعضهم يكره رائحة بعض العطور ثم يكون هناك من لا يعجبه ذلك، وبعد جدل

(١) الخبر في الصحيحين.

طويل، يقوم من يقول: هذه أذواق!.

نعم هي أذواق، وعلينا أن نقولها من البداية حتى لا نختلف في أمور يصعب قول الكلمة الفصل فيها.

-فرعيات وجزئيات كثيرة في مسائل تتصل بالتاريخ والفلسفة والعلاقات الدولية والجماعات والأحزاب...، هذه الجزئيات والوقائع الصغيرة والفرعية يحدث فيها كثير من النزاع، ويكون التوافق عليها في العادة أشبه بالمستحيل، لكن هناك من يصّر على توحيد الآراء والمواقف حولها ظناً منه أنه يوحّد الصفوف، أو يحسّن مستوى التوافق، لكن طبيعة الجزئيات تأبى عليه ذلك لأنها في الأساس مناط تباين الآراء ووجهات النظر، ولذا فالأولى هو صرف النظرعنها، وكأنها لم تكن.

٦- المزيد من التحضر يعني المزيد من الاختلاف:

تتسم حياة البداوة بالعديد من السمات، من أهمها سمتان: العيش في عالم الضرورات، والنمطية، أما العيش في عالم الضرورات، فلأن المجتمع البدوي منخفض الرفاهية، والتي تعني عالم الخيارات الرحبة، كما أن أدوات الرفاهية ومقوماتها محدودة جداً في حياة البدو.

أما النمطية، فإنها تشكل السياق الذي يوفر درجة من النظام والتنظيم للحياة العامة، كما أن المجتمعات البدوية هي في الغالب مجتمعات ضيقة، وفي المجتمعات الضيقة ينتشر التقليد وخوف الناس من نقد بعضهم لبعض، إلى جانب بطء حركة التطوير إلى حد الجمود.

في المجتمع المتحضر يكون كل شيء على خلاف ما ذكرناه، فالرفاهية الموجودة في المدن هي نتاج وفرة الخيارات في المسكن والملبس والمأكل ووسائل الترفيه المختلفة، وهذا يجعل الناس يَخبرون الكثير من ألوان العيش، مما ينمي التنوع في الأذواق، ويقوّي حاسّة المفاضلة لديهم، وهذا يعني نمو الاختلاف في المعايير والأحكام والتفضيلات...

في المجتمع المتحضر تتسع نظم الحياة، وتكثر الحاجات، وتميل أنماط العيش إلى التنوع والتعقيد في آن واحد، وهذا يستحث العقل على الاجتهاد وتوسيع الغطاء الثقافي عبر الإبداع والاقتباس والتجديد، وإذا كان التقليد يعني تعزيز النمطية، فإن الإبداع يعزز الفردية والتعدد، والذي يعني بداهة تعزيز الاختلاف، أضف إلى هذا أن مساحة الحرية الفكرية والسلوكية تتسع باستمرار بسبب مواكبتها لاتساع حركة التحضر، والاستقرار في المدن، وهذا أيضاً يسهم في توسيع الاختلاف، وما نتحدث عنه مشاهَد ومرئيّ في كل صحارى العالم ومدنه وحواضره، لكن من المفيد أيضاً القول: إن التحضر يُنتج إلى جانب التوسع في الاختلاف المبادئ والأساليب والأدوات التي تساعد على كسر حدة الاختلاف، وتوظيفه في السياقات الإيجابية.

٧- الخلط بين الأشخاص والأفكار:

يؤسس القرآن الكريم للفصل بين العواطف والأحكام المتعلقة بالأشخاص، وبين الآراء والأفكار على ما نجده في قوله سبحانه: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا۟

﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[1] أي لا يحملنكم بغضكم لقوم على عدم العدل معهم، وذلك يكون بإصدار الأحكام الجائرة ضدهم وبخسِهم أفكارَهم وأشياءهم...

من المهم أن تظل الأفكار والآراء متمتعة بقدر جيد من الاستقلال عن أصحابها، فقد يُنتج الشخص الممتاز فكرة سيئة أو مدمرة، وقد يصدر عن شخص سيّئ رأي حكيم ومفيد.

إبقاء الأفكار معزولة عن أصحابها ينزع عنها الهالة غير الموضوعية، ويسهّل نقاشها ونقدها وتطويرها والخلاص منها والتوافق عليها، كما يجعل الاستفادة منها متاحة، لكن حين نمنح الفكرة القداسة بسبب تقوى أصحابها أو بسبب دفاعهم عنها حتى الاستشهاد في سبيلها، أو بسبب إنجازاتهم العظيمة في أي مجال من المجالات... حين يحدث هذا فإن ذلك سيعني تحنيط الفكرة والتمسك بها من غير سبب موضوعي، وهذا يوسّع شقة الخلاف بين المتحررين فكرياً وبين من يعظِّم الفكرة بسبب ما يراه من عظمة صاحبها، وقل مثل هذا في استبعاد الأفكار بسبب آرائنا السلبية في أصحابها.

شخصنة الأفكار تخرجها عن سياقها الصحيح، ويجعل التوافق عليها غير ممكن، كما يجعل نقاشها خارجاً عن السياق المنطقي وقواعد الحوار الصحيح.[2]

---

(١) سورة المائدة: ٨.

(٢) انظر شخصنة الفكرة وفكرة الشخصية بقلم حازم ماهر (مقال منشور على النت).

٨- الحقيقة طبقات:

كون الحقيقة طبقاتٍ بعضُها فوق بعض شيء مشاهد، ويكاد يقترب من البداهة، لكن تعامل معظم الناس مع هذا في كثير من الأحيان لا يتم عن معرفة راسخة.

نستطيع أن نقول: إن الحقيقة طبقات، ونستطيع القول أيضاً:

إن الظاهرة الواحدة سواء أكانت مادية أم معنوية تشتمل على عدد من الحقائق، وهذه الحقائق، منها ما هو مباشر وواضح وضوح الشمس، ومنها ما هو خفي، يحتاج إلى أدوات خاصة من أجل معرفته، ومنها ما هو غيبي يتعذّر على بني البشر الوصول إليه بسبب عدم توفر الأدوات المطلوبة لذلك.

مثال:

رأى أحدهم في يدك قلماً، فأخذ يوجه لك الأسئلة حوله:

ما لون القلم الذي بيدك؟

أخضر.

هل هو سائل أو جاف؟

جاف.

هل هو من معدن؟

بعضه معدن، وبعضه فيما أظن بلاستك.

هل تشعر أنه جيد ومريح؟

نعم.

هل ثمنه مرتفع؟

ثمنه معتدل ومثل كل الأقلام الشبيهة.

هل المعدن الموجود في القلم، حديد؟

لا أعلم.

هناك أسئلة لدى صاحبك حول القلم، لكنك لا تعرف أي أجوبة لها، من مثل:

- كم قطعة يبيع منه المصنع سنوياً؟
- هل الشركة المصنعة تحقق أرباحاً مجزية من وراء صناعته؟
- كم عدد البلدان التي يتم تصدير هذا النوع من الأقلام لها؟
- ما التركيبة الكيميائية والمعدنية لهذا القلم؟
- هل تشكل طبيعة التصنيع مشكلات صحية للعاملين في المصنع؟.
- هل هناك نية للاستمرار في إنتاجه؟

هذه الأسئلة ونحوها، لها أجوبة مقنعة وصحيحة غالباً لدى إدارة المصنع أوالشركة المنتجة.

لدينا نوع ثالث من الأسئلة، لا يعرف أحد له جواباً حتى إدارة المصنع :

- هل يشعر المستخدمون لهذا القلم بأنه القلم الجيد أو المناسب؟

- هل يواجه المستخدمون أي مشكلات أثناء استخدامه؟

- هل هناك من يفضل لوناً من ألوان القلم المتاحة على غيره؟

هذه الأجوبة يمكن الحصول على إجابات تقريبية من خلال القيام باستطلاع رأي عينة من الزبائن الذين استخدموا هذا القلم.

هناك أسئلة لا يعرف أجوبتها أحد من البشر، فهي من الغيب المكنون، من مثل:

- إلى متى يمكن أن يستمر المصنع المنتج لهذا القلم في الإنتاج؟

- هل يمكن أن تنشأ مصانع أخرى لمنافسته في البلد المنتج له، أو في غيره؟

- كم آية من كتاب الله تعالى ، أو كم قصيدة شعرية تمت كتابتها بهذا القلم من لدن الذين استخدموه؟

حين يريد المعنيون بهذا القلم الوصول إلى أجوبة حول الأسئلة المطروحة، فإنهم سيحتاجون إلى أدوات للتنقيب والحفر المعرفي، بعض هذه الأدوات عبارة عن مختبرات للتحليل الكيميائي، وبعضها سيحتاج إلى عمل من فريق التسويق، وسيحتاج بعضها إلى استطلاعات رأي متنوعة، وهكذا..

إن كل أو معظم الظواهر الوجودية المركَّبة تحتاج إلى أدوات حفر معرفي في طبقاتها المختلفة، لكن كثيراً من الناس لا

يعرفون هذا، أولا يهتمون به، والنتيجة هي الكثير من الأجوبة العشوائية والمرتجلة، مما يشوش الأذهان، ويشيع في المجتمع تقاليد كلامية تفتقر إلى الحد الأدنى من الشعور بالمسؤولية.

إن ما ذكرناه بالنسبة إلى القلم يمكن أن نذكره بالنسبة إلى الكثير من الظواهر الإنسانية مثل التدين والفقر والرفاهية والتماسك الاجتماعي وروح المبادرة لدى الشباب، وغيرها كثير كثير، وهكذا يثور في أذهاننا الكثير من الاختلافات والتباينات التي لا يعرف أكثرنا أي طريقة لحسمها والتعامل الجيد معها.

٩- سُبُل الإصلاح:

ربما كان تلمس أفضل الطرق لإصلاح العالَم وسعادة الناس، أهمَّ مصدر لاختلاف عقول الصفوة المفكرة.

لا أُبعد النجعة إذا قلت: إن معظم ما يشغل العقول الكبيرة شيئان: تشخيص المشكلات التي يعاني منها الناس، ثم العثور على معالجات ناجعة لها، أوقل: تشخيص الداء، ثم وصف الدواء.

المتأمل في التاريخ يجد أن الناس يجدون دائماً من يحذرونهم من مخاطر الاستمرار على ما هم عليه من الانحراف والتقصير، لكن تكون أصواتهم في العادة خافته، ويظهر بين الفينة والفينة مصلحون عظام، يسمع بهم الكثير من الناس، ويتأثرونهم، وهذا يوجِد نوعاً من الشرخ المعرفي والفكري بين الجماهير،

إذ ينقسمون إلى مؤيد ومتابع للإصلاح، وإلى معاند ومستكبر وجاحد ومعارض، وهؤلاء كثيراً ما يمثلون الأكثرية باعتبارٍ من الاعتبارات.

الرسل الكرام -عليهم السلام- هم أئمة المصلحين، وأكثرهم، وأدومهم تأثيراً في الناس، وقد حدثنا القرآن الكريم أن ما يحمله الرسل من علم وبرهان وبينات، يعمل في الناس مثل الذي يعمله حجر كبير، يلقى به في بركة صغيرة، فيتفرق الناس بعد أن كانوا موحَّدين بسبب الجهل والتقليد وانعدام التدبر والتفكر، وفي هذا يقول الله تعالى ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ (١)

لو نظرنا في كل الدعوات الإصلاحية ذات البعد الديني، وذات البعد الدنيوي أو الفلسفي، لوجدنا أنها جميعاً مرتبطة على نحوِ مابقيمة من القيم الكبرى التي أجمع عليها الناس، مثل الإيمان بالغيب والسعادة الدنيوية والأخروية، ومثل العدالة والحرية والمساواة والتعاون والقوة والرفاهية والطمأنينة.

جميع المصلحين والرواد الاجتماعين، وقادة الشأن العام، يبذلون الكثير من الجهد الفكري من أجل إقناع الناس بالحاجة إلى الإصلاح، ومن الطبيعي أن كل واحد منهم يعتقد أن رأيه هو الأصوب، والأنفع للعباد والبلاد.

(١) سورة البينة: ٤.

اتجاهات ومذاهب وفلسفات

أولاً: على الصعيد العالمي:

١- النفعية:

يرى النفعيون أن القيمة الأخلاقية للفعل تتحدد بمقدار إسهامه في النفع العام، وبهذا تكون النفعية قد ربطت نفسها بالنتائج والمآلات المتوقعة لما نقوم به من أفعال، وبهذا تلتقي النفعية مع (**البراجماتية**) فكلاهما لا يهتم بمصدر الأفكار ولا بكيفية ظهورها، وإنما يهتم بنتائجها العملية المؤثرة في حياة الناس.

بعض المؤمنين بالمذهب النفعي، فسروا المنفعة باللذة[١]، وإن تأثير هذه الرؤية في اختلاف الآراء كبير، لأنها حجمت من دور الأخلاق العامة في توجيه الناس، فالإنسان مطالب بأن يكون أميناً وصادقاً ومضحياً من أجل مبادئه وبلاده والمصلحة العامة، وهذا يجعله يشعر ببعض الآلام، ويفوّت عليه بعض مشاعر اللذة والراحة... أنا هنا لا أرمي إلى نقد النفعية، وإنما أريد أن أوضح أن الأديان السماوية - ومعها الكثير من الفلسفات - وضعت مبادئ وقيماً مستقلة عن ذوات البشر، بل هي حاكمة عليهم وضابطة لسلوكهم، وإن هذا يقود إلى تبني مناهج تربوية تشجع على الاستقامة والتضحية والمصداقية بقطع النظر عن منفعتها العاجلة، أما النفعية، فقد أسست للتفلت الأخلاقي، كما أسست للأفكار العدوانية والسلوكيات الأنانية، إذ أحالت

(١) انظر: المنفعة العامة كأحد المذاهب الأخلاقية في الفلسفة الحديثة، د. مصطفى حلمي (منشور على النت).

كثيراً من النفع والخير والصلاح إلى أحاسيس الناس ومشاعرهم وأذواقهم، وهذا يجعل الأفكار الإصلاحية تمضي في اتجاه بعيد عن اتجاهات كثير من المصلحين.

٢- المثالية:

المثالية من أقدم النظم الفلسفية المعروفة للإنسان والمثاليون يميلون إلى تمجيد الروح والعقل، ومع أنهم لا ينكرون وجود العالم المادي، فالمنازل والهضاب والبحار والكواكب، على الرغم من أنها واقع، فإنها ليست مطلقة، فالعالم هو عالم العقل والروح، وليس عالم الواقع، وهذا الواقع رسمته عقولنا وأرواحنا، على مبدأ: ليس الكون إلا ما نراه.

تسهم المثالية في إثارة الاختلاف بين الناس على صعيد مهم، هو الصعيد التربوي، فالمثاليون ينظرون إلى التلميذ على أنه كائن روحي، غايته في الحياة التعبير عن طبيعته الخاصة، وهدف التربية هو مساعدته على القيام بذلك، ويجب أن يُعنى التعليم بتنمية روح التلميذ وعقله، وهذا يتطلب من المدارس التأكيد على الأنشطة العقلية والأحكام الخلقية والجمالية وتحقيق الذات والحرية الفردية والمسؤولية الفردية والانضباط الذاتي[١].

بعد الوضعية الجديدة التي فرضتها العولمة صار في العالم اتجاه جديد مغاير لما تراه المثالية، حيث التركيزُ اليوم على التعليم المهني، كما يتم التركيز على المعارف والمسارات المعرفية التي تؤهل الشباب للانخراط في سوق العمل، وصار هناك

(١) انظر ويكيبيديا مادة: مثالية.

قناعات راسخة بوجوب دراسة التخصصات التي يمكن لمن يدرسها العثورعلى وظيفة ذات أجر ملائم.

هذا الاتجاه في التربية والتعليم يشكل هو الآخر مسعىً من مساعي الإصلاح، والعمل على النهضة الشاملة.

٣- الليبرالية:

يذهب كثير من الباحثين إلى أن (**الليبرالية**) نشأت في أوربا في القرن السابع عشر على يد عدد من الفلاسفة، ويبدو أنها كانت عبارة عن رد فعل على تسلط الكنيسة والإقطاع في العصور الوسطى في أوربا.

مما لا شك فيه أن الليبرالية من أكثر المذاهب تأثيراً في حياة الأمم على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويتمثل جوهرها في (**الحرية**) حيث تدفع الليبرالية في اتجاه تحرير الإنسان من السلطات الثلاث: الثقافية والسياسية والاجتماعية، وهي تتسم بالمرونة العالية، وتملك القدرة على التكيف وفق أخلاق المجتمع، ولهذا فهي تختلف في تمظهرها وتأثيرها من مجتمع غربي تسوده النزعة الفردية إلى مجتمع شرقي يحكم حركته الاجتماعية كثير من التقاليد الصارمة[١]

الليبرالية بما هي نزوع نحو الفردية أثرت تأثيراً بالغاً في كل مجتمعات الأرض على درجات مختلفة، وأوجدت قدراً هائلاً من الاختلاف على صعيد مناهج الإصلاح على كل الصعد،

(١) انظر: الليبرالية: نشأتها وتطورها بقلم عبدالرحيم صمايل السلمي (مقال على النت).

حيث غرست مفهوماً كبيراً في سياسات الدول واتجاهات الحركة الاجتماعية، وإن شعار (**دعه يعمل**) على الصعيد الاقتصادي و (**دعه يمر**) على الصعيد السياسي، من الشعارات المعبرة عن مفاهيم الليبرالية.

إن الفتن والقلاقل التي واجهتها المجتمعات على مدار التاريخ دفعت في اتجاه الخوف من الفوضى، ولهذا كانت القيود والاحترازات والقوانين الحاجرة على حرية الأفراد، على درجة واسعة من الرسوخ والانتشار، لكن الليبرالية حطمت كثيراً من ذلك إلى درجة حدوث نوع من الفوضى الأخلاقية على نحو ما نراه من شرعنة المثلية والشذوذ الجنسي وحدوث درجة عالية من القبول لهذا السلوك لدى المجتمعات الغربية!.

٤- الرديكالية:

تقوم الرديكالية على التغيير الجذري والجوهري للقيم والبنى الاجتماعية، إنها نوع من ممارسة العنف غير المسلح في تغيير الأوضاع السائدة، ومن الواضح أن السياسات الشيوعية، وسياسات ما يسمى بأقصى اليسار كانت تجسّد الرديكالية على نحو واضح.

يشير بعض الباحثين إلى أن الرديكالية لا تكمن في المبادئ والقيم التي يحاول الرديكاليون تغييرها، وإنما في طريقة التغيير، وقد تم قتل ملايين البشر وسجن وتعذيب مئات الملايين منهم خلال المرحلة الشيوعية انطلاقاً من مبادئ الرديكالية، أو ما سمي وقتها (**العنف الثوري**).

الرديكالية إطار فكري ولّد الكثير من المفاهيم المضادة لحرية الفرد وأدبيات التغيير السلمي، ففي الهند على سبيل

المثال اتخذت الحركة الرديكالية موقفاً معارضاً لمبدأ (اللاعنف) الذي انتهجه غاندي لمقاومة الإنجليز، إيماناً منها بأن الإنجليز لا تمكن هزيمتهم إلا عن طريق العنف.

إن انسداد آفاق الإصلاح، يشكّل مصدراً غنياً لدفع العديد من الناس نحو اعتناق الأفكار الرديكالية.

المحافظون يشيرون في العادة إلى الرديكاليين بازدراء، بوصفهم متهورين وغير مدركين لتعقيد المشهد الاجتماعي، أما الرديكاليون، فإنهم يشككون في العادة في نزاهة المحافظين وشجاعتهم، كما أنهم يتهمونهم بعدم إدارك عدم جدوى أساليب التغيير السلمي، وهذا يعني إيجاد نوع من التصدع العامودي في كتلة المفاهيم الإصلاحية على مستوى العالم.

ثانياً- على المستوى الإسلامي:

هاجس التجديد والتطوير مقيم لدى المسلمين على مدار التاريخ، وفي كل الظروف الحضارية، وقد صّح عنه ﷺ أنه قال: (**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجددلها أمر دينها**)[1] وإن التخلف الذي يعاني منهالمسلمون في مجالات شتى يشكل حافزاً مستمراً على تجديد الأفكار والمفاهيم والأساليب والأدوات.

نحن المسلمين لدينا أطر معينة، تولّد مسارات محددة للتجديد والتطوير، منها:

(١) أخرجه أبو داود وغيره.

١. المقاصد العامة للشريعة الغراء.

٢. النصوص الواردة في الموضوع أو المجال موضع التجديد.

٣. إدراك المجددين والمصلحين لأولويات التجديد ومحاوره.

٤. ما هو ملائم من الأساليب والأدوات للتجديد في حالة معينة.

٥. خبرات المصلحين وطموحاتهم وتطلعاتهم.

٦. ارتباط مطالب الإصلاح الدنيوي بالنجاح الأخروي والقيم الإسلامية.

هذه الأطر تعصم المصلحين من الخلافات الشديدة، ومن الانشطار العامودي حيال مناهج التطوير والإصلاح، ولكن بمجرد أن تأخذ عدداً من الأبعاد والأشياء بعين الاعتبار في أي قضية من القضايا، فهذا يعني الدخول في نفق الاختلاف ضرورةً، وهذه بعض الملاحظات حول إسهام بعض مناهج الإصلاح في إذكاء الاختلاف.

أ- تأثر بعض الجماعات الإسلامية بالفكر اليساري، والذي كان يُعلي من شأن شيئين: توسيع سلطة الدولة، واستخدام الوسائل العنيفة في التغيير، وهذا دفع في اتجاه الاتكاء على النصوص التي يمكن أن تدعم هذا التوجه، بالإضافة إلى إنتاج الأفكار والمفاهيم والأدبيات التي تفلسف ذلك، وترغّب الشباب فيه، وإن بعض تلك المفاهيم والأدبيات يشكل امتداداً لفكر الخوارج بوجه من الوجوه.

ب- جماعات وأطياف عدة رأت أن مشكلة المسلمين، تكمن في الجهل وقصور التربية، فهما أهم أسباب التخلف الذي تعاني منه الأمة، وقد كانت مشروعات إسلامية المعرفة وبناء المدارس

والجامعات الإسلامية وإنشاء المحاضن التربوية المختلفة، هي الرد العملي على ما اعتقدوا أنه الدعائم الكبرى للتخلف، وهذا جعلهم بالطبع يستدعون النصوص والشواهد والخبرات التي تمجد الأعمال التعليمية والتربوية، بالإضافة إلى تكوين منظور فكري وثقافي يهوّن من شأن (الإصلاح من أعلى) مع النظر إلى من يتبنى ذلك بأنه لا يقدّر مخاطر ما يقوم به، ولا يعي عقم ذلك.

ج- هناك جماعات -أهمها جماعة التبليغ والدعوة- رأت أن في المسلمين الكثير من الخير، ولكن مشكلتهم في الغفلة عن أحكام الشريعة وآدابها، ولهذا فهم يحتاجون إلى من يذكرهم بها بأبسط الأساليب وأقرب الوسائل، وهم يعتمدون أسلوب الترغيب والتأثير العاطفي، ويحاولون نشر تعاليمهم عن طريق الخروج لنشر الدعوة، وجعلِ الناس يرون نماذج حية يتمثل في سلوكها الإخلاص والصدقَ وحب الناس والحرص عليهم...

حرص جماعة التبليغ على القرب من الناس وجذبهم، وعدم تنفيرهم، جعلهم يسرفون في الاعتماد على الرقائق والمواعظ في أساليبهم، كما أنه جعلهم يغضون الطرف عما قد يكون لدى المدعوين من انحرافات عقدية وخرافات وانحرافات سلوكية...

بهذا يكون التبليغيون قد جعلوا من أنفسهم موضع نقد ومؤاخذة من السلفيين حيث العمل على صحة العقيدة، وحيث الاهتمام بتمحيص الأدلة والتأكيد على فرز الصحيح منها عن غير الصحيح، كما أنهم تعرضوا للنقد الشديد من الجماعات التي نشطت في المجال السياسي بغية التغيير والإصلاح، وذلك بحجة أن التبليغيين، ومن ينسج على منوالهم قد صرفو الناس عن سلوك طريق الإصلاح الحقيقي.

ما ذكرته هنا عبارة عن نماذج ليس أكثر، وإلا فإن في إمكاننا الحديث عن جماعات وتيارات إصلاحية عديدة، أسهمت في توليد أشكال الاختلاف في الساحة الإسلامية.

ثانياً: أسباب الخلاف االعقدي والفقهي:

تحدثت في الصفحات الماضية عن أهم أسباب الخلاف الفكري، وقد رأيت تخصيص حديث منفصل لأسباب الخلاف العقدي والفكري نظراً لخصوصية هذه الأسباب وضبط أدبياتها ومعاييرها من قبل الأصوليين والفقهاء وعلماء الشريعة على نحو عام، مع أنني أعتقد أن هناك الكثير من المشتركات بين هذه وتلك، وأهم تلك المشتركات، مشتركان:

الأول منهما: يتمثل في طبيعة الشواهد والأدلة والبراهين والحجج التي نستخدمها في تدعيم أقوالنا ومذاهبنا، إذ منها ما هو قوي ومنطقي ومُحكَم، ومنها ما هو ضعيف أوظني، أوغير منطقي، كما أن كل ما نتداوله من براهين متجسد في لغة – مكتوبة أو منطوقة –واللغة كما لايخفى، تتسم بالقصور الذاتي على صعيد توصيل المعاني، أي أن نظم اللغة، هي نفسها مصدر كبير جداً لإثارة الاختلاف وتباين وجهات النظر..

الثاني: هو العلماء والمفكرون والباحثون الذين يعملون على فهم الواقع وتشخيصه وإيجاد الحلول لمشكلاته والذين يعملون على تنزيل النصوص على الوقائع...

وهم مختلفون في قدرتهم على فهم الواقع وتقدير الفرص والمخاطر، كما أنهم مختلفون في تخصصاتهم وخبراتهم وخصوبة الخيال والقدرة على الحدس بالمستقبل...

لن أفيض هنا في الحديث عن أسباب الخلاف الفقهي والعقدي، لأن علماءنا القدامى والمحدثين قد أشبعوها بحثاً ودرساً، ولكنني سأُبدي بعض الملاحظات التي أعتقد أنها مهمة في نظر قرائي الكرام:

١- الخلاف في العقديات:

المقصود بـ (العقيدة) في اصطلاح العلماء: كل خبر جاء عن الله ورسوله، يتضمن خبراً غيبياً، لا يتعلق به حكم عملي شرعي، وذلك كالحديث عن الآخرة والجنة والنار وخروج الدجال وعذاب القبر...

العقيدة بهذا الإطلاق تقابل الشريعة، فنحن نقول: الإسلام عقيدة وشريعة، والشريعة تعني التكاليف العملية التي جاء بها الإسلام من العبادات والمعاملات وغيرها...

إن من المسلَّم به أن الصحابة وسلف الأمة قد اختلفوا فيما هو من الفقه والتشريع والأحكام العملية، وإلى شيء من هذا يشير شيخ الإسلام ابن تيمية حين يقول: (وكثير من مجتهدي السلف والخلف، قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يُرَد منها، وإما لرأي رأوه، وفي المسألة نصوص لم تبلغهم، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله: (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) [١]

(١) انظر: المسائل العقدية التي تعددت فيها آراء أهل السنة والجماعة بقلم حمد بن عبدالعزيز التويجري (منشور على النت)

وهذا متواتر عنهم، أما أمور العقيدة، فإن الصحابة الكرام مجمعون عليها، عدا مسائل نادرة جداً وذات طابع تفصيلي جزئي، وذلك مثل رؤية النبي ﷺ لربه سبحانه ليلةَ المعراج، ومثل تعذيب الميت ببكاء أهله عليه...

وإن سبب ندرة اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في مسائل العقيدة، يعود إلى كون أمور الإيمان والغيب عامة ليست عملية، يؤدي الاختلاف في تطبيقها إلى إثارة النقاش حولها، بالإضافة إلى كون الصحابة قليلي العدد، بالنسبة إلى من جاء بعدهم، كما أنهم يملكون خلفية ثقافية شبه موحّدة، لكن بعد زمن الصحابة اتسع الخلاف في الأمور العقدية، لكنه ظل مدة من الزمن متمحوراً حول أمور جزئية غالباً، ومن جملة المسائل العقدية التي اختلف فيها سلفنا:

- التبرك بالصالحين وآثارهم.
- الحلف بالنبي ﷺ.
- تعليق تمائم القرآن والأذكار المشروعة.
- خلقُ الله تعالى آدم على صورته.[1]

هذا كله يدل على أن الخلاف يقع في المسائل الاعتقادية، كما يقع في المسائل العملية، ومنكر ذلك متكلف ومتعسف.

٢- الاختلاف في شروط الاجتهاد السائغ:

حوادث الزمان غير منتهية، والتقدم الحضاري متواصل

(١) انظر المرجع السابق.

مما يعني وجود وقائع جديدة باستمرار، والنصوص محدودة، والشريعة خالدة، وهذا كله يعني أنه لا بد من الاجتهاد، وقد حث ﷺ على الاجتهاد حين قال: (إذا حكم الحاكم، فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد، ثم أخطأ، فله أجر واحد)[1]

إن المتوقع أن يترتب على اجتهاد المجتهدين اختلاف في الآراء والأقوال، وهنا يبرز سؤال: هل كل من اجتهد، فأخطأ يكون مأجوراً، أو بصيغة أخرى هل من حق كل طالب علم أن يجتهد، ثم هل كل مسألة من مسائل الاعتقاد والفقه قابلة للنظر والإجتهاد؟.

الجواب البدهي، هو: لا.

هنا وجد الأصوليون والفقهاء عامة أنه لا بد من وضع مواصفات لمن يحق لهم الاجتهاد، ووضع ضوابط وسمات للمسائل التي يسوغ فيها الخلاف.

أ- شروط المجتهد

الاجتهاد يعني بذل الوسع للوصول إلى حكم شرعي عملي بطريق الاستنباط ومن الواضح أن هذا التعريف للاجتهاد في المسائل الفقهية العملية، ولا شك أن هناك اجتهاداً في المسائل العقدية والفكرية والحضارية ويكون المطلوب حينئذ بلورة الحلول والأفكار الجديدة، ونقد الواقع على نحو عميق، وحسم الخلافات السائدة في بعض القضايا.

(١) متفق عليه.

من العلماء من تحدثوا عن شروط الاجتهاد باقتصاد وواقعية محمودة، فذكروا منها:

١- أن يعلم من الأدلة الشرعية ما يحتاج إليه في اجتهاده، كآيات الأحكام وأحاديثها.

٢- أن يعرف ما يتعلق بصحة الحديث وضعفه، كمعرفة الإسناد ورجاله وغير ذلك.

٣- أن يعرف الناسخ والمنسوخ ومواقع الإجماع، حتى لا يحكم بمنسوخ أو مخالف للإجماع.

٤- أن يعرف من الأدلة ما يختلف به الحكم من تخصيص، أو تقييد، أو نحوه حتى لا يحكم بما يخالف ذلك.

٥- أن يعرف من اللغة وأصول الفقه ما يتعلق بدلالات الألفاظ، كالعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين ونحو ذلك.

٦- أن يكون لديه قدرة يتمكن بها من استنباط الأحكام من أدلتها.[١]

لكن هناك من العلماء من توسعوا في تفاصيل هذه الشروط، وبعضهم أضافوا شروطاً أخرى، وعلى سبيل المثال فإنه قد نقل عن أبي بكر الهروي قوله: (أجمعت العلماء قاطبة على أنه لا يجوز لأحد أن يكون إماماً في الدين والمذهب المستقيم حتى يكون جامعاً هذه الخصال، وهي:

(١) انظر الأصول من علم الأصول: ٨٥،٨٦. (الشيخ ابن عثيمين).

أن يكون حافظاً للغات العرب واختلافها ومعاني أشعارها وأصنافها واختلاف العلماء والفقهاء، ويكون عالماً فقيهاً وحافظاً للإعراب وأنواعه والاختلاف، عالماً بكتاب الله، حافظاً له، ولاختلاف قراءاته، واختلاف القراء فيها...)

إن التوسع فيما يُطلب توفره في المؤهّل للاجتهاد، فتح باباً عريضاً من الاختلاف، وضيّق السبل أمام الحركة الاجتهادية...

ب- تجزؤ الاجتهاد: جرى خلاف بين الأصوليين في مسألة تجزؤ الاجتهاد، أو ما يسمى بمجتهد الباب أو المسألة، ومعناه أن يكون العالم مؤهّلاً للاجتهاد والنظر في باب من أبواب العلم، أو في موضع من الموضوعات دون غيره، فهل يكون مجتهداً، ويكون من حقه القيام بذلك، أولابد من امتلاكه القدرة على الاجتهاد في جميع أبواب الفقه؟[1]

نعم جرى خلاف في ذلك على أقوال عدة، ولكن من الواضح أنه تم تجاوز ذلك الخلاف في العصر الحديث حيث إن طلاب الماجستير والدكتوراة في قسم الفقه يمارسون الاجتهاد والترجيح في الموضوعات التي يكتبون فيها، وهذا هو الحق، لأن الإبداع في الاجتهاد والتجديد منوط بالبحث والاختصاص، أكثر من أن يكون منوطاً بالذكاء والقدرات الذهنية، لكن الخلاف في هذا الموضوع صعَّب عملية الاجتهاد، وسهّل سبل انتقاد العلماء بعضهم لبعض.

(١) انظر بحثاً حول هذا الموضوع بقلم د. حسين بن معلوي الشهراني (منشور على النت).

ج- تحقيق المناط:

المقصود بتحقيق المناط هنا تنزيل شروط الاجتهاد على العلماء، فإذا قلنا: يشترط في المجتهد التمكن من علوم الحديث، ومعرفة علل الأحاديث وأسانيدها وغريبها... فكيف يمكن التأكد من اتصاف العالم بذلك؟.

إن العقل كما أشرت من قبل يرتبك ارتباكاً شديداً في التعامل مع ما هو من قبيل الصفات أو الكيوف، والحقيقة أن كل المشتغلين بالعلوم النظرية يعانون أشد المعاناة عند محاولاتهم تحديد الشروط والمواصفات، حيث تكون المعيارية ضعيفة، فيسود النزاع والاختلاف.

د- ما لا يسوغ فيه الاختلاف:

حاول علماؤنا تضييق دائرة الاختلاف على قدر الإمكان من أجل الحفاظ على الثوابت وحماية ما يوفره الاختلاف من مرونة للشريعة ورفق بالناس واستجابة للمتغيرات، وكان من جملة ما قاموا به محاولة تحديد ما لا يسوغ فيه الاختلاف والاجتهاد، لأنه يشكل كلية من الكليات التي أجمع عليها أهل العلم، أو لأسباب أخرى، وكان من ذلك المسألتان التاليتان

١ - المعلوم من الدين بالضرورة:

المعلوم من الدين بالضرورة ما كان ظاهراً متواتراً من أحكام الدين، وهو معلوم عند الخاص والعام مما أجمع عليه العلماء إجماعاً قطعياً،[1] وذلك مثل وجوب الصلاة والزكاة والحج والصيام

(١) انظر نواقض الإيمان القولية والعملية بقلم د.عبدالعزيز العبد اللطيف ص ٢٤٢.

وحرمة قتل النفس بغير حق، والميسر والربا والزنا وشرب الخمر وشهادة الزور، فهذه الأمور يستوي في معرفتها العالم والعامي والمدني والبدوي لأنها تشكل ركائز كبرى في الإسلام.

لكن من المهم هنا أن أشير إلى شيء، يشكل قاعدة فكرية جليلة، وهو أن الشيء حين يكون ذا أوساط متدرجة، فإنه يكون من الصعب وضع حد فاصل بين أجزائه عند البحث فيه بشكل دقيق، ولهذه القاعدة تطبيقات غير متناهية، وذلك مثل الحد الفاصل بين قوة الرجل وضعفه وغناه وفقره، وأمور كثيرة للغاية من هذا القبيل، ونجد مصداق هذه القاعدة في كلامنا هنا، فيما ورد من أن امرأة زنت على عهد عمر رضي الله عنه، فلما أقرت به قال عثمان: إنها لتستهل به استهلال من لا يعلم أنه حرام (أي أنها تتحدث عنه حديث من لا يعرف أنه حرام) وحين نظر الصحابة في أمرها تبين لهم أنها لا تعرف فعلاً أن الزنا حرام، ولهذا لم يقيموا عليها الحد مع أن حرمة الزنا ثابتة قطعاً وعلى نحو متواتر[1] وقد وُجد في بلاد المسلمين اليوم من يظن أن الصلاة فرض على الرجال دون النساء، ولهذا فإنك ترى قرى بأكملها لا تقيم فيها النساء الصلاة!

إذن المعلوم من الدين بالضرورة يضيق مساحة الاختلاف، ولكن ليس على نحو حاسم.

٢- الإجماع:

الإجماع هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاته في عصر من العصور على أمر ديني، وهو المصدر الثالث للتشريع

(١) انظر مجموع الفتاوى ١٩: ٢١٠.

بعد القرآن الكريم والسنة النبوية، والحقيقة أن كون الإجماع أحد مصادر الاستدلال والتشريع يشكل أحد محاور جمع كلمة المجتهدين، وتوجيه السلوك الإسلامي في مسارات واضحة تجاه كثير من القضايا، ففي الإجماع تضييق لدائرة الشتات وتحجيم للاختلاف على نحو واضح، ولكن ذلك لن يكون حاسماً، ففي مفهوم الإجماع وإمكانية انعقاده، ومسألة خرمه ونقضه خلافات جادة، أسوق بعضاً منها من أجل استشراف المشهد:

أ- مذهب أكثر العلماء أن الإجماع لا ينعقد باتفاق الأكثر حتى لو كان المخالف مجتهداً واحداً يُعتدّ بقوله، لأنه لا يسمى إجماعاً مع المخالفة، وهذا يعني تضاؤل فرص الإجماع، كما أن أهل العلم قد يختلفون في هذا المجتهد الذي لم ينعقد الإجماع بسببه، هل خلافه معتبر، أولا؟ وهناك من يقول: إن اجتماع الأكثر حجة لا إجماع، فهو في مرتبة القياس أو خبر الواحد.

ب- نظراً ما للإجماع من مكانة وقوة في الاستدلال والإقناع، فقد توسع فيه بعض العلماء على نحو ما ادعاه أبو إسحاق الإسفراييني من أن مسائل الإجماع أكثر من عشرين ألف مسألة، وهناك من نسب إلى الكمال بن الهمام بأنه ألّف كتاباً في الإجماع، فيه مئة ألف مسألة، على حين أن الإجماعات التي ذكرها ابن عبدالبر بلغت سبعمائة وثمانين مسألة!

وقد أفاض ابن حزم في التشنيع على الذين يسرفون في دعوى الإجماع [1]

(١) انظر المحلى ٨: ٢٦٩.

ج- لدينا شيء، اسمه الإجماع السكوتي، وهو أن يقول بعض المجتهدين بقول، وينتشر ذلك القول بين المجتهدين المعاصرين لهم، فيسكتون، ولا يظهر منهم قبول، ولا إنكار.

وقد اختلف فيه أهل العلم اختلافاً واسعاً، فمنهم من قال: إنه ليس بإجماع ولا حجة ومنهم من قال: إنه حجة وإجماع، ومنهم من قال: إنه حجة، ولكنه ليس بإجماع، وهناك العديد من الأقوال الأخرى[1] إن الرسالة التي أود التركيز عليها هنا، هي: أن أهل العلم مهما حاولوا تحجيم الخلاف، فإن أذهانهم المتوقدة والقادرة على إنتاج ما لا يُحصى من الاحتمالات والقيود والاحترازات، ظلت قادرة على تفتيق الخلاف، وجعل دائرة التوافق محدودة وضيقة، كما أن الموضوعات الأصولية بطبيعتها شائكة وعلى اتصال بعدد من العلوم، مما يزيد في إمكانات الاختلاف.

(١) انظر إرشاد الفحول ١: ١٧٩.

كيف نتعامل مع الخلاف العقدي والفقهي؟

إن استحضارنا لمجمل الأسباب والعوامل التي تولّد الخلاف والاختلاف، تجعلنا ننتهي من غير ريب إلى أن كل أمة، وكل شعب، وكل جماعة، بل كل أسرة، يجب أن يكون لديها قدر كاف من التوافق والإجماع والأرضية المشتركة في كل شؤون حياتها، كما يجب أن يكون لديها من مساحات المرونة وحرية التعبير والرأي والاجتهاد ما يحميها من شرور الجمود والتطابق والتقليد الأعمى وتقديس أقوال الرجال... كما ينبغي أن يكون لديها أيضاً من الفهم والوعي ما يساعدها على إدارة العلاقة بين إجماعها وتنوعها، إنها ثلاثة مطالب، تشكّل في الحقيقة منظومة للتعايش والحرية والإبداع والاتجاه المشترك.

من أجل وضوح المعالجة سأتحدث عن بعض المبادئ والآداب العامة التي نحتاج إلى الالتزام بها، والعمل بمقتضاها في أي

اختلاف، ثم أتحدث عن التعامل مع الخلاف العقدي، ثم عن الخلاف الفقهي، ومع إيماني بتداخل الكثير من القول في هذه الأمور، إلا أن المعالجة على هذا النحو أنفع للقارئ؛ والله المستعان.

أولاً: مبادئ عامة في التعامل مع الاختلاف:

١- الاعتراف بوجود اختلاف:

إن الخطوة الأولى في التعامل مع الاختلاف تتمثل في الاعتراف بوجود اختلاف، وذلك لأن من المعروف تاريخياً وموضوعياً أن الهاجس المهيمن على كثير من المجموعات -ولا سيما الأهلية والشعبية منها- هو هاجس التلاحم والتضامن والوحدة، وهذا يدفعهم إلى نوع من الإنكار للفروقات والتباينات السائدة بينهم، وهذا يؤدي من جهته إلى طمس الخلاف وادعاء عدم وجوده، ولكن المرض لا يتوقف عن الفتك بالجسم بمجرد إنكار المريض له، ولهذا فإن كثيراً من الأهل و الجيران والجماعات يشعرون بالضيق من بعضهم، ويسود بينهم الجدل والتوتر والشجار من غير معرفة أي سبب لذلك، وأحياناً يتم تفسير ذلك بتفسيرات غير منطقية، وغير واقعية، ولهذا فإن علماءنا القدامى قد صكوا مصطلحاً، يساعد في تكوين وعي جيد حول الأمور المختَلف فيها، هذا المصطلح هو: (تحرير محل النزاع) والمقصود به هو تحديد نقطة الخلاف بدقة، وهذا قد يتطلب أحياناً ذكر المتفق عليه حتى يخرج من نطاق النقاش والجدل، وإن تحديد أسباب النزاع وموارد الاختلاف يحسّن درجة الوعي به.

وقد شهدتُ مناظرات حامية، استهلكت الجهد والوقت،

وعكّرت المجالس والقلوب، ثم أُفاجأ في آخرها، بقول بعضهم: ألم أقل لكم ليس بيننا خلاف!.

إذن ليس من المعيب أن نختلف، لكن المعيب أن نزعم الوفاق، ونقلل من شأن الخلاف، لنعانيَ منه طويلاً طويلاً.

٢- القول من غير علم يكثّر الاختلاف:

إن محاولة تضييق موارد الاختلاف، تشكل واحدة من الأدوات التي علينا استخدامها في التعامل مع (الاختلاف) وذلك لأن القول بغير علم موثوق ومعرفة عميقة في أي قضية من القضايا، يثير الكثير من التساؤلات والشُّبه، ويزرع في عقول طلاب العلم مفاهيم خاطئة، وهم يبنون على تلك المفاهيم ما هو أشد إيغالاً في البعد عن الحق والحقيقة، وهذا يتطلب من أهل العلم الرد والتفنيد وتحذير الناس، مما يعني إثارة الجدل وتأليف الكتب للرد على الأقوال الزائفة، ولك أن تستعرض الجهود الهائلة التي بذلها المحدثون في تنقية السنة النبوية من الأحاديث الموضوعة، والتي وضعها من وضعها عن حسن نية في بعض الأحيان، كما فعل بعضهم لما حُذِّروا من الكذب على رسول الله ﷺ، حيث قالوا: نحن نكذب له لا عليه!.

من هنا حذر البارئ سبحانه من الافتراء والقول عليه من غير علم، فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[1] ومما يُنسب إلى علي رضي الله عنه قوله: (العلم نقطة

(١) سورة الأعراف: ٣٣.

كثَّرها الجاهلون) أي كثروها من خلال القول بغير علم وتوليد خلافات لا يحتملها الموضوع، ولا تدعمها النصوص، وقد قال الإمام الغزالي: (لو سكت من لا يدري لقلّ الخلاف بين الخلق).

إذن نحن نحتاج إلى ثقافة جديدة ترسخ مفاهيم التثبت والبحث عن الدليل، وتحجم عقلية الخرافة والنقل عن كل من هبَّ ودبّ.

٣- الحذر من شخصنة الاختلاف:

عليَّ في البداية أن أقول: إن التزام الحياد، والفصل التام بين الأشخاص وأفكارهم وآرائهم، هو شيء صعب جداً في كل معالجاتنا للشأن الإنساني، وهذا يعود في الحقيقة إلى تعقيد كل ما يتصل بالإنسان، كما أن البشر عاجزون عن بلورة موضوعية كاملة تجاه الأفكار والمفاهيم والوقائع والأشخاص، ولكن مع هذا علينا أن نحاول بإخلاص وجد وضعَ حاجزٍ ما بين خلافاتنا وأفكارنا... وبين أشخاصنا وانتماءاتنا ومصالحنا، وهذا جزء من القيام لله تعالى بالقسط:

- البداية تكون في الاعتراف بموضوعية ناقصة، والاعتراف بأننا سنقوم بشخصنة الاختلاف من غير وعي منا، والاعتراف أيضاً بأننا قد نخضع لأهوائنا ومصالحنا، فنوجد اختلافات لا مسوّغ لها.

- أمرنا الله تعالى بقبول الحق بقطع النظر عن قائله، وبالوقوف في وجه الباطل والضلال والخطأ بقطع النظر عن مرتكبه

والواقع فيه، وهذا ما فهمه كثير من المفسرين من قوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[1] إنها دعوة صريحة إلى العدل وإلى تحاشي الظلم بسبب العداء والحقد والبغضاء، وإن من الظلم رد القول أو الرأي بسبب عداوتنا لصاحبه، كما أن من غير الموضوعية قبول الفكرة، لا لقناعتنا بها، ولكن لحبنا لصاحبها، ولدينا قاعدة عظيمة في هذا هي: (الحق لا يُعرف بالرجال، وإنما يُعرف الرجال بالحق)، وفي هذا السياق قال ابن تيمية رحمه الله: (وأُمرنا بالعدل والقسط، فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني فضلاً عن الرافضي قولاً، فيه حق، أن نتركه، أو نرده عليه كله.[2]

- من الخطأ البيّن أن ننظر إلى أفكارنا على أنها جزء من شخصياتنا، فإذا تعرضت للنقد، فكأننا شُتمنا، أو نيل من أعراضنا!

إن المفكر يحاول أن يخفف من درجة يقينه بأفكاره، فما وصل إليه هو في النهاية اجتهاد، وقد يتخلى عنه في المستقبل، بل قد يعجب من نفسه كيف كان يعتقده، ويراه!

- من الواضح تماماً أن العالم المتمكن قد تصدر منه أقوال وآراء فجة، تثير العجَب والدهشة، كما أن شخصاً مغموراً، قد يطرح فكرة عبقرية، وإن التاريخ والواقع يشهدان بهذا.

---

(١) سورة المائدة: ٨.

(٢) انظر منهاج السنة ٢: ٣٤٢.

- من الشخصنة أن نهاجم الأفكار، ونحاول هدمها من خلال سلوك صاحبها، فهذا مجافٍ للموضوعية والعدل، وقد رأينا من يبحث عن سقطات وهفوات فلان من الناس حتى يتخذ منها حجة على إسقاط أفكاره، وهذا مناف للموضوعية.

- يجب أن نكون مستعدين دائماً للتدليل والبرهنة على صواب ما نؤيده، ونقتبسه من أفكار وطروحات، كما أن علينا أيضاً أن نكون مستعدين للتدليل على خطأ ما نرفضه من أفكار ومواقف ومذاهب، وبذلك وحده نُثبت أننا نجونا من شخصنة التوافقات والاختلافات.

٤- التزام أدب الخلاف:

لو تأملنا فيما بين الناس من اختلافات وتباينات في الآراء، فإننا سنجد أن بعضها موضوعي، وله أدلته، ولكننا في الوقت ذاته سنجد أن كثيراً منها هو عبارة عن تحسسات نفسية وردات فعل، وانتصار للذات، والذي ظهر جلياً أن الناس حسّاسون جداً للإساءة الكلامية، وكل ما يُشعر بالإهانة، ولهذا فإن التحلي بحسن الخلق أثناء الخلاف، والالتزام باحترام آراء المخالف، يشكل حصناً منيعاً دون تحول الخلاف إلى حسابات واعتبارات شخصية محضة، ولعل من أهم الآداب التي ينبغي أن يتحلى بها المختلفون الآتي:

- الحرص على الوصول إلى الحق، والوقوف على الحقيقة، والاحتفاء بذلك عند تحققه، ورحم الله الإمام الشافعي حين قال: (ما ناظرت أحداً قطُّ إلا أحببت أن يوفَّق، أو يُسدّد، أو يعان، ويكون له رعاية من الله وحفظ، وما ناظرت أحداً إلا ولم

أبال بيَّن الله الحق على لساني أو لسانه).[1]

وقد أصاب من قال: إن طالب الحق كمن ينشد ضالة له، فهو لا يبالي: هل يعثرعليها هو أوغيره.

- التحرز والحذر الشديدان من التلفظ بالكلمات الجارحة أثناء الحوار والمناظرة وتداول الرأي، فنحن نعرف أن في استطاعتنا إيصال أفكارنا بشكل مهذب ولطيف، ونستطيع إيصالها بشكل مستفز وصادم، نحن نستطيع أن نقول لمن يتحاور معنا في موضوع: أنت كاذب، أو نقول: هذا تلفيق، أو هذا لا يقول به عاقل، أو إن ما تقوله، لا يقوله أصغر طالب علم...

ونستطيع كذلك أن نقول: إن ما تقوله مغاير للواقع، أو نقول: إن ما تقوله يفتقر إلى الحجة المنطقية، أو نقول: إن ما تقوله مخالف لما يقول به جماهير أهل العلم، أو إن معظم الدراسات، تشير إلى خلافه، وهكذا...ولهذا قالوا: ليس المهم ما قيل، ولكن كيف قيل.

- هناك أشكال من الاختلافات لا تقبل الحسم، إما بسبب تعلقها بأشياء ذوقية، وإما لأنها تتعلق بحوادث لا يتوفر عنها قدر حسن من المعلومات، وإما لأن السابقين اختلفوا فيها، ولم يجدّ لنا حولها أي معطيات إضافية...

إن إدراك هذه الحقيقة يعصمنا من شيء، هو الدوران في حلقة مفرغة، وهدر الطاقات والأوقات، وتعكير القلوب، والأمثلة على هذا أكثر من أن تحصى، منها الخلافات حول مدى تدخل الدول الكبرى في شؤون الدول الصغرى، ومثل

(١) توالي التأسيس: ٦٥.

تحديد الأسباب التي أدت إلى بعض الهزائم التاريخية، ومثل كل الاختلافات التي يراد حلها من غير منهج ولا رؤية، ومن غير تحديد لجوهر ما هو موضع اختلاف...

- مما يجرح آداب الاختلاف على نحو فاضح ما يسمى اليوم بـ (الإرهاب الفكري) حيث يعمد بعض الناس إلى تخويف الذين يخالفونهم عبر أساليب وأدوات غير موضوعية وغير أخلاقية، وأشدها وصم المخالف بالكفر والزندقة أوالانتماء إلى منظمة أو جماعة سيئة السمعة، أو بُذلت جهود دولية لجعلها تبدو كذلك!.

ومنها الاتهام بتعريض الأمن الوطني للخطر وشق صفوف المسلمين، وقد أشاع الغلاة في عصرنا اتهامات خطيرة للغاية، تترتب عليها إجراءات كبيرة جداً، بعضها القتل، وذلك مثل اتهام بعض المخالفين بالردة والخيانة، أوأنه من الصحوات التي صنعها الأعداء...

إن كل أشكال الإرهاب الفكري تقوم على الاتهام من غير حجة ولا بينة، وكثيراً ما يقوم الاتهام على تحويل قضايا خلافية وظنية واجتهادية إلى قطعية صارمة، لا تقبل جدالاً ولا شيئاً من حسن الظن.

إن الإرهاب الفكري لا يجرح آداب الاختلاف في الحقيقة، ولكنه يدمر الأساس الفكري والأخلاقي للائتلاف وجمع الكلمة، وبلورة المفاهيم المشتركة.

- الوصول إلى الحق النقي، وتجلية الحقيقة السافرة، مطلب شرعي وأخلاقي وإنساني، ولكن لا ينبغي أن يكون ذلك،

بأي ثمن، فهناك فرق بين حقيقة وحقيقة، فالحقائق الكبرى والأساسية تستحق بلورتها وكشفها كل جهد، بل تستحق التضحية بالغالي والنفيس، أما الحقائق الصغرى، والتي هي مناط للاجتهاد، والاختلاف، والتي لا تغير بلورتها شيئاً في حدود التزامنا بشرع ربنا، ولا في مصالحنا ومعيشتنا الدنيوية، فإن أساليب الوصول إليها ينبغي أن تظل مؤطرة باستهداف الإبقاء على ما بين المختلفين من صداقة وأخوة وزمالة، بالإضافة إلى استهداف الحفاظ على الإطار الجامع للعمل داخل دائرة أو منظمة أو قرية، كما أن من المهم في هذا السياق ألا نجر الوعي الشعبي والاجتماعي إلى الغرق في جزئيات، لا يضر الاختلاف فيها، ولا ينفع الاتفاق عليها، مما يصرفه عن الاهتمام بالمخاطر الكبيرة التي تحيط بالناس والعلل الخطيرة التي يعانون منها، وهذا في الحقيقة يحتاج إلى أمرين: وعي كبير، وإحساس عظيم بالمسؤولية الاجتماعية.

رحم الله أئمتنا العظام الذين كانت مثل هذه الأمور حاضرة في إحساسهم وتحركاتهم، فهذا يونس الصدفي يقول: (ما رأيت أعقل من الشافعي ناظرته يوماً في مسألة، ثم افترقنا، ولقيني، فأخذ بيدي، ثم قال: (يا أبا موسى ألا يستقيم أن نكون إخواناً، وإن لم نتفق في مسألة) ؟! [1]

- من أهم آداب الاختلاف التدقيق في مدى صحة نسبة رأي، أوقول أو مذهب أو موقف إلى صاحبه، فهذا من العدل والإنصاف والموضوعية.

(١) سير أعلام النبلاء ١٠ : ١٦.

إن التتبع لما يشاع من نسبة الأقوال إلى أصحابها يلمس مدى الزيف والتحريف الذي يقع فيه الناس في هذه المسألة، فالروايات الشفوية عرضة للكثير من التحريف والتحوير، بل إن النقولات المكتوبة تتعرض أيضاً لشيء من ذلك بسبب تصرف الكتّاب، والتعبيرعما فهموه، بشكل شخصي.

قد دلتنا الخبرة التاريخية على أن العالم قد يكون له رأي أو قول في قضية، ثم مع نموه المعرفي ونضجه الفكري، يتخلى عن ذلك القول، ويصبح له قول جديد، أو يكون متوقفاً عن تحديد رأي أو موقف في تلك القضية، كما دلتنا الخبرة التاريخية على أن المنتسب لمذهب أو جماعة أو مدرسة، قد يدلي بقول أو برأي، ويكون ذلك القول.. غير ما هو معتمد في المذهب، أو يكون هو القول المرجوح، وقد تكون نسبة قولٍ ما إلى جماعة أو شخص صحيحة، ولكن تم تجاهل بعض القيود والتفصيلات المهمة، وهكذا..

ومن هنا كان من الواجب أخذ أقوال العالم أوالمذهب... من مصادره الأصلية، ما دام ذلك ممكناً، ونحن نعرف أن في كتب المذاهب الفقهية ما هو معتمد للفتوى، وما هو غير معتمد، كما نعرف أيضاً أن هناك أقوالاً تُنسب لجمهور العلماء، وأقوالاً تُنسب إلى المحققين، منهم، وذلك حين يُنظر إلى رسوخ العلماء وتمكنهم ومكانتهم العلمية، وليس إلى أعدادهم، ومن المهم استشعار كل ذلك واستحضاره عند الحوار مع الخصوم، والحكم على الأشخاص والجماعات والمذاهب.

سأكتفي بهذا القدر من الحديث عن المبادئ والآداب، وستكتمل الصورة بحول الله عند الحديث عن المعالجة.

ثانياً- التعامل مع الاختلاف العقدي:

نستطيع القول: إن هناك فرقاً جوهرياً بين طبيعة العقائد وطبيعة الفقه حيث إن الأولى تدور حول قناعات العقل وتصديق القلب، ولا يتعلق بها في الغالب تكليف عملي، وعماد العقيدة أركان الإيمان الستة، وهي الإيمان بالله تعالى، وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والإيمان بالقدر، خيره وشره.

أما الفقه، فيتعلق بأفعال المكلفين، أي إن الاختلاف في أمور العقيدة لا يترتب عليه تغاير في السلوك العملي، أما الفقه، فيترتب على الاختلاف فيه تباين في المواقف والسلوكات، كما هو الشأن في الصلاة والحج والصيام، على مدار التاريخ كانت الاختلافات العقدية أشد حساسية من الاختلافات الفقهية، وذلك لأن النظرة العامة للعقائد تجعل منها البنية الفكرية التي تحدد الاتجاهات والمسارات الحياتية العامة. هذه النظرة ليست خاطئة في بعض المسائل -على الأقل- فما أحدثه (الخوارج) في العالم الإسلامي من تدمير وفرقة... كان بسبب انحراف عقدي، وقل مثل هذا فيما أحدثه التشيع الغالي من فرقة واقتتال بين المسلمين ولا ينبغي أن نغض الطرف عن الآثار السلوكية والعملية لعقيدتي الجبر والإرجاء، ومن هنا فإن إدارة الخلاف في القضايا العقدية تتسم بالدقة والأهمية، وهذه بعض المبادئ والأفكار والنظرات التي تساعد على ذلك:

١- ليس كل العقائد قائماً على القطع:

الشيء الذي لن أملَّ من تكراره هو أن ورود الاختلاف في القضايا والشؤون الإنسانية المختلفة، لا يتعلق بطبيعة تلك

القضايا، وإنما بحجمها، فالقضايا الكبرى والكلية هي موضع اتفاق -قد يكون عالمياً- وحين ندخل في جزئياتها وتفريعاتها وتفاصيلها، فإن المتوقع حينئذ ليس الاتفاق، وإنما الاختلاف والتباين، وهذا يعود في الحقيقة إلى طبيعة تركيب العقل البشري، وطبيعة النظام اللغوي، وطبيعة الأجزاء المتناهية في الصغر، ولا تشكل (العقائد) أي استثناء في هذا، فالمسلمون مؤمنون بأركان الإيمان الستة والتي تشكل الإطار الصلب لكل جوانب العقيدة الإسلامية، وتلك الجوانب ليست موضعاً للجدل والاجتهاد والخلاف، إنها أصول وكليات، تتجلى عظمتها في قدرتها على توحيد المنطلقات والمسارات والغايات بين أبناء الأمة، أما التفاصيل التي تطرحها تساؤلات العقل البشري وحفرياته البحثية والمعرفية حول تلك المفردات القطعية، فمن الطبيعي أن تكون موضع اجتهاد واختلاف، ومن هنا فقد اختلف أهل العلم في عذاب القبر: هل هو على البدن، أو هو على الروح؟ واختلف أهل العلم في الجنة التي سكنها آدم، هل هي جنة الخلد، أو جنة في الدنيا؟ واختلفوا في النار،هل المكوث فيها مؤبّد، أو إلى أمد؟وهكذا..[1]

إذا ثبت هذا، فإن علينا الانتباه إلى شيء آخر، هو أن العلاقة بين المسائل العقدية الكبرى والمسائل الجزئية التفصيلية علاقة ذات وسط متدرج، أي أننا قد نختلف فيما ما هو موضع اختلاف بين أهل العلم، هل هو من الكليات والأصول أو هو من الجزئيات والفروع؟

(١) انظر في بحث هذه المسألة مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٩: ٢٠٨

وهذا يجعل نظرتنا للأمور أكثر تسامحاً، وأرسخ في باب السعة والمرونة.

٢- الخطأ خطأ أكان في العقيدة أم في الفقه:

ذكرت قبل قليل أن الاختلاف في العقائد اتسم بدرجة من الحساسية والتوجس، لم تتوفر في الخلافات الفقهية، وهذا له نوع من الوجاهة، لكن العلماء المحققين يدركون أنه لا بد لاستقامة الأمرمن العمل على توفير أسس موضوعية واضحة، ونظراً لعدم تبلور تلك الأسس بالقدر الكافي والموثوق، فإنهم ذهبوا إلى أنه لا فرق في الخطأ بين مسائل الاعتقاد، أو ما يسمى المسائل الخبرية وبين مسائل الفقه، أو ما يسمى بالمسائل العلمية، وهذا يعني أن المخطئ في هذه وتلك، معفو عنه، وقد يكون مذنباً، وقد يكون فاسقاً، وفي هذا يقول الشوكاني: ((الأحكام الشرعية عندي متساوية الأقدام، منتسبة إلى الشرع نسبة واحدة، وكون بعضها راجعاً إلى العمل، وبعضها راجعاً إلى العقيدة، لا يستلزم أن يكون الاختلاف في بعضها موجباً لعدم نجاة بعض المختلفين، وفي بعضها لا يوجب ذلك، فاعرف هذا وافهمه واعلم أن ما صَّح عنه ﷺ من أن المصيب في اجتهاده، له أجران، والمخطئ له أجر واحد، لا يختص بمسائل العمل، ولا يخرج عنه مسائل الاعتقاد، فما يقوله كثير من الناس من الفرق بين المسائل الأصولية والفروعية -أي المسائل التي توصف بأنها أصول، والمسائل التي توصف بأنها فروع-، وتصويب المجتهدين في الفروع دون الأصول ليس على ما ينبغي، بل الشريعة واحدة،

وأحكامها متحدة، وإن تفاوتت باعتبار قطعية بعضها وظنية الآخر)) [1]

إذن التفريق في الحكم على اجتهاد المجتهدين يعود إلى كون المسألة كبيرة وجليلة، وكونها صغيرة وتفصيلية، وهذا بسبب أن القضايا الكبرى يتوفر عليها عدد كبير من الأدلة والبراهين، ويتمحور حولها عدد كبير من القناعات الراسخة، ولهذا فإنها تنتمي إلى القطعي واليقيني والمسلَّم به، ولهذا فإن الخلاف فيها غير معتبر، وهي ليست محلاً للاجتهاد، ولا تكون القضايا الجزئية والتفصيلية كذلك

٣- التوسعة على المخالف:

بما أن وقوع الخلاف بين أهل العلم في كل الاختصاصات، شيء لا يمكن منعه، فقد اقتضت النظرة الحكيمة من علماء الشريعة إرساء بعض المبادئ والقواعد التي تساعد على إبقاء مساحة مشتركة واسعة بين المجتهدين وعدم دفعهم إلى التوقف عن الاجتهاد بسبب بعض المحاذير، إذ إن الحاجة إلى هذين الأمرين ماسَّة، وعلى نحو مستمر، وأود هنا أن أشير إلى ثلاثة أمور أساسية:

أ- التأويل السائغ:

من المعروف أن أهل العلم قد يختلفون مع وجود النصوص الصحيحة في المسألة موضع البحث، وهذا بسبب كون تلك

(١) الطريق إلى الألفة.. ١١٦، ١١٧ والفتح الرباني ١: ٢١٠.

النصوص ظنية الدلالة على المراد، أو بسبب وجود نوع من التعارض الظاهري بين الأدلة، أو بسبب نوعية الأصول وقواعد تفسير النصوص التي اعتمدها المجتهد.

إن التأويل هو تفسير للنص، وكثيراً ما يراد به صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، وأحياناً يكون التأويل بالتعويل على المقصد الشرعي للنص، أوالحكم، وصرف الاهتمام عن منطوق النص، وهذا كله في الحقيقة من ملابسات الاجتهاد وعوالقه، وفي هذا يقول القاضي عياض: (من أضاف إلى الله تعالى مالا يليق به ليس على طريق السب ولا الردة وقصْد الكفر، ولكن على طريق التأويل والاجتهاد والخطأ المفضي إلى الهوى والبدعة، من تشبيه أو نعت بجارحة أو نفي صفة كمال، فهذا مما اختلف فيه السلف والخلف في تكفير قائله ومعتقِده) [1]

وقد ذكرت في صفحات سابقة أن الشيء حين يكون فيه خلاف واضح بين المجتهدين يجري فيه التسامح، ويكون عدم المؤاخذة والتشنيع هو الموقف المرتضى، والأقرب إلى روح الإسلام، قال أبو سليمان الخطابي: ((المتأول لا يخرج من الملة، وإن أخطأ في تأويله، ومن كفَّر مسلماً على الإطلاق بتأويل، لم يخرج بتكفيره إياه بالتأويل عن الملة)) [2]

يقول ابن حزم مفصلاً في هذا: ((من قال: إن ربه جسم من الأجسام، فإنه إن كان جاهلاً أو متأولاً، فهو معذور، لا شيء عليه، ويجب تعليمه، فإن قامت عليه الحجة من القرآن

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى : ٥٨٠.
(٢) انظر بين الكفر والتكفير: ١٨٢.

والسنن، فخالف ما فيها عناداً، فهو كافر)) [1]

ويعضد هذا ابن تيمية بقوله: (إن المتأول الذي قَصْدُه متابعة الرسول ﷺ لا يُكفَّر، بل ولا يُفسَّق، إذا اجتهد فأخطأ)[2]

وقد حاول العلماء وضع بعض الشروط التي تجعل التأويل سائغاً، وذلك حتى لا تصير الساحة الاجتهادية إلى الفوضى، وحتى لا يقول من شاء ما شاء، وتلك الشروط هي:

١- أن يكون تأويله سائغاً في لسان العرب، أي مما تحتمله لغة العرب.

٢- أن يكون لذلك التأويل وجه في الشرع، أي مما تسمح به أصول الاستدلال والاستنباط لدى الأصوليين والفقهاء، وفي هذا يقول ابن حجر: ((قال العلماء: كل متأول معذور بتأويله، ليس بآثم إذا كان تأويله سائغاً في لسان العرب، وكان له وجه من العلم)) [3]

٣- أن يكون المؤوّل طالباً للحق، وقاصداً إليه، وهذا هو المأمول والمتوقع من العلماء الربانيين والأئمة المجتهدين، وتتم معرفة هذا من معرفتنا بالاتجاه العام للمجتهد ومعرفتنا بمجمل اجتهاداته.

هذه الشروط اجتهادية، وحين وضعها أهل العلم أرادوا مقاربة المسألة، وسيقع طبعاً الخلاف عند تنزيلها على الواقع وتحقيق مناطاتها، وهذا كله من سماحة هذا الدين وسعة رحمة رب العالمين.

---

(١) السابق.

(٢) منهاج السنة ٥: ٢٣٩.

(٣) انظر فتح الباري: ١٢/ ٣٠٤.

ب- الإعذار بالجهل:

مهما انتشر العلم فإنه يظل هناك من يجهل بعض أحكام الدين، ومهما كان اطلاع العالم واسعاً، فإن من المتوقع ألا يطّلع على بعض النصوص والأدلة، وأن يغفل عن بعض الاعتبارات الأساسية أثناء عملية الاجتهاد، وبما أن الحرج مرفوع عن هذه الأمة، فقد كان الإعذار بالجهل من جملة رفع الحرج وتيسير سبل الاجتهاد، والتصدي للمعضلات، وقد روي عن حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يدرى ما صيام ولا صدقة، ولا نسك، ويُسرى على الكتاب في ليلة، فلا يبقى في الأرض منه آية، ويبقى طوائف من الناس: الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة، يقولون: أدركنا آباءنا على هذه الكلمة: لا إله إلا الله، فنحن نقولها، قال صلة بن زفر لحذيفة: فما تغني عنهم (لا إله إلا الله) وهم لا يدرون ما صيام ولا صدقة ولا نسك؟ فأعرض عنه حذيفة، فرددها عليه ثلاثاً، كل ذلك يعرض عنه حذيفة، ثم أقبل عليه في الثالثة، فقال: يا صلة، تُنجيهم من النار)) [1]

يقول ابن تيمية رحمه الله موضحاً أنواعاً من إعذار الأئمة والمجتهدين: ((وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها، قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون النصوص عنده، لكنها لم تثبت لديه، أولم يتمكن من فهمها، وقد يكون قد عرضتْ له شبهات، يعذره الله بها، فمن كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحق، وأخطأ، فإن الله يغفر له خطأه

(١) حديث صحيح أخرجه الحاكم وغيره.

كائناً ما كان سواء كان في المسائل النظرية، أو العملية، هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ وجماهير أئمة الإسلام)) [1]

ج- لازم القول ليس بقول:

هذا باب آخر من أبواب التوسعة على المخالف، وتخفيف التوتر بين العلماء والمجتهدين، وربما كانت قاعدة: (لازم القول ليس بقول) إحدى ثمرات الجدل المدرسي الذي دار بين علماء الإسلام، وهم في طريقهم إلى تمحيص المسائل والكشف عن حكم الله تعالى في الوقائع، فقد يقول العالم قولاً يستلزم التجسيم للذات الإلهية المبجلة، فلا يلزم من قوله أن يكون مشبّهاً مجسماً، وحين نُلزم القائل به متجاهلين هذه القاعدة، فقد نفتح بذلك باباً عظيماً من تبادل التكفير وتوسيع دائرة التغليط؛ فلو ابتدع أحدهم بدعة، وزعم أن فيها خيراً، فإنه يلزم من قوله أن النبي ﷺ لم يبلّغ الرسالة تمام التبليغ لعدم تبليغه هذا الخبر الذي ابتدعه المبتدع، وهذا القول من الكفر.

يقول ابن حزم: (وأما من كفّر الناس بما تؤول إليه أقوالهم، فخطأ؛ لأنه كذب على الخصم وتقويل له ما لم يقل به، وإن لزمه فلم يحصل على غير التناقض فقط، والتناقض ليس كفراً، بل قد أحسن إذ فر من الكفر) [2]

إن العلماء الذين وضعوا هذه القاعدة، وبنوا عليها لحظوا في الحقيقة أمراً مهماً في تكوين العقل البشري والثقافة الإنسانية، وذلك الأمر هو القصور الذاتي والعجز عن الإحاطة بكل

(١) مجموع الفتاوي: ٢٣: ٣٤٦.
(٢) الفصل في الملل والنحل: ٣/ ٢٩٤.

جوانب المسألة موضع البحث والنظر، فالمرء حين يقرر حكماً أو يبرهن على وجهة نظر... قد يغفل، وقد يسهو، وقد يدلي ببرهان في مضايقة من مضايقات الجدل والمناظرة حيث يأخذ حب الغلبة من المناظر كل مأخذ، فلا يُحكم عبارته، ولا يستحضر ما يترتب على ما يقوله من لوازم ونتائج وإحالات.

إن التاريخ يخبرنا بأن كثيراً من أهل العلم وفي وقائع لا تكاد تحصى قد نفوا ما ألزمهم به خصومهم ومخالفوهم مما عدوه لوازم لأقوالهم، حيث إنهم ناضلوا عن أقوالهم ومذاهبهم، وردوا على من ألزمهم بما لم يلتزموا به.

يقول الشاطبي: ((والذي كنا نسمعه من الشيوخ أن مذهب المحققين من أهل الأصول أن الكفر بالمآل ليس بكفر في الحال، كيف والمكفِّرينكر ذلك المآل، ويرمي مخالفه به))؟![1]

٤- تجريم التكفير:

وقوع الاختلاف على ما رأينا، ليس شيئاً طبيعياً فحسب، بل هو شيء لا مفر منه، ويظل الخلاف مفيداً مالم تتم الصيرورة إلى إيقاف الحوار بشأنه، وإن أشد ما يجعل الحوار من غير فائدة ولا معنى، رمي المخالف بالتكفير والخروج من الملة، إذ يصبح لذلك المسلم الذي اختلفنا معه اسم جديد هو (المرتد) حيث الخروج من الملة ونشوء أحكام جديدة، من جملتها بتر أحد أعضاء الجسد الإسلامي الكبير!.

(١) انظر اجتثاث جذور التكفير بالمآل، د.فؤاد بن يحيى الهاشمي (بحث منشورعلى النت).

من هنا حذّر النبي ﷺ المسلم أشد التحذير من المسارعة إلى التكفير على نحو ما نجده في قوله:

((إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما))[١]

وقوله: ((لعنُ المؤمن كقتله، ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله))[٢]

وقوله: (لا يرمي رجل رجلاً بالفسوق، ولا يرميه بالكفر، إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك) [٣]

إن النبي ﷺ يريد أن يقول لنا: إن اتهام مسلم بالكفر يشبه رصاصة يتم إطلاقها على جسم صُلب، فهي إن لم تخترقه ارتدت على من أطلقها، وهكذا فإن النقصية التي يُرمى بها المسلم إما أن تلحقه لأنه فعلاً كذلك، وإلا ارتدت على الرامي والمتّهِم.[٤]

إن التكفير يؤدي إلى استسهال سفك الدماء وقيام الحرب الطاحنة بين أبناء الجماعة المسلمة، كما أنه يؤدي إلى تشويه صورة الدين وأهله لدى الأمم الأخرى، وهذا غير تشتيت الصف المسلم وبث بذور التناحر والتنابذ والشك في نفوس أبنائه.

إن علماء الإسلام قد بذلوا جهوداً كبيرة في سبيل الحد من ظاهرة تكفير المسلمين بعضهم لبعض، وعلينا نحن أيضاً مراكمة تلك الجهود، واستخدام مفاهيم وأدوات جديدة من أجل مواجهة موجة الغلو التي تجتاح العديد من مناطق العالم الإسلامي، ولعلي أُجمل شيئاً من ذلك في الأحرف الصغيرة التالية:

---

(١) رواه البخاري.

(٢) رواه البخاري وأحمد.

(٣) رواه البخاري.

(٤) ليس المراد أن تكفير المسلم المستحق للتكفير كفر في نفسه، وإنما المراد رجوع التكفير لكونه جعل أخاه كافراً فكأنه كفّر نفسه..

أ- التشدد في تكفير المعيَّن:

التكفير هو نسبة شخصٍ ما إلى الكفر، لكن التكفير نوعان: تكفير مطلق وتكفير معيَّن، إن التكفير المطلق هو عبارة عن حديث عن المكفّرات، كأن نقول: من أنكر حرمة الخمر، فقد أنكر معلوماً من الدين بالضرورة، ولهذا فإنه يكون كافراً، والخطب في هذا يسير لأن عد فعل من الأفعال أو قول من الأقوال مكفراً من غير أن يكون كذلك، أوالقول عن مكفّر ليس مكفراً- يخضع للاجتهاد والبحث فالخلاف في ذلك لا يلحق أضراراً مباشرة بأشخاص بأعيانهم، لكن المشكل الأكبر في تكفير المعيَّن، ومما يُستأنس به في هذا الشأن ما هو معروف من أن النبي ﷺ، لعن في الخمر عشرة، وحين جيء برجل من الصحابة قد شرب الخمر، وقد جُلِد في ذلك مراراً قال رجل من القوم: اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتى به، فقال النبي ﷺ: (لا تلعنوه فو الله ما علمت إنه يحب الله ورسوله)[1].

فالعشرة الملعونون بسبب الخمر غير معينين ولا محددين، وأما الرجل المذكور هنا في النص فإنه معيَّن، والعلة في التفريق بين المطلق والمعيَّن واضحة، أشار إليها شيخ الإسلام ابن تيمية حين قال: (إن التكفير له شروط وموانع، قد تنتفي في حق المعيَّن، وإن تكفير المطلق، لا يستلزم تكفير المعين، إلا إذا وُجدت الشروط، وانتفت الموانع، يبيّن هذا أن الإمام أحمد وعامة الأئمة الذين أطلقوا هذه العموميات، أي من قال كذا، أوفعل كذا، فقد كفر- لم يكفروا أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه) [2]

(١) أخرجه البخاري.

(٢) مجموع الفتاوى ١٢: ٤٨٧ وما بعدها.

وقال ابن أبي العز الحنفي: (الشخص المعيَّن يمكن أن يكون مجتهداً مخطئاً مغفوراً له، أو يمكن أن يكون ممن لم يبلغه ما وراء ذلك من النصوص، ويمكن أن يكون له إيمان عظيم وحسنات أوجبت له رحمة الله، ثم إذا كان القول في نفسه كفراً، قيل إنه كفر، والقائل له، يكفر بشروط وانتفاء موانع)[1]

ب- الكفُّ عن التكفير أخذ بالأحوط:

إن خطورة تكفير شخص بعينه قد دعت كثيراً من علماء الإسلام إلى النص على التحوط والاحتراز في أي حكم بالتكفير على نحو عام، وفي هذا يقول الإمام الغزالي: (والذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجِد إليه سبيلاً، فإن استباحة دماء المصلين المقرّين بالتوحيد خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم مسلم واحد)[2]

إن موقف جمهور أهل العلم من تكفير الخوارج يؤكد ما ذهبوا إليه من التحرز والتصون من التكفير، فقد صح عنه ﷺ ما يفيد بمروقهم من الدين مع بيان أجر من قتلهم وقتلوه ووصفهم بكلاب أهل النار، ومع هذا فإنهم عوملوا، ويعامل اليومَ من هم على شاكلتهم على أنهم مبتدعة وأصحاب ضلالة.

إن الضرر الذي يترتب على عدم تكفير من يستحق التكفير، لا يكاد يذكر إلى جانب الضرر الذي يترتب على تكفير من لا يستحق التكفير، وهذا واضح.

---

(١) ضوابط تكفير المعين،د.عبد الله الجبرين (بحث منشور على النت)

(٢) فتح الباري ١٢: ٣٠٠.

ج- تضييق مدلول الألفاظ الدالة على التكفير:

إن من جملة مساعي علماء الإسلام في تحديد دائرة التكفير وتضييقها قدر الإمكان، ما قاموا به من تقسيم الكفر والشرك والنفاق إلى قسمين: قسم يُخرج صاحبه من دائرة الإسلام، ويوجب له الخلود في النار، ويُحرم به من شفاعة الشافعين، وقسم ليس كذلك، حيث إن ما ورد فيه من نصوص ليس لإخراج أصحابه من الملة، وإنما للتوبيخ والتحذير وبيان عِظم الجرم وبيان شناعة القول أوالعمل من خلال تشبيهه بأعمال وأقوال المشركين والكفار والمنافقين، وهو الشرك أو الكفر الأصغر، وقد يعبر عنه بعض أهل العلم بوصفه بأنه: (كفر دون كفر) والأمثلة على هذا كثيرة، منها:

- كفر النعمة، وهو سترها وتجاهلها وعدم شكرها والتحدث بها، وهذا واضح في تأويل قول الله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾[1] فعدم الشكر معصية وليس كفراً يُخرج من دائرة الإسلام بإجماع أهل العلم.

- صح عنه ﷺ أنه قال: (سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر)[2] قال النووي: (قيل في تأويل الحديث أقوال: أحدها: أنه في المستحل- أي مستحل قتل المسلم- والثاني: أن المراد كفر الإحسان والنعمة وأخوة الإسلام، لا كفر الجحود، والثالث: أنه يؤول إلى الكفر بشؤمه، والرابع أنه كفعل الكفار[3]

(١) سورة البقرة: ١٥٢..
(٢) أخرجه البخاري.
(٣) شرح صحيح مسلم ١١: ٦٧.

وقد قال كثير من أهل العلم في تخريج لفظ الكفر الوارد في عدد من الأحاديث نحواً مما قاله النووي في هذا الحديث على نحو ما نجده في كتبهم عند شرح قوله ﷺ: (أيما عبد أبق من مواليه، فقد كفر.)[١] وقوله في حجة الوداع لجرير بن عبدالله: استنصت الناس، ثم قال: (لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض)[٢]

د- الشرك الأصغر:

سلك العلماء في تأويل النصوص مع لفظ (الشرك) الوارد في بعض النصوص عين المسلك الذي سلوكه مع لفظ (الكفر) فقسموا الشرك إلى قسمين: شرك أكبر، يُخرج صاحبه من الملة، وشرك أصغر، لا يخرج صاحبه من الملة وإنما هو أقوال وأعمال أراد الشارع التنبيه على شدة قبحها وخطورتها وعظم إثمها على نحو ما نجده في قوله ﷺ: (قال الله تبارك وتعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه)[٣] المراد هنا أن عمل المرائي باطل، لا ثواب فيه، بل يأثم عليه.[٤]، ومثله قوله ﷺ: (الطيرة شرك، وما مِنّا، ولكن الله يذهبه بالتوكل)[٥] قالوا: في شرح الحديث: إنما جعل الطيرة من الشرك لاعتقادهم أن الطيرة، تجلب لهم نفعاً، أو تدفع عنهم ضراً، فإذا عملوا بموجبها فكأنهم أشركوا بالله في ذلك، وقد

(١) رواه البخاري.
(٢) رواه البخاري ومسلم.
(٣) أخرجه مسلم.
(٤) انظر بين الكفر والتكفير: ٣٥.
(٥) رواه أحمد وغيره.

يسمون هذا النوع بالشرك الخفي، وهو لا يُخرج من الملة.

هـ- النفاق العملي:

النفاق الاعتقادي خطير للغاية، ويكفي في الدلالة على خطورته: قول الله تعالى ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾[1] حيث لا يختلف العلماء في كفر من يُظهر الإسلام ويُبطن الكفر، بل إن النفاق أشد من الكفر، لأنه ينطوي على الكفر، ويزيد عليه في خداع المسلمين، وتخريب البيت المسلم من الداخل، لكن العلماء وجدوا أن بعض النصوص اشتمل على الوصف بالنفاق لبعض الأعمال مع إيمان أصحابها وأدائهم للفرائض، فما كان منهم إلا أن وصفوها بأنها من صفات أو أعمال المنافقين، لكنها لا تُخرج صاحبها من الملة، ولا تخلَّده في النار، فهي شبيهة بالكفر والشرك الأصغر، من ذلك قوله ﷺ: (آية المنافق ثلاث: إذا حدَّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان)[2]

فهذه من أعمال المنافقين، ولا يعد مرتكبها منافقاً خارجاً عن دائرة الإسلام، ونحوٌ من هذا ما روي من قوله ﷺ: **(الحياء والعي شعبتان من الإيمان، والبذاء والبيان، شعبتان من النفاق)**.[3]

---

(١) سورة النساء: ١٤٥.

(٢) رواه الشيخان.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك.

قال ابن الأثير: (البذاء والبيان شعبتان من النفاق، أراد أنهما خصلتان، منشؤهما النفاق، وهو الفحش الظاهر، وأما البيان، فإنما أراد منه بالذم التعمقَ في النطق والتفاصح وإظهار التقدم فيه على الناس، وكأنه نوع من العجب والكبر، ولذلك قال في رواية أخرى: البذاء وبعض البيان لأنه ليس كل البيان مذموماً) [1] فهذا سلوك المنافقين، والمبتلى به مبتلى بالنفاق العملي الذي لا يُخرج صاحبه من الملة.

قارن تحوط علماء الأمة في مسألة تكفير المعيَّن بما يفعله بعض غلاة عصرنا من رمي مخالفيهم جماعات ومؤسسات وأفراداً بالردة والفسق والخيانة والعمالة والتآمر مع الأعداء على المسلمين... طبعاً المفارقة صادمة جداً وما ذلك إلا لأنها تمثل التباين الشديد بين الذين يعلمون، والذين لا يعلمون!

5- رؤية متسعة لنصوص تثير الاختلاف:

كان من الطبيعي في ظل احتدام الخلاف بين بعض المدارس الإسلامية أن يبحث أهل كل مدرسة وكل مذهب عما يعضد مقولاتهم وتوجههم العام، وليس هناك ما هو أفضل من النصوص ذات الدلالات الكبرى والعامة للاتكاء عليها في ذلك،وكان من الطبيعي كذلك أن تسود في هذا السياق الرؤى الجزئية، وأحياناً الحزبية،فهذا ما يتطلبه الفوز في التغلب على المنافسين والخصوم، لكن الأمة لا تعدم في علمائها من يملك الرؤية الواسعة والموزونة والمنصفة كي يعود الأمر إلى نصابه، وإليك نموذجين لتوضيح ما أقول:

(١) النهاية في غريب الحديث ١: ١٧٤، ١٧٥.

أ- المجدد القرني:

ورد عنه ﷺ أنه قال : «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها أمر دينها»[1] يشير هذا الحديث إلى استمرارعناية الخالق عز وجل بهداية عباده، حيث إنه يهيئ لهم على نحو مستمر من يجدد معاني الدين في عقولهم ونفوسهم وسلوكياتهم من خلال القادة والعلماء والدعاة والحكومات والمؤسسات والجماعات...

ولما كان التجديد والنهوض له مفخرةً من المفاخر، ومهمة من المهمات الجليلة، كان من المتوقع أن يسارع بعض أهل العلم إلى إسقاط نص الحديث على نفسه، أو على بعض القادة والعلماء والمصلحين المبرزين من أعلام الأمة، أو من أتباع مذهبه،كما فعل السيوطي حين نظم قصيدة ذكر فيها أسماء من يعتقد أنهم مجددون على رؤوس القرون التي سبقته، فكانوا جميعاً من الشافعية، وطمح رحمه الله إلى أن يكون هو مجدد المئة التاسعة.

إن تمسك بعض شراح الحديث بألفاظ الحديث دون النظر إلى مقاصده ومراميه العامة والعميقة جعلهم يعرضون عن ذكر شخصية كبيرة كشيخ الإسلام ابن تيمية لكونه لم يولد، ولم يمت على رأس القرن كما أن التمسك الحرفي بنص الحديث جعل بعض الشارحين يعدون في المجددين بعض أتباع المالكية والحنابلة والحنفية دون أن يعدوا فيهم أئمة هذه المذاهب ومؤسسيها العظام!.

---

(١) رواه أبو داود.

نصٌ مبهم:

في الحديث عدد من الألفاظ المحتملة حيث اختلفوا في (الأمة) هل هي أمة الدعوة،فتشمل البشرية كلها، أو هي أمة الإجابة، فيكون المقصود بالحديث هم المسلمين وحدهم كما اختلفوا في المراد بـ (من) هل المراد منها الإفراد، فيكون المجدد واحداً،أوالجمع،فيشمل أفراداً وجهات عديدة، واختلفوا في كلمة (رأس) هل المراد منها أول القرن، أو أخره، واللغة تحتمل كلاً منهما، وقد تساءل شراح الحديث عن بداية المئة فقال المناوي:

يحتمل أن يكون المولد النبوي، ويحتمل أن يكون البعثة النبوية، أوالهجرة، أو وفاة النبي ﷺ، وهذا كله منطلق من اعتبار التاريخ الهجري دون بعضه.

ومما يلفت الانتباه بعد هذا وذاك أن من ذهبوا إلى أن المراد هو المجدد الواحد المفرد جعلوا العبرة بوفاته في رأس القرن على ما هو واضح في اختيارهم لعمر بن عبدالعزيز والشافعي وابن سريج والباقلاني والغزالي .... مع أن الحديث لم يذكر أن المجدد يموت على رأس القرن، وإنما يبعث على رأسه!.

لهذا كله ذهب عدد من محققي العلماء إلى عدم التمسك بالمعطيات الحرفية للنص، وتوسيع مدلوله ليكون عبارة عن بشارة لهذه الأمة بأنه لا يبزغ قرن إلا ويبزغ معه فجر جديد وأمل جديد، بما يهيئه الله تعالى لها من علماء ودعاة وقادة وجماعات ومؤسسات تقوم بتجديد معاني الدين في النفوس، كما تقوم

بتصحيحه في العقول وتوضيح معالمه الأصلية في الأذهان [١]

ب - الفرقة الناجية:

صحَّ عنه ﷺ أنه قال: (ألا إن مَن قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين ، ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة)[٢]

وفي رواية: (وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي)[٣]

وقد وُجد من يستغل هذا الحديث للتشفي من الخصوم،حيث روي هذا الحديث بلفظ: (تفترق أمتي على سبعين أو إحدى وسبعين فرقة، كلهم في الجنة إلا فرقة واحدة)قالوا: يا رسول الله من هم؟قال: (هم الزنادقة، وهم القدرية).

وقد نص عدد من علماء الأمة على بطلان هذ التحديد بالزنادقة والقدرية.

قد كان هذا الحديث مثاراً للنزاع والخلاف حيث الرغبة الشديدة لدى الكثيرين في أن ينالوا شرف الانتماء إلى الفرقة الناجية، ولهذا فإننا نجد من يقول: إن الفرقة الناجية، هي أهل الحديث على نحو ما ورد عن عدد من الأئمة مثل أحمد وابن المبارّك وابن المديني وغيرهم...

---

(١) انظر مقالاً بعنوان مفهوم التجديد في الفكر الإسلامي،د. عبدالرحمن الحاج (مقال منشور على الإنترنت).

(٢) رواه أبو داوود والحاكم وصحّحه.

(٣) رواه الترمذي، وهناك روايات أخرى.

بل قال أحدهم: ومن البدهي أن تكون الطائفة المنصورة، هي الفرقة الناجية، إذ يستحيل أن يكون الحق والنصر في غير هذه الفرقة، ونقل عن أبي جعفر النفيلي قوله: (إن كان على ظهر الأرض أحد ينجو، فهؤلاء الذين يطلبون الحديث).[1]

وذهب آخرون إلى أن المراد بالفرقة الناجية المجاهدون والمرابطون في الثغور، وحاول بعضهم الجمع بين القولين،فقال: إن معظم المرابطين في الثغور هم من أهل الحديث، ولا ترتاب الشيعة الإمامية بأنهم هم المقصودون بالفرقة الناجية على ما هو مستفيض في كتبهم وفتاواهم ومواقعهم الإلكترونية،ولا يعدمون الحيلة لسوق أخبار وآثار صحيحةيؤولونها على ما يشتهون،ولا يتورعون عن سوق الضعيف والموضوع منها من أجل إثبات صحة ما هم عليه،وهذا ديدنهم على كل حال!.

إن الوقوف عند ألفاظ الحديث قد أحوج بعضهم إلى الاندفاع نحو تكثير الفرق الإسلامية والتدليل على كثرة الخلاف والانشطار في هذه الأمة مع أن الحديث جاء في سياق ذم التفرق، وليس التباهي بتأصيله وتجسيده في فرق محددة، وهذا ما نجده لدى عبدالرحمن الإيجي الشافعي حيث ذكر ثماني فرق: المعتزلة، والشيعة، والخوارج، والمرجئة، والتجارية، والجبرية، والمتشبهة، والناجية، ثم إنه يقسم المعتزلة إلى عشرين فرقة،ويأخذ في تعدادها، ويقسم الشيعة إلى اثنتين وعشرين فرقة،ويأخذ في تعدادها،ويقسم المرجئةإلى خمسة أقسام،ويأخذ في تعدادها...[2]

(١) شرف أصحاب الحديث ٥٧.

(٢) انظر مقالاً بعنوان: حديث الفرقة الناجية بين تعدد الروايات والتوظيف السياسي، د.حسن حنفي (منشور على النت).

وهناك من ذكر أربع فرق رئيسية، وقسَّم كل واحدة إلى ثماني عشرة فرقة، فتمت له العدة اثنتين وسبعين، وهذا غاية في التعسف والتكلف، والبعد عن الموضوعية، إذ لا يملك كل من نحا هذا النحو أي معايير لدرجة الخلاف التي تحوّل الفرقة الواحدة إلى فرق عدة، حيث إن الصحابة رضوان الله عليهم، وأهل السنة والجماعة قد اختلفوا في أمور كثيرة على مستوى العقيدة، وعلى مستوى الفقه،ولم يجعل ذلك منهم فرقاً عدة.

إن الذي أذهب إليه في هذا هو أن حقيقة العدد: (٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣) ليست مرادة، فنحن نعرف أن الساميين يستخدمون العدد (٧) للدلالة على التكثير في العشرات والعدد (٧٠) للتكثير في العشرات، وهكذا يفعلون في الأعداد (٧٠٠) و(٧٠٠٠)و(٧٠٠٠٠) ويكون المراد العام للحديث التحذير من أن أمة الإسلام ستعاني من الانقسام والاختلاف كما عانت أهل الديانات السابقة، بل أكثر، كما أن في الحديث حثاً على التمسك بالكتاب والسنة والحرص على اجتماع الكلمة ونبذ الفرقة، ومن هنا يمكنني القول: إن الفرقة الناجية ليست محصورة في جماعة معينة لها اسم وشعار خاص تعرف به، وإنما تعرف باتصافها بصفات عامة من اتباع الحق ولزوم سبيل الهداية والرشد، وهذا ما يشير إليه كلام بعض العلماء والمحققين.

يقول النووي: (ويحتمل أن هذه الطائفة مفرَّقة بين أنواع المؤمنين، منهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدّثون، ومنهم زهاد، وآمرون بالمعروف وناهون عن المنكر، ومنهم أهل أنواع أخرى من الخير، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين، بل

قد يكونون متفرقين في أقطار الأرض).[1]

وقال ابن تيمية: (إذا عوقب المعتدون من جميع الطوائف، وأُكرم المتقون من جميع الطوائف كان ذلك من أعظم الأسباب التي ترضي الله ورسوله، وتصلح أمر المسلمين).[2]

بقي أن أقول:إنه صح عنه ﷺ أنه قال: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله، وهم كذلك)[3] حيث ذهب جمهور العلماء إلى أن الطائفة المنصورة، هي الفرقة الناجية، ولهذا فإن ما قالوه في تفسير (الفرقة الناجية) هو عين ما يقولونه في (الطائفة المنصورة) مع أنني أميل إلى أن بين المعنيين نوعاً من المغايرة، إذ إن لفظ الطائفة يستخدم للدلالة على ما هو أقل من الفرقة على نحو ما نجده في قوله سبحانه : ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ﴾[4] ويكون المراد حينئذ أن من الفرقة الناجية طائفة منصورة، وذلك لأنه لا تلازم بين النصر في الدنيا والنجاة في الآخرة، فقد ينجو المسلم في الآخرة لأنه أخذ بكل أسباب النصر لكن أراد الله له الشهادة وعدم الغلبة على العدو على ما رأيناه في بعض غزوات النبي ﷺ وبعض المعارك الإسلامية، وعلى ما نراه في واقعنا اليوم، إلا إذا قلنا: (إن النصر المذكور قد يكون في الدنيا، و قد يكون في الآخرة)لكن من الواضح أن

(١) شرح النووي على مسلم: ١٣ : ٦٧.
(٢) مجموع الفتاوى ٣: ٤٢٣.
(٣) رواه مسلم.
(٤) سورة التوبة ١٢٢.

هذا خلاف ظاهر النص، وما يتبادر منه إلى الذهن، ومهما يكن الأمر، فإن الطائفة المنصورة ليست محصورة في أهل الشام- كما أفاد بعض الروايات -وإنما هي موزعة على كل عصور الإسلام وبلاد المسلمين، وبهذا لا يكون هناك داعٍ للخلاف في هذا الشأن.

ثالثاً- التعامل مع الاختلاف الفقهي:

على مدار التاريخ الإسلامي كان التعامل مع الاختلاف الفقهي أسهل وأرفق من التعامل مع نوعين من الخلاف:

الخلاف العقدي، والخلاف في شؤون الحكم أو الإمامة الكبرى، وهذا يعود إلى نظر الناس للأطر العقدية على أنها ترسم الوجهة العامة للأمة، كما ترسم الحدود الفاصلة بين الإيمان والكفر، أي الحدود الفاصلة بين أمة الإسلام والأمم الأخرى، ثم إن تكفير شخص أو طائفة قد يعني استباحة الدم والتشريع للقتل أو القتال، وأما الخلاف في مسائل الحكم والإمامة، فتنبع حدته وخطورته من الشعور بأهمية السلطة والدولة في توجيه الحياة العامة، إلى جانب الشعور بالارتباك الشديد الذي شعر به كثير من العرب حين وجدوا أنفسهم مسؤولين عن إدارة بقاع شاسعة من الكرة الأرضية مع عدم وجود خبرة موروثة وكافية عن الأسلاف في هذا الشأن، إلى جانب المطامع وحظوظ النفس.

لنا أن نضيف إلى كل ذلك أيضاً أن البحث في الشأن العقدي كان يتسع باتساع الحياة العقلية للمسلمين، وهذا يعني أنه كلما مضى الناس قدماً وجدوا أنفسهم أمام تفريعات وتساؤلات، لا يملكون من نصوص الوحي ما يكفي لتغطيتها، وهذا هو

الشأن دائماً في المسائل العلمية والنظرية، مما يؤدي إلى احتدام الخلاف دون وجود ركائز نصية، كافية لحسمه، أو توجيهه على الأقل، وليس كذلك الشأن في مسائل الفقه، وكل المسائل العملية، فالنصوص كثيرة، وأفعال النبي ﷺ وأفعال أصحابه رضوان الله عليهم، وهدي تابعيهم توفر منارات هادية ومقاطع راشدة ومرشدة في الجدل الفقهي.

ركائز في التعامل مع الاختلاف الفقهي:

١- إخراج العوام من دائرة الاصطفاف المذهبي:

اختلاف أهل العلم والاجتهاد، سعة ورحمة، أما اختلاف العامة وأشباههم، فهو باب للتعصب، والقول على الله تعالى من غير فقه ولا علم، ومن هنا كان ما ذهب إليه جمهور الأصوليين من أن مذهب العامي، هو مذهب مفتيه، وما ذهبوا إليه من أن العامي لا مذهب له، يشكِّل خطوة مهمة على طريق ترشيد الاختلاف وكسر الاصطفاف المذهبي حيث إن الناس في بعض مراحل تاريخنا انقسموا إلى ما يشبه الطوائف، وصارت المذاهب الفقهية أشبه بالأحزاب حيث المفاصلةُ في أداء بعض الشعائر والجدلُ غير المؤسس على معرفة موثوقة في مجالس السمر.

إن عملية الاجتهاد عملية ممدوحة، وإن لمن يجتهد في معرفة الأدلة والبراهين ولمن يستخدمها في الاستنباط واستخراج الأحكام، أجراً ومثوبة إذا أخطأ، وأجرين إذا أصاب، وهذا بالنسبة إلى طلاب العلم المؤهَّلين للاجتهاد، ولا يجب على العالم

ممارسة الاجتهاد ولو كان مالكاً للأهلية، وذلك لأن العالم قد يكون مشغولاً بأمور أخرى، وقد لا يظهر له وجه الحق بسبب تكافؤ الأدلة، أوغموض موضع النزاع، أو بسبب فقده النشاط لممارسة الاجتهاد، لكن إذا اجتهد العالم المؤهل للاجتهاد، وبان له وجه الحق كان عليه لزوم ما أفضى إليه اجتهاده، ولا يجوز له في هذه الحالة تقليد غيره.

أما العامي، والمتخصص في غير علوم الشريعة، وطالب العلم الشرعي الذي لم يبلغ مرتبة الاجتهاد، فهؤلاء ليس أمامهم سوى تقليد أهل العلم، ويكون عليهم استفتاء من يثقون بعلمه ممن شهد له علماء زمانه بالتمكن الفقهي وإتقان الفتوى، ويثقون كذلك بدينه وتقواه، ويستحب للجميع، أن يعرفوا أدلة من يستفتونه، ويقلدونه حتى يكون اتباعهم لأقواله وفتاواه عن علم، وعلى بصيرة، فهذا يحول بينهم، وبين التورط في التعصب لمن يقلدونهم.

٢- لا لتصفير الاختلافات:

اختلاف أهل العلم وهم يبحثون عن حكم الله تعالى في أفعال العباد وعلاقاتهم.... سعة ورحمة، ولو شاء الله تعالى ما اختلفوا، ونحن نعرف أن معظم نصوص الكتاب والسنة ظنية الدلالة، وهذا يعني أن الاختلاف شيء لابد منه، والحقيقة أن خلود الشريعة يعني أن تتسع لأحوال البشر على اختلاف الزمان والمكان، وهذا لا يناسبه تطابق آراء أهل العلم، بل إن تطابق العقول يشير إلى الجمود والتوقف عن الاجتهاد، وفي هذا مدعاة لتحلل الناس من أحكام الشريعة،ومسوّغ لسعيهم

إلى البحث عن حلول خارج أطرها العامة، ولهذا فإن اختلاف أهل العلم يظل موضع ترحيب، لكننا نحتاج إلى إدارته على نحو حسن، وذلك يكون من خلال جعل خلافاتنا مبنية على شيئين: الإنصاف والعلم.

الإنصاف يقتضي عدم الحكم على النيات، كما يقتضي عدم التوهين من حجج الخصم من غير أساس موضوعي، ويقتضي كذلك استحضار كل حججه، والنظر فيها بجدية، وفهم الأسس والمنطلقات التي تستند إليها أقواله.

أما العلم فيقتضي ألا نضخم الاختلافات بين أهل العلم حتى نجد مساغاً للقول والمناظرة كما يقتضي ألا نسارع إلى إصدار الأحكام على المخالفين قبل أن نتأكد من صحة ما يُنسب إليهم، و التأكد من أنه آخر ما استقر عليه رأيهم، لأن العالم الباحث والمفكر، تتجدد آراؤه ونظراته، ويكون قوله القديم بمثابة المنسوخ.

إذن علينا أن نستحضر دائماً أن مشكلتنا، ليست مع الاختلافات العلمية، ولكن في طريقة التعامل معها.

إنني ألاحظ أن لدينا كثيراً من طلاب العلم الذين يعشقون الوحدة في المواقف والتطابق في الآراء ظناً منهم أن في ذلك قوة للأمة، وهذا غير صحيح، فقوة الأمة في تنوعها وتعدديتها مع قدرتها على إيقاف خلافاتها عند حدود ثوابتها وقطعيات شريعتها.

٣- عدم قبول كلام الأقران بعضهم في بعض:

كان من جملة تدابير العلماء الأعلام إدراكُ ما تثيره المعاصَرة بين طلاب العلم من المنافسة والحسد والتسابق على كسب ولاء الجماهير وشغل الوظاف مما هو مركوز في طباع بني البشر، ومشاهَد في حياة الناس، برّهم وفاجرهم، وحين نعود إلى التاريخ نجد أنه حصل اختلاف بين بعض الأئمة العظام المشهود لهم بالصلاح والخيرية، وقد أطلق بعضهم بعضَ العبارات الحادة فيمن اختلفوا معهم، مما لا يليق بالقائل، ولا المقول فيه، وليس من الأسرار ذلك الخلافُ بين مكحول ورجاء بن حيوة، وبين مالك وابن أبي ذئب ولشعبي وعكرمة، وبين مالك وابن إسحاق، وبين السيوطي والسخاوي.....

ولعل ابن عبد البر أول من وضع قاعدة طي ما يجري بين الأقران، وتجاوزه، والتعامل معه وكأنه لم يكن، وذلك حين قال: (فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات في بعض، فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة - رضي الله عنهم- بعضهم في بعض، فإن فَعَل ذلك، ضلَّ ضلالاً بعيداً، وخسر خسراناً، وكذلك إن قبِل في سعيد بن المسيّب قولَ عكرمة وفي الشعبي وأهل الحجاز وأهل مكة وأهل الكوفة وأهل الشام على الجملة، وفي مالك والشافعي وسائر من ذكرناه في هذا الباب ما ذكرنا عن بعضهم في بعض، فإن لم يفعل، ولم يفعل إن هداه الله، وألهمه رشده، فليقف عند ما شرطنا، في أن لا يُقبل فيمن صحت عدالته، وعُلمت بالعلم عنايته، وسلم من الكبائر، ولزم المروءة والتصاون، وكان خيره

غالباً، وشره أقل عمله، فهذا لا يُقبل فيه قول قائل، لا برهان له به، وهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله)[1]

يقول البخاري في هذا السياق: ولو صحَّ عن مالك تناوله من ابن إسحاق، فلربما تكلم الإنسان، فيرمي صاحبه بشيء واحد، ولا يتهمه في الأمور كلها.

مراده أن كلام العالم في عالم آخر قد يكون عبارة عن مؤاخذة على شيء محدد، ولا يكون المراد إسقاطه والإعراض عنه بالكلية.

ولعل الذهبي المحدث الناقد المؤرخ أكثر من استخدم هذه القاعدة في كتبه، فالرجل كان منصفاً ومنهجياً في التعامل مع خلافات أهل العلم، وكان مما قاله على سبيل المثال في السّيرَ: (كلام الأقران إذا تبرهن لنا أنه بهوىً وعصبية، لا يُلتفت إليه، بل يُطوى، ولا يُروى، كما تقرر عن الكف عن كثير مما شجر بين الصحابة وقتالهم رضي الله عنهم أجمعين، وما زال يمر ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء .[2]

إن الوشاية بين أهل العلم، وإفساد العلاقة بينهم قد انتشرت في زماننا هذا لأغراض دنيئة وإن من واجب الجميع ضبط اللسان عند الخلاف والتحرز الشديد من إطلاق التعبيرات الجارحة، مما لا يليق بأهل العلم والفضل.

---

(١) جامع بيان العلم:٢: ١١١٧.

(٢) سير أعلام النبلاء:١٠:٩٢.

٤- لا إنكار في مسائل الاجتهاد:

لا شك في أن إثابة المجتهد المؤهَّل على خطئه في اجتهاده، تنطوي على التشجيع على النظر والبحث، ثم وجوب التزام المجتهد بما يُفضي إليه اجتهاده، وهذا يترتب عليه جواز قيام العامّي، ومن لم يبلغ درجة الاجتهاد بتقليد ذلك المجتهد، ويترتب على التجويز عدم الإنكار، وهذا ظاهر، ويشكل إسهاماً واضحاً في توسيع قاعدة الوئام بين المسلمين، وتضبيق موارد الخصام والنزاع، إذ لو فُتح باب الإنكار لكل المختلفين بعضِهم على بعض لصار المجتمع عبارة عن ساحة للتشنيع والتلاوم، وربما التدافع والتقاتل، وفي هذا ما لا يخفى من البلاء والسوء، لكن من المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن عدم الإنكار مرتبط بتسويغ الاجتهاد، وتسويغُ الاجتهاد من عدمه ليس من الأمور الواضحة والمحددة في كل مسألة من مسائل النظر، وهذه بعض الملاحظات في هذا الشأن.

أ- بعض أهل العلم يقولون: لا إنكار في مسائل الخلاف، وهذا القول بهذا الإطلاق يعني أن ما اختلف فيه أهل العلم لا يكون موضعاً للزجر والنهي، لأن على المجتهد التمسك بما أفضى إليه اجتهاده، ولأن مقلده من العوام يعتقد أنه يتابع من رضي دينه وعلمه، لكن هذا يقتضي الحكم بتسويغ أي خلاف يقع بقطع النظر عما إذا كان لدى جميع المختلفين من الأدلة ما يسوِّغ اجتهاداتهم واختلافاتهم، وهذا يفتح في الإسلام ثغرة عظيمة، بل يجعل الشريعة كلها مجالاً للتلاعب والاضطراب والفوضى في كل ما وقع فيه اختلاف، ولهذا فإن نفي الإنكار لا يكون في كل ما وقع فيه اختلاف، وإنما فيما ساغ فيه الاجتهاد،

وبالتالي الاختلاف، فقد يقول أحد المجتهدين بقول يعارض نصاً في كتاب أو سنة،وقد يخرق به إجماعاً بدليل واهٍ جداً ومتهالك، وحينئذ فإن تقليده، ونشر قوله والسكوت عليه يكون غير جَائز لما فيه من الطمس لمعالم الشريعة، ولما فيه من التلبيس على عوام الناس، قال النووي: (قال العلماء: ليس للمفتي، ولا للقاضي أن يعترض على من خالفه إذا لم يخالف نصاً أو إجماعاً أو قياساً جلياً)[1].

وقال ابن تيمية: (وقولهم: مسائل الخلاف لا إنكار فيها، ليس بصحيح، فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول بالحكم أو العمل، أما الأول فإذا كان القول يخالف سنة أو إجماعاً قديماً وجب إنكاره وفاقاً، وإن لم يكن كذلك، فإنه يُنكَر بمعنى بيان ضعفه عند من يقول: المصيب واحد، وهم عامة السلف والفقهاء، وأما العمل فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره بحسب درجات الإنكار[2] ويمكن التمثيل لما نقول بما روي عن سعيد بن المسيب من قوله: إن المطلقة ثلاثاً تحل للأول بالعقد على الثاني، أي ولو لم يحدث وطء، وهذا مخالف لقول الجمهور ومصادم لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت:جاءت امرأة رفاعة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: كنت عند رفاعة، فطلقني، فبتّ طلاقي، فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير، وإن ما معه مثل هدبة الثوب، فقال لها: تريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا حتى تذوقي عُسيلته، ويذوق عسيلتك)[3]

(١) شرح النووي على مسلم ٢: ٢٤.
(٢) مجموع الفتاوى٣ : ١٣٩-١٦٠.
(٣) رواه أصحاب السنن.

ب- يظل باب النقاش والمناظرة والترجيح والتباحث العلمي مفتوحاً بين طلاب العلم بغية الوصول إلى ما هو صحيح وراجح من الأقوال والأحكام في المسائل المختلفة، ويظل هذا باباً من أبواب إحياء العلم، وتجديد الفقه، ومن يفعل ذلك محتسباً مأجور على فعله، وفي هذا الشأن ونحوه ورد قول ابن عباس رضي الله عنهما: (مذاكرة العلم ساعة أحب إلى من قيام ليلة).[1]

فترك الإنكار لا يعني إغلاق باب المناظرة والمباحثة العلمية.

ج- إذا كان موضع الخلاف ليس من الواجبات ولا المحرمات وإنما من السنن والنوافل والمكروهات، ومما هو خلاف الأولى، فإن المطلوب حينئذ هو الإرشاد والحث على فعل الخير والاحتراز مما هو مكروه، والحث على الخروج من خلاف العلماء بفعل ما هو متفق على جوازه وفي هذا توازن محمود حيث يستمر السعي إلى الكمال وبلوغ ما هو أفضل مع الرفق واللين والنصح بالمعروف، حيث لا يكون إنكار، وإنما استزادة من الخير وسلوك الطرق الآمنة في التعبد.

إن إرشاد الناس إلى فعل المندوب وترك المكروه، وما هو خلاف الأولى، هو من المستحبّات والمستحسَنات، يؤجر فاعلها، ولا يعاقب تاركها.

(١) الآداب الشرعية لابن مفلح: ٢: ٤٤.

٥ - مراعاة المصالح الشرعية في الإنكار:

في بعض الأحيان تكون أدلة المخالف ضعيفة أو متهالكة، مما يجعل السكوت على الخلاف من مصادر تشويه الدين وطمس التشريع، وفي هذه الحال فإن الإنكار على المخالف يندرج في جملة الأعمال الإصلاحية، والأعمالُ الإصلاحية، شأنُها شأنُ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تخضع للموازنة بين المصالح والمفاسد، فإذا كان التحدث عن مسألة خلافية، سيؤدي إلى مفاسد عظيمة من الاقتتال والتنابذ أو فتح الثغرات لمكائد الأعداء، أو كسر وحدة صف المسلمين في أوقات وظروف حرجة، فإن عدم التحدث عن الخلاف يكون هو المطلوب، ويكون ذلك من باب الموازنة بين المصالح والمفاسد، وقد تحدث الإمام ابن تيمية عن هجر المبتدع، فقال: (إذا لم يكن في هجرانه انزجار أحد، ولا انتهاء أحد، بل بطلان كثير من الحسنات المأمور بها، لم تكن هجرةً مأموراً بها، كما ذكره أحمد عن أهل خراسان إذ ذاك: أنهم لم يكونوا يقوون بالجهمية، فإذا عجزوا عن إظهار العداوة لهم سقط الأمر بفعل هذه الحسنة وكان مداراتهم، فيه دفع الضرر عن المؤمن الضعيف، ولعله يكون فيه تأليف الفاجر القوي).[١]

وقد أشار ابن تيمية إلى ما يوضح هذا في موضع آخر حيث ذكر أن مذهب الجهمية كان منتشراً جداً في خراسان، فما كان من الإمام أحمد إلا أنْ وجَّه أهل خراسان إلى مدارا تهم كما أنه نصح بقبول شهادة (القدرية) في الأمصار التي لهم فيها

(١) مجموع الفتاوى: ٢٨ : ٢١٢.

غلبة وهيمنة، وهذ كله حتى لا يقع حرج في النهي عن البدع والمنكرات والرد على المخالفين بحجج واهية فيما إذا أطلقنا القول بطلب ذلك والأمر به من غير قيد ولا شرط، ومن غير نظر إلى مآلات ذلك والآثارالتي تترتب عليه.

٦- حكم الحاكم يرفع الخلاف:

هذه القاعدة، تشكّل واحداً من التدابير التي تساعد على الحد من الخلاف، وتحول دون أشكال من الانقسام والشقاق الاجتماعي الذي يمكن أن ينشأ عن اختلاف الفقهاء والمفتين، والمعنى الشائع لهذه القاعدة، هو أن ولي الأمر (الحاكم) سواء أريد به السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية - إذا تبنى رأياً من الآراء الاجتهادية في الشريعة يرتفع به النزاع بين الناس، ويلزمهم العمل بالقول الذي ارتضاه، وهذا الاختيار ليس على إطلاقه، وإنما هو مقيَّد فيما تجري فيه الدعاوى والخصومات، وما يتعلق بتنظيم الحياة الاجتماعية فقط، وذلك مثل الحقوق المالية والجنايات والحدود والعقود..، وعلى سبيل المثال، فقد اختلف الفقهاء في قبول شهادة الفاسق، وفي لزوم الرهن هل يكون بمجرد العقد، أو لابد من القبض، ومثل ثبوت خيار المجلس، ومثل جواز التعزير بالمال....

فإذا اختار الحاكم النفيذي أو القاضي أحد القولين في هذه المسائل ونحوها، ارتفع باختياره الاختلاف، وصار على الناس الأخذ بقوله فيما تنازعوا فيه.

أما الاختلافات المتعلقة بالعقائد والعبادات مثل الطهارة والصلاة والصيام، ومثل شرب مياه المجاري التي تمت معالجتها،

ومثل عدد ركعات الوتر ودعاء الاستفتاح ، ومثل تفسير قوله تعالى : (الرحمن على العرش استوى)... فهذه الأمور لا يرتفع فيها الخلاف بحكم الحاكم، لأنها إما أن تكون من الأمور العقدية والنظرية، وإما أن تكون من العبادات الشخصية التي لا يترتب على الخلاف فيها أي فرقة أو نزاع اجتماعي.

إن كل مسألة فيها اختلاف فقهي معتبر، ويترتب على عدم رفع قول الحاكم للخلاف فيها ضرر على المسلمين، أو كان في توحيد المسلمين فيها مصلحة واضحة، يصار فيها إلى رفع الخلاف بحكم الحاكم.

هذا كله لا يعني أن الاختلاف ارتفع كلياً، بل إن الخلاف على المستوى العلمي باق، حيث لا يحجر الإسلام على الآراء المستندة إلى الأدلة والبراهين، وقد يأتي بعد سنين حاكم يحكم بقول أعرض عنه سلفه، وذلك لمصلحة يراها أو أخذ شيءٍ ما بعين الاعتبار، ومن الواضح من أقوال أهل العلم أنه ليس للحاكم أن يُلزم الرعية بالتمذهب بمذهب معيَّن سواء أكان من المذاهب الأربعة المشهورة،أم من غيرها، لأن في كل مذهب من المذاهب مسائل لها أدلة قوية، ومسائل لها أدلة ضعيفة، فرفع حكم الحاكم للخلاف يكون في مسائل مفردة ومتفرقة، وهذا واضح.

قال القرافي: (حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد، يرفع الخلاف، ويرجع المخالف عن مذهبه لمذهب الحاكم [أي مما رجحه الحاكم وأخذ به من أقوال أهل العلم] وتتغير فتياه بعد الحكم، عما كانت عليه على القول الصحيح من مذاهب العلماء، فمن لا يرى وقف المشاع إذا حكم حاكم بصحة وقفه - ترجيحاً لقول من يقول بذلك - ثم رُفعت الواقعة لمن كان يفتي ببطلانه، نفّذه، وأمضاه،

ولا يحل بعد ذلك أن يفتي ببطلانه) [1]

لكن ليس من حق السلطة التنفيذية أوالقضائية، منع تعليم وتداول وانتشار الآراء والأقوال الفقهية المخالفة لاختيارها، فقد خالف بعض الصحابة عمر وعثمان وعلياً رضي الله عنهم في كثير من أقوالهم، وخالف العلماء من بعدهم الحكامَ والقضاة كذلك، وكان التسامح مع المخالف هو سيد الموقف في معظم الحالات.

٧- تنفيذ العقوبات من شأن الدولة:

حين يختلف الفقهاء في قول أو فعل: هل هو حرام أو حلال، فإن منع استمرار ذلك المحرم والمعاقبة عليه -على قول من يرى الحرمة - غير جائز لأفراد الناس لما يترتب على ذلك من الفتن والفوضى وربما الاقتتال، ولهذا كان ذلك من اختصاص الدولة، أو هو بتعبير فقهائنا القدماء من اختصاص الإمام أو نائبه.

نحن نرى اليوم إسرافاً عظيماً في الحكم على بعض الناس بالردة، حيث من الغلاة من يسارع إلى تكفير المصلين وأهل القبلة مع أن معرفتهم بالشريعة معدومة أو ضحلة، وهذا من الجرأة على الله تعالى، إذ إن الحكم بالردة يترتب عليه جملة من الأحكام الشرعية في النفس والمال وغيرهما، حيث إن من أحكام المرتد التفريق بينه وبين زوجته، وعمله حابط، وإذا مات لم يرثه أهله، ويكون ماله في بيت مال المسلمين، كما أنه لا يُصلى عليه، ولا يُغسَّل، ولا يدفن في مقابر المسلمين.

---

(١) الفروق للقرافي : الفرق السابع والسبعون، وانظر مقالاً بعنوان: قاعدة حكم الحاكم يرفع الخلاف بقلم أحمد الزومان (مقال منشور على النت).

إن تنفيذ العقوبات وتغيير ما هو محرَّم باليد من اختصاص الدولة، وأما الحكم بالردة فهو من شأن العلماء الراسخين المحققين، وحبذا لو تم تجنب الحكم بالردة على أشخاص بأعيانهم، والاكتفاء بالقول: إن من يعتقد كذا أو يقول كذا، أو يفعل كذا، أو ينكر كذا، فهو مرتد، وأرى رفع أمر من يتلبس بشيء من ذلك إلى القضاء حتى نقطع دابر الفتنة ودابر التساهل في تكفير المسلمين.

إن من جملة تحسين تعاملنا مع الاختلافات الفقهية، إثراء الثقافة الاجتماعية بشيئين مهمين:

١ - فقه السياسة الشرعية، إذ إنها تقوم على العمل على جلب أكبر قدر ممكن من المصالح ودفع أكبر قدر ممكن من المفاسد، كما أنها تمدنا ببصيرة عظيمة في عدد من المسائل الجوهرية، مثل فقه الاستطاعة وفقه التدرج وفقه المآلات....

٢- الفقه المقارن، إذ إن طلاب العلم والناس عامةحين يصبح لديهم اطلاع على اختلاف العلماء في مسألة من المسائل يتولد لديهم حسّ المقارنة والموازنة، كما أنهم يتدربون على رؤية الأدلة المتباينة، وهذا يجعلهم أكثر تفهماً للاختلاف والمسائل المختلف فيها، وأكثر تسامحاً مع المختلفين.

التنوع الإثني والطائفي والثقافي

نحن نعيش اليوم في عالم جديد كلَّ الجدَّة، هذا العالم مشحون بقدر كبير من الأفكار والفرص إلى جانب عدد كبير من التحديات والمشكلات، وأبرز ما فيه تلك الحساسية المفرطة تجاه الأخطاء التي يمكن أن تصدر من هذه الجهة أو تلك.

إن من المهم الإشارة هنا إلى أن الاختلافات العقائدية والفكرية، تتصل في الغالب برؤية الناس للوجود، كما أنها تتصل غالباً بعباداتهم وشعائرهم، على حين أن الاختلافات في مسائل مثل اللغة والتعدد الإثني والحقوق المدنية وشغل المراكز السياسية والإدارية..، يتصل بالوضعية العامة للناس، ويؤثر في حياتهم اليومية وشؤون معاشهم، فهناك على سبيل المثال مجموعات كثيرة محرومة من استخدام لغات آبائها وأجدادها، وهناك مجموعات عديدة لا تتناسب إجراءات التقاضي السائدة

وبعض المواد الدستورية مع عقائدها... وهذا كله يجعل إدارة الاختلاف الثقافي والإثني والطائفي... أشق وأصعب ويجعل الإخفاق فيه خطيراً إلى درجة أنه قد يؤدي إلى نشوب حروب أهلية مريرة، كما أنه قد يؤدي إلى تفتت دول وانقسام أوطان ظلت موحدة على مدار قرون عديدة.

في الصفحات التالية سأحاول تسليط الضوء على ظاهرة التنوع الثقافي والعرقي والاثني والطائفي، وأسبابه وتداعياته، ثم أتحدث عن منهجية التعامل معه وطرق معالجته.

ظاهرة التنوع الطائفي والثقافي والعرقي:

نستطيع القول: إن في أعماق كل الأمم المتقدمة والمتخلفة محركات و (ميكانزمات) خفية لإحداث نوع من التصدع في الوحدة العميقة لكل مجتمع، إذ إننا نشاهد أن المجتمع المتجانس على المستوى العرقي تنبعث فيه اختلافات على المستوى الديني أو المذهبي، والمجتمع المتجانس دينياً ومذهبياً تنبعث فيه اختلافات على المستوى العرقي أو القبلي، والمجتمع المتجانس في كل ما أشرنا إليه تنبعث فيه اختلافات على المستوى الحزبي والسياسي، أوعلى المستوى الطبقي.... وهكذا فالانقسام والتصدع والتعددية أمور حاضرة في كل مجتمع وفي كل الأحوال، وهذا من جملة الابتلاء في هذه الحياة، حيث إن من الواضح أن معقد الابتلاء الرباني لعباده على الصعيد الاجتماعي والوطني، هو ذلك التباين بينهم على مستوى الأفكار والعقائد والرؤى والتطلعات المصالح، وكذلك على

المستوى العرقي والإثني والاقتصادي.... وعلينا النجاح في ذلك الابتلاء على قدر الوسع والطاقة، ونحن على هذا الصعيد نستحضر الويلات التي تترتب على الفشل في إدارة الاختلاف أكثر من المكاسب التي تترتب على النجاح فيه، وعليَّ هنا أن أقول: إن هناك عوامل عديدة تجعل الناس لا يشعرون بالتباينات التي بينهم، من جملتها الرفاه الاقتصادي العالي وقوة العصبية القبلية ووجود نظام سياسي يحظى بقبول استثنائي، ويبدأ الخطر، وتبدأ المعاناة حين تطفو الاختلافات التي أشرنا إليها على سطح الوعي، ويبدأ الجدل المتصاعد حولها حيث يكتشف الناس سريعاً ضعف الأسس التي قام عليها الوفاق والانسجام خلال المراحل السابقة.

توصيف الظاهرة وبيان أسبابها:

أولاً: تعريفات:

أ- إدارة التنوع: إن لفظ (إدارة) يعني أننا لا نريد القضاء على التنوع وجعل الناس متطابقين على أي وجه من الوجوه، وفي أي جانب من الجوانب، كما أن هذا اللفظ يوحي أننا نواجه تحدياً في التعامل مع التنوع، وهذا التحدي يتطلب منا ما يتطلبه من المدير التنفيذي من الصراحة حيناً، واللين حيناً آخر، ومن التدقيق حيناً، والتجاهل في أحيان أخرى، والتقدم خطوةً إلى الأمام في حين، والتراجع خطوة أو خطوتين في حين آخر.

إذا أردنا أن نفصِّل أكثر في هذا الشأن، فيمكننا أن نقول:

- تفهم الطبيعة التعددية للمجتمع، والنظر إليها على أنها شيء طبيعي وإيجابي.

- تفهم الأسباب والجذور التاريخية والمنطقية والمعيشية العامة التي أدت إلى التنوع في أي جانب من جوانب الحياة.

- الاهتمام بمعرفة وجهات نظر الآخرين والميزات التي لديهم.

- اكتشاف الميزات المتوفرة لدى أولئك الذين نختلف معهم، ويختلفون معنا.

- محاولة كل جهة من الجهات التعلم من الجهات الأخرى بعضَ الأمور الجيدة مثل التسامح والتعاون والألفة والاحتفاء بالخدمة العامة.

- سعي حكومي ومجتمعي عام نحو تشكيل ذهنية وطنية، ونحو بناء اتجاه ثقافي عام، يؤكد على احترام التنوع وتقبله والتعامل معه بأريحية.

-إطلاق عدد كبير من المبادرات وعدد كبير من المشروعات التي تساعد على حدوث اندماج اجتماعي وثقافي واضح بين مختلف الشرائح الاجتماعية.

- إضفاء الطابع المؤسسي وسن القوانين الداعمة للتنوع بما يُشعر الناس بأنهم سواسية أمام القانون في الحقوق و الواجبات.

- سن القوانين المناهضة لكل أشكال التمييز العنصري والإثني والطائفي... إلى درجة التجريم، وينبغي أن تكون تلك القوانين واضحة ومفصَّلة بما يكفي.

- الاستفادة من تجربة الدول التي شهدت صراعات عرقية

وإثنية وطائفية، ولاسيما تلك التي نجحت في إدارة تلك الصراعات، مثل الهند وجنوب أفريقيا والبوسنة وراوندا وغيرها.

إن كل ما ذكرناه يشكل ركائز عامة وخطوطاً عريضة في مسألة إدارة التنوع، وسوف يكون لدينا المزيد من الشرح والتوضيح لهذه المسائل في الصفحات القادمة.

ب - التعدد الإثني والعرقي:

جرت العادة في أن يتم استخدام مصطلح الجماعة الإثنية والجماعة العرقية في سياق الحديث عن مجتمع، فيه أغلبية متجانسةوجماعة أو جماعات فرعية، تكون عبارة عن أقليات من الناحية العددية. ومن الملاحظ أن مصطلح (الإثنية) على نحو أخص يتم استخدامه لتحاشي استخدام كلمة (أقلية) والتي تشي دائماً بالضعف والهامشية وأحياناً حداثة اكتساب المواطنة، وهذه معان غير مرغوبة في ظل سيادة الأفكار المتعلقة بدولة المواطنة والشعب الواحد المكرَّم والمستحق للعدالة على نحو مطلق.

مفهوم العرق يستخدم للدلالة على فرع كبير من فروع البشرية، ويتميز أفراده بمجموعة متشابهة من السمات التشريحية الناشئة من وراثة مشتركة[1] فالأساس في تعريف العرق هو البيولوجيا والصفات الجسمية الموروثة، ولا يخفى العدد الهائل من البحوث التي كُتبت حول تفوق العرق الجرماني الآري وجعله في قمة هرم البشرية، مما أجّج المعاني والدعوات العنصرية في أوربا، وكان مسوغاً أدبياً وأخلاقياً

(١) انظر مقالاً بعنوان: مفهوم العرق والعرق الآري بقلم تهاني سنديان (منشور على النت).

لاستعمار الكثير من الدول في أسيا وأفريقيا، بل إن الحركة النازية عموماً كانت تتمحور حول أدبيات عنصرية مما دفع أوروبا والعالم إلى حرب عالمية مدمرة.

إن فكرة تفوق العرق الأسود أوالأبيض أوالعرق الآسيوي قد صارت من مخلَّفات التاريخ، حيث أثبتت اختبارات الذكاء الكثيرة والنظريات المتعلقة بالقيادة والتفوق أن الله -جلَّ شأنه- قد وزع الذكاء على الأمم والشعوب بالتساوي وعلى الأفراد بالتفاوت.

لا شك في أن مفهوم الإثنية ومفهوم الجماعة العرقية مفهومان ملتبسان، ومن الباحثين من يجعل مدلولهما واحداً، لكن يمكن أن نقول إن الجماعة الإثنية أغنى بالقواسم المشتركة من الجماعة العرقية، وذلك مثل وحدة اللغة والتشابه الشديد في كثير من العادات والتقاليد والرموز الثقافية والاجتماعية، ومهما يكن الأمر، فإن وجود مجموعات تتسم بخصائص تفصلها عن المكون العام لشعب من الشعوب، قد كان وما زال أساساً ومدخلاً لكثير من النزاعات على ما هو الشأن في جنوب أفريقية والسودان وأندنوسيا ودول عديدة.[1]

جـ - الطائفية:

الطائفية نسبة إلى الطائفة، وأظهر معاني الطائفة أنها القطعة من شيء آخر، مفرد أو مجموع، فنحن نقول: طائفة من الليل، ونقول: طائفة من أهل الخبرة، وهناك معنى لطيف ودقيق يربط بين (**الطائفة**) والطواف، وذلك المعنى هو الاقتراب والمحايثة، فالذي يطوف حول الكعبة يُلم بها، ويقترب منها دون أن

(١) انظر كتاب: ادارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، محمد مهدي عاشور.

يصبح جزءاً منها والطائفة كذلك فهي متصلة بعموم أهل البلاد من وجه، ومنفصلة عنهم من وجه آخر، بما لها من سمات وتوجهات ليست موجودة لدى معظم أفراد ذلك الشعب.

وجود طائفة أو طوائف في مجتمع ما لا يعني وجود نزاع طائفي أو وجود **(طائفية)** دائماً، إذ وجود الطائفية يستلزم في الغالب وجود شيئين:

ضعف في القواسم والروابط الوطنية المشتركة، مما يجعل أبناء الطوائف والأعراق المختلفة يلوذون بطوائفهم طلباً لتحقيق مصلحة، أو دفع عدوان من قبل طوائف أخرى، أو من قبل من يشكلون أغلبية المجتمع، والسبب الثاني يكمن في وجود أشخاص **(طائفيين)** مهمتهم استثمار وجود الطوائف من خلال إثارة النزاع والخصام بينها، وضرب بعضها ببعض،[1] وقد وصف معجم **(وبستر)** الإنسان الطائفي بأنه شخص ضيق الأفق، ضحل التفكير، متعصب، منافق، متزمت، وغير متسامح.

وأنا أعتقد أن السبب الأهم في وجود الطائفيين، هو حب الزعامة، وما تأتي به من مكاسب الوجاهة والمال والنفوذ.

الطائفية صراع ينشأ بين طائفتين أو أكثر، وذلك النزاع قد يكون على أسس دينية أو مذهبية أو طبقية أو مناطقية، وقد يكون مبعثه التباين في الرؤى السياسية.

في الغالب لا يكون هناك بوح بالمشكلات الطائفية، خشية الاتهام بنقص الشعورالوطني أوالاتهام بالسعي إلى تمزيق البلد الواحد إلى بلدان شتى، وفي حالات قليلة **(يشكل لبنان**

(١) انظر مقالاً متقناً بعنوان: مصطلحاطائفة وطائفية بقلم أحمد بيضون (منشور على النت).

نموذجاً واضحاً لها) تتم مأسسة الطائفية، مما يمنحها المشروعية الدستورية، ويمنحها نوعاً من القبول الشعبي.

د- القومية:

القوم جماعة من الناس تجمعهم جامعة يقومون لها، وقوم الرجل أقرباؤه الذين يجتمعون معه في جد واحد، أو سلالة واحدة[١]

القومية نسبة إلى القوم، وهي مذهب سياسي، قوامُه إيثار المصالح القومية على ماسواها، ويظهر هذا الإيثار في ميول الأفراد، أو في منهج حزب سياسي، يناضل في سبيل قومه، ويدافع عنهم، ويعتز بهم... وبهذا يعبر مفهوم القومية عن حالة عقلية لجماعة من البشر، تؤلف بينهم صلة اجتماعية عاطفية، تتولد من الاشتراك في الوطن -غالباً- واللغة والثقافة والتاريخ والحضارة والآمال والمصالح المشتركة، ويكون فيها ولاء الفرد للدولة القومية واجباً أسمى.[٢]

من الواضح أن الدين لا يشكل واحداً من عناصر تكوين القومية، فهي مثلاً لم تنتشر بانتشار الإسلام، كما أن الدخول في اليهودية والنصرانية لم يقتصر على المنتسبين لقومية معينة.

ومن الباحثين من لا يعد وحدة الأصل مكوناً للقومية بسبب ضعف تأثيره في توحيد المشاعر والآلام والطموحات والتطلعات، ويشكل (الكرد) نموذجاً للقومية الحية في العصر الحديث.

---

(١) معجم المعاني (قوم).

(٢) الموسوعة العربية: القومية (مفهوم).

هـ - الأمة:

الأمة، جمعُها أمم، وهي جماعة من الناس تربطهم روابط تاريخية، أهمها الدين واللغة، والتاريخ المشترك، إلى جانب التطلعات والأهداف المشتركة، وهذا واضح فيما نسميه (الأمة الإسلامية) وقد يكون الأصل والنسب من المكونات الأساسية في الأمة، على نحو ما نجده فيما يسمى (الأمة العربية).

الواضح في عناصر تكوين الأمة أنها ليست صارمة ولا موحدة، فالذي يجمع بين المسلم الإندنوسي والمسلم المغربي، ليس العرق، ولا اللغة، وإنما الدين، أما المسلم الفلسطيني، فإن الذي يربطه بالمسلم العراقي بالإضافة إلى الدين... اللغة والطموحات والمخاطر والتاريخ السياسي والعلمي المشترك.

إن الدين هو أقوى رابط يربط أبناء الأمة الإسلامية، وقد يكون في بعض الأحيان هو الرابط الوحيد، كما هو الشأن في العلاقة التي تربط المسلم الأمريكي أو السويدي بالمسلم التركي أوالعربي، وبما أن الدين من المكونات الحاسمة في تكوين الأمة، فإن من يعيشون في بلد واحد من أديان مختلفة يشعرون بدرجة ليست قليلة من التباين والاختلاف ومعايير السلوك الاجتماعي إلى جانب العلاقات التي تربطهم بالعالم الخارجي، وهذاواضح جداً.

و- القَبَلِيَّة:

القَبَلية نسبة إلى القبيلة، والقبيلة، هي جماعة من الناس تنتمي في الغالب إلى نسب واحد، يرجع إلى جد أعلى، أو اسم

حلف قَبَلي، يعدّ بمثابة جد، وتتكون القبيلة من عدة بطون وعشائر، ويسكن أفراد القبيلة في أحيان كثيرة في إقليم واحد مشترك، يعدونه وطناً لهم، ويتحدثون لهجة مميزة، ولهم ثقافة متجانسة، ويشعرون بتضامن مشترك (عصبية) ضد العناصر الخارجية على نحو أخص.[1]

تحافظ القبيلة على درجة قوية من التماسك في البوادي والأرياف، أما في الحواضر والمدن، فإن الروابط بين أبنائها تكون في طريقها إلى الاضحلال كلما كانت المدينة أكبر، وكلما درج أبناؤها في سُلَّم الحضارة أكثر.

أما القَبَلية، فإنها تشكل نوعاً من المبالغة في الانتساب إلى القبيلة، حيث يشتد الاعتزاز بنسب القبيلة وحسبها وتاريخها ومواقفها وعظمة رجالاتها مما يشيع في المجتمع روح الشوفينية والنرجسية، وهذا يؤدي إلى حدوث تصدعات عميقة في البناء الاجتماعي، والذي ينبغي أن يقوم في الرؤية الإسلامية على العدل والتواضع والرحمة والاحترام المتبادل والتعاون على البر والتقوى.

إن القبلية تعني الانحراف في الموقف النبيل والموضوعي من القبيلة إلى التعصب والمبالغة في الانتماء على نحو ما نجده في قول دريد بن الصمة:

وهل أنا إلا من غَزيَّة إن غـوت غويت، وإن ترشد غزيـة أرشد

(١) انظر ويكيبيديا (مفهوم القبيلة).

ز – الهويةَّ الوطنية:

الهُوِيَّة هي حقيقة الشيء المطلقة، والتي تشتمل على صفاته الجوهرية التي تميزه عن غيره، وعلى هذا فلكل واحد منا هُويته الشخصية، أي الصفات الجسمية والعقلية والروحية التي تميزه عن غيره، ولكل مجتمع كذلك هويته الخاصة التي تميزه عن غيره، من المجتمعات، ونحن حين نتحدث عن هُوية شعب أو مجتمع، أو قطر من الأقطار، فإنما نتحدث عن هويته الثقافية، والتي تعني ذلك القدر الجوهري والمشترك من الخصائص والسمات الاجتماعية والنفسية والتاريخية وإن مجموع هذه السمات والخصائص، يعبر عن كيان، ينصهر فيه أفراد يشعرون بالتشابه بسبب تلك السمات والخصائص.

إن الواحد منا يولد في مجتمع، وينتسب إلى وطن قد تبلورت هويته، ولكن هل تلك الهوية ثابتة ومستمرة استمراراً سرمدياً؟

الجواب في نظري هو (**لا**) فنحن نعرف شعوباً اعتمدت الإنجليزية لغة رسمية عوضاً عن لغاتها الموروثة، ونعرف مجتمعات كانت تتمتع بتقاليد وعادات محافظة جداً، ثم مضت بسبب التقنية وبعض العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية في طريق الانحلال الخلقي، ونعرف بلداناً ومدناً كان المعروف عن أهلها الخشونة والغلظة، ثم غلب عليها ما ينتجه التحضر والمدنية من تهذيب ونعومة ورقة... ولست مع الذين يرون أن الهوية الثقافية لأي مجتمع عصية على التغير والتبدل، فالانسلاخ من هُويةٍ ما لا يتم في يوم وليلة، ولا بطريقة طوعية واختيارية، ومع أن على كل شعب أن يدافع عن الصالح والحميد من عقائده وأخلاقياته وتقاليده، إلا أن التاريخ

يعلمنا أن المحاولات الفاشلة على هذا الصعيد أكثر بكثير من المحاولات الناجحة، وذلك لأسباب عديدة، لا أرى أننا هنا في حاجة الى شرحها.[١]

ثانياً: إضاءات حول التنوع الإثني والديني على الصعيد الوطني:

في الصفحات القليلة الماضية ألقيت نظرة سريعة على أشكال التنوع الإثني والديني والقومي ... التي يمكن أن تشكّل محاور للصراع والتنافس والانقسام داخل المجتمع الواحد والدولة الواحدة، والآن أود أن أقدّم بعض الإضاءات والملاحظات التي تعمّق الرؤية حول طبيعة تلك الانقسامات والتباينات وأسبابها وجذورها حتى يسهل علينا بعد ذلك إيجاد تصور واضح للتعامل معها واستثمارها على وجه حسن:

١- توتر أشد :

حين نُنعم النظر في العلاقات القائمة داخل المجتمع والوطن الواحد، فإننا نجد أن التوتر الأشد، والعلاقات الأكثر حساسية، لا تكون بين أهل دينين أوأهل ثقافتين متباينتين تبايناً شديداً، وإنما تكون بين المذاهب التي تتبع ديناً واحداً، وبين أبناء ثقافتين تنحدران من ثقافة كبرى واحدة،[٢] وهذا واضح أيضاً على الصعيد الإقليمي على نحو عام فالعلاقات بين الناس داخل المجتمع الواحد تكون أقرب الى التوتر من

(١) انظر لإضاءة هذه المسألة كتاب: الهوية العروبة والاسلام ... والغرب، د. محمد عابد الجابري.
(٢) انظر كتاب المسألة الطائفية... د. برهان غليون حيث العلاج الموسع لهذه القضية.

العلاقات بين سكان دولتين متجاورتين، وهذا يعود الى أن تشابك التصورات والمفاهيم داخل مذاهب الديانة الواحدة، لا يسمح لأتباعها بتكوين فهم مستقل ونقي لمذهبهم الذي يعتنقونه وللمذاهب الأخرى، وعدم القدرة على ذلك، يجعل مساحات الجدل واسعة، ويسهل الدخول في متاهات الرواية والتحليلات المذهبية، والتي تستعصي في العادة على المعالجة، وقل مثل هذا في الأفخاذ والبطون التي تنتمي الى قبيلة واحدة حيث يكون التنازع على المجد والمفاخر والمآثر وتاريخ القبيلة قوياً وأحياناً يكون التنازع على الموارد حيث إن القبيلة تسكن عادة في رقعة جغرافية واحدة ومتصلة.

إن انبهام التمايزات الواضحة بين كل من أشرنا اليهم، يجعلهم في حالة من الصراع الظاهر والمبطّن حول النفوذ وحول الجمهور وكسبه، لأن الجماهير المستهدفة للدعوة والتبشير متجانسة.

ويكون الصراع في العادة بين اتباع ديانتين أوأهل ثقافتين متباعدتين أخف بسبب ضعف التنافس، وبسبب ما يولّده وضوح الفروق والتمايزات من إنشاء ذاتيات ومصالح مستقلة، حيث يقل العتب على الجورأوالظلم، وحيث يكون هناك نوع من الانكفاء على الذات مما يجعل الاحتكاك أقل، ويكون معه التوتر والصدام بالتالي أقل.

٢-الانقسام العمودي هو الأخطر:

من الطبيعي أن لا يسلم أي مجتمع من نوع من التصدع والاختلاف، لكن بعض التصدعات أخطر من بعض، وفي اعتقادي أن التصدع الخطير هو التصدع العمودي حيث تصبح

مكونات المجتمع عبارة عن جزر ثقافية، العلاقة فيما بينها، هي علاقة التنافس والمناوئة، وهذا كثيراً ما يكون لدى الشعوب والمجتمعات الأقل تحضراً والأقل نمواً، ومن الملاحظ في وضعية كهذه أن محاورالصراع تكون قائمة على معان ومعطيات عقدية أوعرقية أولغوية أوإثنية، وهذه المعطيات تتصل بعمق الهوية والذات الثقافية، ولهذا فإن المتنازلين عن شيء منها يشعرون بخسارة شيء يصعب تعويضه مع الشعور بما يشبه الخزي والنذالة، ولهذا فإن معالجة الانقسامات العرقية والمذهبية.. شاقة للغاية، والنتائج المخفقة في التعامل معها، أكثر من النتائج الناجحة.

أما في حالات التقدم الحضاري وانتشار الثراء والغنى، فإن اكتراث الناس بالتنوعات والتباينات العرقية والقبلية يتراجع على نحو عام، ويبلغ حد التلاشي عند بعضٍ منهم على ما نراه في كثير من حواضر العالم عامة والعالم الصناعي المتقدم خاصة ولكن ينشأ انقسام جديد، ويرتكز هذه المرة إلى المعطيات الاقتصادية والمادية مما يتصل بالرفاهية والتمتع بالأشياء، حيث ينصرف الاهتمام على نحو واضح إلى الطبقية الاجتماعية، فيكون هناك الطبقة العليا والوسطى والدنيا، ويكون تصنيف هذه الطبقات قائماً على المال والثراء على نحو أخص، أي أن مكونات كل طبقة تكون من كل المنتسبين إلى كل الأديان والمذاهب والإثنيات... المكوّنة للمجتمع، وهذا يعني سهولة المعالجة، لأن عبور أي شخص من طبقة إلى طبقة أخرى متاح ومكفول بضمانة الدستور والقانون، ولهذا فإن مطالب الطبقة الدنيا تكون في تأمين الفرص التي تساعدها على الانتقال الى

الطبقة الوسطى، وتكون مطالب الطبقة الوسطى في إتاحة الفرص للالتحاق بالطبقة العليا....

والجيد في هذا الانقسام، وما ما يترتب عليه من صراع أنه لا يكون بين أفراد الشعب على نحو أساسي،وهذا يجعل الاحتقان الاجتماعي أضعف.

٣- الخوف من التهميش أساس التضامن:

التنوع الإثني والديني والمذهبي داخلَ أي مجتمع يمثل دائماً نوعاً من الاستعداد للتنافس والصراع، وقد دلّ الكثير من المشاهدات على أن التضامن بين أبناء أي أقلية، لا يتم النظر اليه على أنه غاية مستقلة، أو شيء ترفيهي، إنه في الحقيقة وسيلة لحماية الخصوصية الثقافية، ووسيلة للحفاظ على النفوذ السياسي ورعاية المصالح المختلفة، ومن هنا فإن الشعور بالخصوصية يتعاظم إلى حد الشوفينية في أوقات الأزمات الاجتماعية، وكلما كان هناك خوف من طغيان الأكثرية، على حين أن مشاعر الخصوصية والانتساب الى الأقلية تضعف في الأحوال الطبيعية، وكلما شعر الناس بعدالة الدولة ونفاذ القوانين، وكلما شعروا أنهم محصّنون من البغي والظلم والتهميش، وهذا واضح في المجتمعات الهاضمة للتنوعات الإثنية، كما هو الشأن في أمريكا وكندا وأستراليا و أوروبا –على نسب ودرجات مختلفة – حيث يبدأ المهاجرون المختلفون عن النوع أوالجنس الغالب في تكوين المجتمع، يبدأون في التلاشي والذوبان في المجتمع بدءاً من الجيل الثالث –مع استثناءات محدودة– فإذا تحولت تلك المجتمعات عن وجهتها الحالية نحو

الانحياز للعرق الأبيض أوالديانة المسيحية، أو أي شيء آخر، فإن الأقليات سوف تكف عن الاندماج، وسيزداد شعورها بالحاجة إلى التضامن الخاص بعيداً عن الطابع العام للأكثرية، وليس الأمر كذلك في الدول التي تسودها العنصرية أوالقبلية أو القومية على ما هو معروف مشهور.

إن من الممكن القول: إن القاعدة العامة في هذا الشأن هي: أن الأقليات تندمج في المجتمع، وتتكيف مع ثقافة الأغلبية كلما ساد القانون العادل البعيد عن التمييز بين المواطنين، و كلما اتسعت دائرة التسامح مع التنوع لدى الأغلبية – شعرت الأقليات بالطمأنينة، وضعفت لديها دواعي التكتل والشعور بالخصوصية، والعكس صحيح.

٤- منطق تفكير الأقليات:

لا أريد من وراء الكلام الذي سأقوله في هذا السياق المدحَ ولا الذم، ولكنني أريد الكشف عن الأسباب والدوافع الخفية للسلوك الوطني للأقليات، وكذلك الكشف عن طبيعة المنطق الذي تتبناه في حجاجها مع الأغلبية، وفي حجاجها مع بعضها بعضاً أيضاً، وإن ما سأشير إليه هنا هو عام، وله شواهد في كل مراحل التاريخ، وكل أركان المعمورة، وإني أعتقد أن سبيل الخلاص من الشقاق والانقسام الاجتماعي على مستوى المكونات، يكمن في تحليل منهجية التفكير والدفع بسماتها وتحيزاتها إلى سطح الوعي حتى نسلط عليها النقد العميق والبصير.

لا يختلف تفكير الأقلية بين أن تكون أقلية دينية أو مذهبية أوعرقية أو قبلية ... فالأقلية هي الأقلية:

أ- يقوم منطق الطائفية والعرقية والقَبَلية على التمحورحول الذات وممارسة نوع من التخندق من أجل الحفاظ على كل ما يُعَد من خصائص الطائفة أوالقبيلة أوالمذهب.

التخندق أو التمترس حول الذات، يجعل صاحبه ينظر إلى الآخر الشريك في الوطن على أنه مصدر للخطر على الحقوق وأحياناً على الذات والوجود، كما أن الشخص المتمرس خلف خصوصياته، ينظر الى كل محاولات تجفيف منابع الاختلاف وكل محاولات بناء الأرضيات الوطنية المشتركة على أنها تنطوي على نوع من المكر والخداع، وهو في هذا المسار من التفكير يستحضر حالات الفشل والنكوص التي وقعت عبر التاريخ في تلك المحاولات.

المتمترسون من أبناء الأقليات يعتبرون أنفسهم منخرطين في حرب طويلة الأمد ضد أولئك المختلفين عنهم، وتنال الأغلبية من كل ذلك أوفر النصيب، لأنها في نظرهم تشكل مصدر الخطر الأكبر عليهم.

ب- قد يأخذ شكل المطالبة بالحقوق لدى الأقليات سمة الهجوم على الآخرين، فهم لا يستطيعون شرح ما يعتقدون أنه ظلامات، وانتهاكات لحقوقهم الطبيعية من غير الهجوم على الآخرين وبيان اعتداءاتهم والميزات التي حصلوا عليها من غير حق، وهذا يؤجج نار الخلاف ويجعل الجميع يشعرون بأنهم فعلاً في صراع وجودي، وفي ظل ثورة الاتصالات وامتلاك كل من يملك صفحة على وسيلة للتواصل الاجتماعي ما يشبه الجريدة أو الفضائية ليقول ما يشاء، أصبح ضبط الناس والسيطرة على الأمور في غاية الصعوبة، وهذا يعني أن الصدام

الاجتماعي على مستوى المكونات المختلفة، مرشّح للتصاعد ما لم يتم اتخاذ تدابير إبداعية لمواجهته.[1]

ج- طالما نظرت الأقليات إلى الاندماج مع الأغلبية على أنه مصدر لانحلالها وذوبانها، ولهذا فإنها تميل الى العزلة، ومن أجل توكيد تلك العزلة، فإنها قد تعمد الى جعل ما يميزها عن غيرها في طي الكتمان، وكأنه أسرار خطيرة، وهذا ملاحظ عند أتباع بعض المذاهب الباطنية، حيث يتم إقصاء المرأة عن معرفة المذهب، كما يتم حجب تعاليمه عن الرجال حتى يبلغوا مرحلة الرشد والنضج الواضح، والذي قد يكون في سن الأربعين!.

العزلة التي تميل إليها الأقليات تشكل خطراً على بنيتها الفكرية ومنهجيتها في النظر إلى الأمور، لأنها من خلالها تفقد ما تحتاجه من معرفة وخبرة بمحيطها وبأحوال كل أولئك المختلفين معها، وهذا يحول بينها وبين التعلم من الآخرين، كما يحول بينها وبين ممارسة النقد الذاتي الذي يحتاج إليه الجميع، وهذا لأن الأقلية تشعر بأن كل عوامل قلقها وانحطاطها هو شيء من فعل غيرها، وبالتحديد من أولئك الأعداء الذين يرتدون ثياب الأصدقاء!.

د- الأقليات تشعر بالضعف، ولهذا فإنها في حاجة الى مصدر، أو مصادر للشعور بالقوة، إنها في حاجة إلى دعم نفسي داخلي، وهي كثيراً ما تعثر عليه من خلال الشعور بالتعالي والتميز، وهذا ما نجده واضحاً لدى اليهود والهنود الحمر وبعض القبائل الهندية وبعض المذاهب الباطنية... ومقولة (**شعب الله**

(١) انظر إشكالية التفكير الطائفي بقلم شتيوي الغيثي (مقال منشور على النت).

المختار) لا يتبنى فحواها اليهودُ وحدهم، وانما أعدادٌ لا تكاد تحصى من الإثنيات والقبائل والطوائف والمذاهب!.

هـ- يتسم منطق التفكير لدى الأقليات بالميل إلى الأحكام المطلقة، فأفكار الأقليات صواب، وسلوكها قويم على حين أن الخطأ والاعوجاج، هما من نصيب الأغلبية أوالأقليات الأخرى المشاركة لها في الوطن أوالاقليم.

هذا الميل إلى الإطلاقية في الأحكام ينسجم مع الشعور بالتعالي حيث إن كلاً منهما ناتج عن رفض المراجعة والنظر المقارن الذي يحتاجه كل العقلاء من كل الملل والنحل.

و- يشكل الخوف من الذوبان هاجساً لدى الأقليات، وهذا يدفعها -بطريقة لاشعورية- إلى البحث عن كل ما يميزها عن غيرها، ولهذا فإنها تسعى إلى تسمية أبنائها بأسماء مغايرة لما هو سائد لدى الآخرين، وتفعل مثل ذلك على مستوى اللباس وعلى مستوى التواصل الاجتماعي، وما يتصل به من مناسبات وطقوس وحفلات، وتشكل احتفالات الزواج مظهراً مهماً على صعيد التميز.

إن المقولة المضمرة لدى كل أقلية هي: (نحن غير) ويجب أن تبرهن على صحة تلك المقولة من خلال الانفراد بما أشرنا إليه.

ز- البحث عن الجذور العميقة والبحث عن الامتداد في التاريخ من هموم كل الأقليات، إنها تريد أن تدلل دائماً على أنها في وضعيتها ليست شيئاً طارئاً على الحياة الوطنية، وإن ما تعتز به، وتشعر أنه مميز لها عن غيرها، ظل دهوراً موضعاً لتداول العقول الذكية، والأقليات في هذا السياق تجتهد على وصل

نفسها بالأبطال التاريخيين العظام أو بأهل البيت أو بعض الأسر التاريخية الحاكمة أوالثرية...

وهذا كله من أجل البرهنة على الأحقية في الاستمرار، ومن أجل إثبات الأهلية لنيل المزيد من الحقوق والنفوذ والامتيازات.

ح- حين تواجَه الأقلية بوجود بعض العلل او الانحرافات لديها، فإنها قد لا تعمل على نفيها، ولكنها تأخذ في تقرير أن ما ينسب إليها، هو شيء عام، أو مما عمت به البلوى، ثم تأخذ في البرهنة على أن ما لديها من شر وخطأ وزيغ هو أقل مما لدى الأغلبية أوالأقليات الأخرى!.

حين تعجز الأقلية عن الرد على شيء نُسب إليها، أو الدفاع عن سلوك أحد أبنائها، فإنها لا تتوانى عن القول: إن ذلك الشخص لا يمثلها، أو تقول إن ما قاله أوفعله هو موضع إدانة ونقد، ومن المشهور عن كثير من الشيعة أنهم حين يواجهون بقول مخجل في أحد كتبهم، أن يقولوا: إن هذا الكتاب ليس معتمداً لدينا، وحين تسألهم عن المرجع المعتمد، فإنهم يميلون إلى الصمت!.

لا يعني كل ما قلته أن الأغلبية بريئة من جميع ذلك، بل يعني أن بعضه يكون في منطق الأقليات أكثر وأوضح.

ط- ادعاء المظلومية والتهميش، واحد من أهم ما يميز الأقليات، وهي تتخذ منه وسيلة لتجميع قواها واستنفار أبنائها.. من أجل مناهضة الأكثرية ومن أجل الحصول على المزيد من المكاسب، ولا أعني هنا أن الأقليات لا تتعرض للظلم والتهميش، ولكنني أعني أن ذلك كثيراً ما يرتدي طابع المبالغة والذي يبلغ أحياناً حد الافتراء والتجني.

5- الصراعات الداخلية وإعاقة الإصلاح:

مما لاشك فيه أن الإصلاح الداخلي وتحقيق التنمية الشاملة، مطلب أساسي لكل الشعوب، لكن ذلك ليس بالأمر الهين فنحن اليوم في عالم شديد التعقيد، والمنافسة فيه وعلى كل شيء، على أشدها، والنجاح في مثل هذه الظروف يحتاج إلى الاستقرار والتضامن الاجتماعي.

إن الاختلاف بين المكونات على مسائل مثل الهوية الوطنية ومطالبة بعض الأقليات بالانفصال وتشكيل كيان مستقل أو المطالبة بحكم فيدرالي...إن النزاع في مثل هذه الأمور يعوّق مسيرة الإصلاح ويُجهض كثيراً من جهود مكافحة الفساد، وذلك لأن الإصلاح بكل أشكاله يحتاج إلى قوة الإجماع الوطني من خلال توحيد مطالب كل المكونات الاجتماعية، وذلك لأن عليها مواجهة، البنية العميقة للتخلف والفساد، ومواجهة أولئك المنتفعين منها، وهم في الحقيقة ليسوا قليلين، وكثيراً ما يحدث أن يقوم الطغاة والمستبدون بإشعال الصراع الطائفي أوالإثني أوالديني من أجل تبديد القوى التي ستقف في وجوههم من خلال إشغالها ببعضها، ومن هنا نفهم أن الذين يستغلون التنوع الاجتماعي وما يفرزه من صراع فريقان:

١- الحكام الفاسدون والمتحالفون معهم من أصحاب المصالح والمنافع الخاصة.

٢- زعماء الطوائف والقبائل والإثنيات المتصارعة، إذ إن من الواضح أنه لاطائفية من غير طائفيين ولا عنصرية من غير عنصريين، حيث يقوم أولئك المتشوقون إلى السلطة والمال بتبني

قضايا المكونات التي ينتمون إليها، ويوهمون جماعاتهم بأنهم يضحون بالكثير من أجلهم، والحقيقة أنهم في معظم الحالات يتاجرون بهم، وترى هذا واضحاً في رفاهيتهم والأموال الضخمة التي تُنفق على تكاليف حمايتهم وممارستهم لدورهم الزعامي، والشواهد على ما نقوله تلوث السمع والبصر في كل مكان!.

٦- التعكير على الإجماع السياسي:

دائماً نقول: إن التنوع هو مصدر ثراء، وهذا صحيح، وهو يشبه قولنا: التحديات تصلّب لدى الناس روح المقاومة، والذي نراه في واقع الحال أن التنوع لا يؤدي إلى التثاقف والتكامل إلا ضمن شروط محددة، كما أن التحديات لا تصلّب روح المقاومة إلا في إطار ظروف معينة، ومن الواضح في هذا السياق أن الشرط الأهم هو عدم تأثير التنوع على (الإجماع السياسي) المطلوب للأمن والاستقرار، والمطلوب لنجاح عمليات الإصلاح المختلفة، وإذا نظرنا في مجتمع كالمجتمع السوري -على سبيل المثال- فإننا سنجد أن فيه انقسامات اجتماعية على المستوى العقدي والإثني والديني، والحضري، فهناك لدينا العرب والكرد والأشوريون والتركمان والشركس.. ولدينا السنة والشيعة والعلوية والدروز والإسماعيلية واليزيدية، ولدينا كذلك انقسام اجتماعي بين البادية والريف والمدينة، ونجد داخل التيار الإسلامي العام السلفي والصوفي والتبليغي والمسجدي، وكل تيار من هذه التيارات الفرعية المشار إليها ينطوي على تفريعات وتباينات ليست بالقليلة.

إن مشكلة هذا التنوع أنه يجعل التوافق على الأفكار الإصلاحية عسيراً، لأن الإصلاح ليس عبارة عن تحسين المستوى الاقتصادي فحسب، بل هناك إصلاحات تعليمية وأخلاقية وتربوية واجتماعية، وهذه تظل على تماس شديد بالأيدلوجيات المتنوعة في المجتمع، وبعضها يقتضي تفويت مصالح بعض المتحالفين مع التخلف والفساد، وهذا كله يجعل حصول إجماع سياسي جيد ومثمر عزيزَ المنال، وإن كان ليس لدينا أي بديل آخر عنه.

٧- خطورة تحول الجماعة إلى طائفة:

إذا كان التنوع ظاهرة طبيعية، فإن مما يخفف من مشكلاته وجود كتلة اجتماعية تنظر إلى نفسها وتتعامل مع أعضائها، ومع أبناء المكونات الأخرى على أنها الأمة، أو الأساس لأمة، إن وجود هذه الكتلة وشعورها بنفسها قد ينقذ البلاد من حروب طائفية وعنصرية، ظاهرة ومستترة، أي أن تكافؤ المكونات الوطنية في الحجم والنفوذ والفاعلية يحرم البلاد من وجود المكوّن الضامن الذي يشعر بمسؤولية، الحفاظ على وحدة البلاد، كما يحرص على سمعتها الدولية، إذ إنه يعد سمعته من سمعتها، و ضعفه من ضعفها...

إن وجود درجة عالية من التكافؤ بين المكونات الطائفية والمذهبية في كل من العراق ولبنان -على سبيل المثال- يظل مصدراً للمحاصصة والمنافسة الطائفية، حيث تكون هناك فرصة لدى الجميع كي يهيمن ويحقق المزيد من المكاسب لطائفته وجماعته.

وفي هذا المعنى روى عن جبران خليل جبران قوله: (الويل لأمة كثرت فيها طوائفها، وكل طائفة تقول: أنا أمة طائفية)[١]

حين تغيب عن الساحة الوطنية الجماعة التي تعتبر نفسها (أم الولد) أي الجماعة التي تعد المصلحة الوطنية العليا هي عين مصلحتها الخاصة، فإن المتوقع آنذاك هو حالة من النفاق والغش السياسي، حيث يحاول كل مكون من المكونات الوطنية التظاهر بأنه الأكثر وطنية والأكثر حرصاً على المصلحة العامة، كي يستدرج المكونات الأخرى إلى التخلي عن طموحاتها وما تعده مكاسب خاصة بها، ويكون الخاسر في كل ذلك هو الوطن والمواطنين، إذ يفقد ميزات الوحدة العميقة التي حُرم منها.

إن تحسين الوعي بأشكال المناورة والخداع الذي توجده النزعة إلى التشرزم الطائفي، مما يخفف من مخاطر ذلك التشرزم إلى حدٍ ما.[٢]

إنه لا يجوز في حال من الأحوال أن تتصرف الأغلبية على أنها طائفة، أو تتصرف كما تتصرف الأقلية العرقية أو المذهبية من تركيز الاهتمام على تحقيق مصالحها الخاصة غير مبالية بتأثير ذلك على المصلحة الوطنية العليا، إذ إن ذلك يسهّل إشعال الحرب الأهلية، ويجعل المجتمع يبدو وكأنه فقد كل موارد الحكمة والرشد والتوازن!.

(١) انظر بنية الخطاب الطائفي، د. علي أسعد وطفة (مقال منشور على النت).
(٢) انظر نقاشاً معمقاً لهذه القضية: المسألة الطائفية، د.برهان غليون.

ثالثاً :
كيف نتعامل مع التنوع على الصعيد الوطني؟

مع تقدم الثورة التقنية، وسهولة اتصال شعوب العالم بعضها ببعض، وتيسر سبل الانتقال، وتشابك المصالح...صار ادعاء نقاء شعب من الشعوب وتجانسِه على أي مستوى،أكثر صعوبة، ومن هنا فإننا في حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى نشر ثقافة عريضة، تؤمن بوجود التنوع، وتنفتح على التعامل الراقي والعادل معه على أنه تعبير عن رقيّ البشرية وتقدمها، وليس في هذا تفكه أو ترفُّه، بل هو ضرورة من ضرورات الحياة المعاصرة؛ إذ إن البديل عنه هو الاحتراب والانقسام والظلم والعسف، وفي هذا السياق يمكننا تعريف إدارة التنوع على أنها مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات والمفاهيم والقيم والمناهج والبرامج والتدابير والأنشطة التي تساعد المجتمعات على العثور على القدر الكافي من القواسم والأرضيات المشتركة مما يجعلها تتعايش وتتكاتف على إنجاز حياة مشتركة ومستقرة ومزدهرة.

هذه الإدارة بالمعنى المراد هنا، تقوم على العديد من الأسس والأدبيات المهمة، لعل من أبرزها ما يأتي:

١- لا لطمس التمايزات:

حل المشكلات السياسية والاجتماعية في أي مجتمع، يحتاج إلى شيئين: الصدق والصراحة، وذلك لأن لدى معظم الناس ميولاً غريزية إلى ستر ما بينهم من اختلافات وتمايزات من باب المجاملة والكياسة، ومن باب إغلاق أبواب الجدال والنزاع

حول ما يمكن أن يثير أسباب الانقسام والشقاق، وهذا في نظري غير رشيد، حيث يدلنا الكثير من الشواهد على أن إنكار التمايزات لا يُلغيها، ولا يخفف من إزعاجاتها، بل إنه وعلى العكس من ذلك يزيد في صعوبة التعايش معها، وقد رأينا كيف أن ما يجري بين فخدين من قبيلة واحدة وبين مذهبين من دين واحد، وبين فرعين من عرق واحد... من خصام وعداوة، هو أشد بكثير مما يجري بين المتباعدين، وهذا بسبب تداخل جماهير ومصالح المتقاربين، مما يجعل التنافس بينها شديداً، بالإضافة إلى الاعتقاد الراسخ بضرورة التطابق والتوحد، مما يجعل كل فريق يحمِّل جريرة التمايز والاختلاف للفريق الآخر. أضف إلى هذا أن المكوّن الأكبر في كل مجتمع يميل في العادة إلى الاعتقاد بأنه الأصل، وأن المكونات الصغيرة المنافسة هي التي تعكر صفو الإجماع الوطني، ولهذا فإن عليها التخلي عن خصوصياتها وهوياتها الفرعية والالتحاق به والتماهي معه، وهذا ليس بصحيح، ففقد الاجماع السياسي لا ينتج عن فقد التطابق العرقي أوالديني أوالقبلي، وإنما ينتج عن العجز عن توفير الشروط التي تولّد الانتماء للوطن، وتُشعر المواطنين بالعدل والمساواة أمام القوانين، مما يجعلهم غير محتاجين لاستحضار خصوصياتهم على أنها محاور ملاذ ات لانتزاع حقوقهم.

الخلاصة التي ننتهي إليها هنا، هي أن الاعتراف بالفروق و التمايزات والتعامل معها على أنها شيء واقع وملموس، يشكِّل خطوة على الطريق إلى الاجماع الوطني والسياسي.

٢- الوقوف في وجه الظلم:

الشيء الوحيد الذي حرمَّه البارئ عز وجل على نفسه هو (**الظلم**) حيث ورد في الحديث القدسي: ((**يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرَّماً، فلا تظالموا**))[١]

إن الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه، ومن تفصيلاته معاقبة طائفة أوقبيلة أوعرق بسبب جرائم ارتكبها أفراد منها، وقد اتسعت اليوم مفاهيم دائرة العدالة لتشمل المكونات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، وتنبع خطورة الظلم من كونه قادراً على تفتيت كل الروابط الإنسانية والوطنية، وقد قال أحدهم: لماذا أدافع عن وطن لم يطعمني من جوع، ولم يؤمّني من خوف؟!.

على مدار التاريخ كانت هناك مناطق تعاني من التهميش ونقص الرعاية والاهتمام، وقد كان ذلك سبباً في تدهور التضامن الأهلي وتهديد وحدة المجتمع، بل إن الظلم حين يشيع في أي مجتمع يكون في نظر كثيرين كافياً للتعاون مع العدو الخارجي وارتكاب الخيانة العظمى، بل إن هناك قوىً تتربص بنا، وتنتظر المسوغات للتدخل في شؤوننا، وإن ظلم الأقليات من أفضل المسوغات لذلك، أقول بكلمة واحدة: حين يشيع الظلم في مجتمع لا يبقى في نفوس المظلومين شيء مقدس، وشيء لا يجوزعمله!.

سيكون الشعور بالظلم مضاعفاً حين يكون الظالم من مكوّن وطني آخر، لأنه سيُفسَّر على أنه جزء من الصراع الاجتماعي أو جزء من الاضطهاد لتلك الطائفة أوالقبيلة...

---

(١) أخرجه مسلم وغيره.

ومع أن للقوانين والنظم التي تحقق العدالة، وتسوّي بين المواطنين في الحقوق والواجبات الكلمة العليا في هذا الشأن إلا أن على المواطنين عامة والمثقفين خاصة الوقوف في وجه الظالم بقطع النظر عن انتمائه و موقعه، والوقوف مع المظلوم بقطع النظرعن انتمائه وموقعه، فهذا هو الذي يرسخ الحسّ الأخلاقي لدى الجمهور العريض، وهذا هو الذي ينمي الحسّ الوطني لديهم عبر جعلهم يشعرون بشرف الانتماء إلى وطن يحفظ الحقوق، ويناهض الظلم.

٣-تفهم مطالب الإثنيات والطوائف:

في ظل الشحن الطائفي و العنصري و الديني تكون المشكلة الكبرى في ذلك التحيز المقيت، و تلك المسارعة الظاهرة إلى إصدار الأحكام المسبقة، والمسارعة إلى تصديق ما يشاع عن الأطراف والمكونات المنافسة، فتجد كل فريق لديه حول الفرقاء المنافسين كمٌّ كبير من التصورات و المفاهيم الخاطئة، و التي لا تستند إلى أي برهان، كما أنها لم تتعرض لأي تمحيص أواختبار، وهذا يباعد في المسافات بين المتنوعين، و يرسخ العداء و سوء الظن...

إن لدى كل مكوّن اجتماعي سواء، كان ذلك المكون هو الأغلبية، أو كان أقلية من الأقليات الاجتماعية، إن له مطالب خاصة يشعر بحيويتها وأهميتها، ويشعر بأنها حقوق هضمتها الأكثرية أوأقلية أخرى، ولهذا فإن من المهم جداً العمل على فهم تلك المطالب.

إن مطالب الإثنيات والطوائف... تكون في العادة متمحورة حول ماجرت العادة بانتهاكه مثل الهوية الفرعية والتمثيل السياسي والعادات والتقاليد الخاصة بها مثل المناسبات والأعياد إلى جانب تنمية المناطق التي تسكنها بشكل عادل وتجريم محاولات إهانتها والحط من شأنها ونبذها على الصعيد الاجتماعي...

إن تفهم تلك المطالب على نحو دقيق هو الخطوة الأولى على طريق التعامل معها، وإن تلبيتها، أو تلبية بعضها يكون مكلفاً من الناحية الاقتصادية في بعض الأحيان، ولكن مهما بلغت كلفته، فإنها تظل أقل من كلفة استهلاك طاقات الشعب في التناحر وتعطيل عجلة التنمية بسبب اختلاف التصور للمصلحة العامة لدى المكونات الاجتماعية، بل إن عدم فهم ما أشرنا إليه من مطالب قد يؤدي إلى حرب أهلية داخلية لا تُبقي ولا تذر!.

إذا كان هناك احتمال في أن لا تؤدي سياسات تلبية مطالب الأقليات إلى استقرار المجتمع وتضامنه، فإن ما لا شك فيه أن سياسات القهر والدمج المتعسف وإنكار الخصوصيات لن تفضي إلا إلى تفاقم الأمور، والدفع بها للخروج عن السيطرة.

٤- الإجابة على أسئلة التنوع:

التعايش مع التنوع يتطلب عدداً من الأمور، منها الوعي بالأسئلة التي تطرحها في العادة المجتمعاتُ المتنوعة، وهذه الأسئلة نابعة من عمق معاناتها من تحديات التنوع، ومن عمق خبراتها في التعامل مع ذلك التنوع، إن الوعي بالأسئلة

والأجوبة عليها، يعني طرح تلك الأسئلة وإجراء حوارات ومثاقفات حولها، و معالجة التنوءات والمشكلات التي تكشف عنها تلك الحوارات، وهي من مثل:

- المواقف والأساليب والأدوات التي تجعل مجموعات ومكونات طائفية وعرقية وقبلية...، تملك أفكاراً وعقائد وتقاليد وأنماط عيش مختلفة... ،تنسجم مع بعضها، وتتعايش، أوبعبارة أخرى تبني وطناً مستقراً ومزدهراً؟.

- ما السبل التي يمكن سلوكها للمواءمة بين الهويات الفرعية والهوية الوطنية الكبرى و الجامعة؟.

- ما دور القوانين في مناهضة العدوان على التعددية؟

- ما التصرفات والإجراءات والمواقف التي تؤجج نار الاختلاف في مجتمع متنوع؟

- إلى أي حد نحن مدركون لخطورة الفشل في التعامل مع التنوع داخل البلاد؟

- كيف يمكننا جعل التنوع في مجتمعنا مصدراً للثراء ومصدراً لكسر الجمود والرؤية الأحادية؟

إن مهمة المثقفين من كل الأطياف والمكونات امتلاك ما يكفي من الاهتمام و الجرأة لطرح هذه الأسئلة وإدخال تحسينات مستمرة على الأجوبة عليها.

يظن البعض أن طرح أسئلة من هذا النوع ينبه الغافلين عن التنوع، ويوقظ غرائزهم العنصرية والطائفية في اتجاه التعصب لخصائص مكوناتهم، وهذا في نظري صحيح إذا تم طرح الأسئلة التي أشرنا إليها بأسلوب فجّ أو خبيث، ينطوي على

نية سيئة، وإلا فإن إخراج مكامن المشكلات والتحديات إلى سطح الوعي يكون في العادة عاملاً مساعداً على تلافي انفجار المجتمع على نفسه، وعاملاً مساعداً على تنفيس الكرب الذي يشعر به بعض المكونات جراء الإحساس بالغبن و الظلم.[1]

5- العمل الخيري والإنساني:

في المجتمع متعدد الانتماءات، تثور أسئلة عديدة، تتمحور حول العثور على الشيء الذي يربط أبناء المجتمع على نحو يؤهلهم للوصف بأنهم مواطنون هنود أو باكستانيون أو مصريون.

وأحياناً يكون البحث عن ذلك الرابط بسبب الشعور بأنه ليس هناك من رابط سوى أن الأقدار قضت بأن يعيش حشد من الناس على أرض واحدة، وهذا خطير للغاية، وأعتقد أنه يمكن أن يكون للفرق التطوعية والإغاثية وللمؤسسات والمنظمات الخيرية – دور مهم في تنشيط النزعة الإنسانية عامة، وبعث المشاعر الوطنية الجامعة خاصة، تصور معي فريقاً تطوعياً فيه المسلم والمسيحي والعربي والتركماني والكردي، أو فيه العربي والأمازيغي، أو فيه شباب من البيض والسود.... تصوروا معي المشاعر والأحاسيس التي يثيرها العمل المشترك بين شباب تلك المكونات، لا شك أنها ستكون مشاعر تسمو على الخصوصيات الثقافية والعرقية في اتجاه الانتماء الوطني الجامع.

---

(١) انظر: مفهوم المواطنة في الشريعة الإسلامية، صحيفة المدينة المنورة نموذجاً، د. علي نديم الحمصي [بحث منشور على النت].

هناك شيء آخر لا يقل أهمية عما ذكرناه، وهو أن يقوم بعض العاملين في القطاع الخيري من مكوّن من المكونات بافتتاح مراكز طبية وخيرية وتعليمية في مناطق المكوّن أوالمكونات الأخرى داخل البلاد، إن نشاطاً من هذا النوع كافٍ لتبديد كثير من مشاعر التعصب ضد الآخرين وكاف لتوليد الكثير من مشاعر التراحم والتعاضد، ولطالما كان العمل الخيري والإنساني بريداً لنقل أسمى رسائل التسامح وحب الخير للآخرين.

إن العمل الإنساني يستطيع فعلاً إنجاز الكثير على صعيد تقوية اللحمة الوطنية، لكن ذلك مشروط بأن لا يكون وسيلة ظاهرة أوخفية لتغيير عقائد وعادات المكونات المغايرة والمخالفة، أي أن يكون مصبوغاً بصباغ من ذاته وجوهره، على نحو ما نجده في قول الكريم الرحيم: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا، إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا﴾[1].

٦- ذهنية منفتحة:

تكوين ذهنية منفتحة لدى عموم المجتمع، يشكل أساساً عميقاً لقبول التعددية وإدارة التنوع، حيث إن الانغلاق الذهني يفضي إلى التعصب، والتعصب للعرق أو الطائفة الإثنية هو العدو، اللدود للعيش المشترك.

الذهنية المنفتحة تعني اعتقاد الشخص أنه ليس الأكمل ولا الأفضل، وتعني أن ما لديه من أفكار ومفاهيم ليست صائبة دائماً،

(١) سورة الإنسان: ٨، ٩.

وعاداته وتقاليده، فيها ما هو صالح، وفيها ما ينبغي الخلاص منه، حين يعتقد كل شخص وكل أبناء أو أتباع طائفة أوإثنية ذلك، فهذا يعني أنهم قادرون على التعايش والتغافر والتفاهم.

الانغلاق الذهني ليس ذهنياً بالمعنى الدقيق، وإنما هو انغلاق ثقافي، أي حمل الطائفة أوالإثنية أو القبيلة.. أفكاراً مغلوطة عن نفسها وعن الآخرين، وحمل مشاعر تكبر واستعلاء بالذات إلى جانب مشاعر الكره للآخرين، أوالاستخفاف بهم.

نحن جميعاً في حاجة إلى امتلاك التفتح الذهني، وهو مشروط بالتحرر من الكثير من الأفكار والانطباعات الموروثة، والتي لم يكن لها من دور سوى المباعدة بين الناس والتمهيد للفتنة والانشقاق والاقتتال، وهذه مهمة إصلاحية وحقوقية وفكرية جليلة!.

٧- المعالجة السياسية:

جعلتُ المعالجة السياسيةآخر نقطة في التعامل مع التنوع على المستوى الوطني لأنني أعتقد أنها في النهاية هي المحور الأهم في عصرنا الحاضر، فالدولة اليوم تملك إمكانات هائلة للتأثير في حياة الناس، كما أن الطبقة السياسية وقيادات المكونات الطائفية والإثنية...يراهنون على الوصول إلى المناصب العليا في الدولة بوصفه الوسيلة الأهم لتحقيق طموحاتهم ورفع ما يعتقدون أنه غبن وظُلامات عنهم.

إن حديثي هنا عن المعالجة السياسية لا يعني أن الساسة لا دور لهم في المعالجات السابقة للتنوع الوطني، ولكنه يعني أن دورهم الأساسي فيما سنذكره هنا:

أ- منذ أواخر القرن التاسع عشر أخذت مسألة الأقليات ترتبط أكثر فأكثر بالمسألة السياسية، فهناك من صار يستخدمها لخدمة أغراضه، وهناك من يستخدمها لإضعاف خصومه السياسيين،[1] اليوم ترتفع وتيرة إحالة حل المشكلات العرقية والطائفية إلى الفضاء السياسي عامة وعمل الدول والحكومات خاصة بسبب انتشار مفاهيم دولة المواطنة والديمقراطية، والليبرالية، والتي تتمحور على نحو أساسي حول المساواة لجميع المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات، حيث لا يقبل أي مكوّن وطني مهما كان انتماؤه، وتاريخه أن يُعامَل على أنه مواطن من الدرجة الثانية، ولن ينفع في صرف النظر عن هذا المناداةُ بالأخوة الوطنية والرحمة والتسامح، كما أنه لن ينفع فيه التحدث عن حقوق الأكثرية أو الميزات التاريخية المكتسبة، إن كل هذا بات غير مفهوم لدى معظم الناس.

ب- باتت الحاجة ماسَّة جداً إلى تلاحم المواطنين وتفاهمهم على قواعد للعيش المشترك، وليس لهذا أي سبيل غير سبيل القناعة والرضا، وإن من المهم أن نؤمن أنه إذا كانت المساكنة (**العيش في وطن واحد**) لم تستطع عبر مئات السنين كسر حدة الصراع بين المكونات الوطنية، فإن من المؤكد أن سياسات القهر والدمج المتعسف لن تفلح في ذلك، ولهذا فإن على الحكومات تجنب ذلك على نحو نهائي حتى لا يزداد الأمر سوءاً.

ج- يشير ابن خلدون إلى التحدي الذي يواجه الدول الكبيرة بأعداد سكانها المتنوعين في أعراقهم وانتماءاتهم حيث

(١) المسألة الطائفية... : ٢٦.

يكثر النزاع والشقاق، ويكون تحكم الحكومة ضعيفاً وهو يقول في هذا: (الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلَّ أن تستحكم فيها دولة، والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء وأن وراء كل رأي منها وهوىً عصبيةً تمانع دونها، فيكثر الانتقاض على الدولة، والخروج عليها في كل وقت، وإن كانت ذات عصبية، لأن كل عصبية ممن تحت يدها (**أي الدولة**) تظن في نفسها منعة وقوة، وانظر، ما وقع من ذلك بإفريقية والمغرب منذ أول الإسلام ولهذا العهد، فإن ساكن هذه الأوطان من البربر أهل قبائل وعصبيات، فلم يغنِ فيهم الغَلَب الأول الذي كان لابن أبي سرح عليهم وعلى الإفرنجة شيئاً، وعادوا بعد ذلك إلى الثورة والردة مرة بعد أخرى...)[1]

إن ما يقرره ابن خلدون صحيح، وله تطبيقات تفوت الحصر، لكن البشرية عبر صراعها الطويل مع التنوع والاختلاف اهتدت إلى القواسم المشتركة والأطر الجامعة التي تقلّل من الثورات، بل إلى تصفيرها في بعض الأحيان، والتي تمكّن الدولة من بسط سلطة القوانين على كل مكوناتها ونواحيها، ولك أن تنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وما فيها من تنوع هائل كيف استطاعت أن تجعل من نفسها بوتقة لصهر كل الوافدين إليها إلى درجة أن كثيراً من أبناء الأسر المسلمة يفقدون أي شعور بالهوية أوالانتماء إلى الإسلام بعد استقرارهم فيها مدة طويلة، فالجيل الثالث وما بعده هو أقرب إلى الذوبان منه إلى التمسك بعصبية، أو هوية آبائه وأجداده، وإذا كانت أمريكا قد استطاعت ذلك لأنها دولة متقدمة، فلنا أن ننظر إلى (**الهند**) التي تجاوز عدد

(١) تاريخ ابن خلدون ١: ٢٠٦.

سكانها اليوم المليار ومئتي مليون نسمة حيث إنها تقدم نموذجاً للدولة الضخمة جداً على مستوى المساحة والسكان والتنوع، وعلى سبيل المثال فقد اعترف الدستور الهندي بإحدى وعشرين لغة إلى جانب اللغة الهندية والتي يتكلم بها معظم السكان، وذلك من بين ٤٠٠ لغة منطوقة واتبعت النظام الفيدرالي، على المستوى الإداري، وفيها تنوع ديني ومذهبي كبير جداً، إذ فيها ثاني تكتل مسلم بعد إندنوسيا وفيها كذلك أكبر جالية لأتباع الكنيسة السريانية، وفيها من أتباع كل الديانات الكبرى في العالم، وفي الهند كذلك طبقية اجتماعية مقيتة ليس لها نظير في أي مكان من العالم....

ومع ذلك فإنها توصف على أنها بلد مستقر، وفيه قدر جيد من التعايش، وهذا كله بسبب الدستور الهندي والجهود الكبرى التي يبذلها الساسة في سبيل استيعاب التنوع الموجود هناك، ومن المعروف أن العلمانية هي المبدأ الذي قام عليه الدستور الهندي، ولكن العلمانية المتبعة هناك ليست العلمانية التي تروم إقصاء الدين من الفضاء العام وتهميشه - كما ينادي بعض أبناء جلدتنا-وإنما العلمانية التي يُنظر إليها على أنها النظام الذي يسمح بالتعددية الثقافية دون تفضيل معتقد على آخر، وهكذا نصت الفقرة (٢٩٥) من الدستور الهندي على أن كل من يحاول بسوء نية وبقصد مبيَّت المسَّ بالمشاعر الدينية لفئة من المواطنين سواء بالكلمة المكتوبة أو المنطوقة أو باستخدام علامات معينة أو سبّ أو محاولة القيام بذلك سيكون تحت طائلة القانون الذي يعاقب إما بالسجن لمدة ثلاث سنوات على الإساءة للمشاعر الدينية أوالغرامة أوهما معاً.

الحكومة الهندية بناء على هذا قامت بحظر الفيلم المسيء للنبي ﷺ، وحجبت المواقع التي كانت تبث مقاطع منه، كما أن الحكومة الهندية قامت بإدانة الفيلم بأقوى العبارات، وكان أول من نادى بحظر رواية سلمان رشدي المسيئة صحفي من سيخ الهند، فكانت الهند أول من يحظر الرواية، ومازالت محظورة إلى اليوم[1].

ليس المقصود بذكر طريقة معالجة الهند لتحديات التنوع التدليلَ على أن ما قام به الهنود هو الصحيح دائماً، ولكن المقصود هو أن العالم بعد ابن خلدون اكتسب خبرات كثيرة في هذه المسألة، جعلت مقولات ابن خلدون قابلة للنقض، وليست حتمية موضوعية وتاريخية.

د- إن من المهام الكبرى لأي حكومة رعاية التوافقات الاجتماعية، والعمل على إيجاد جبهة داخلية متماسكة على نحو يمكّنها من التعايش بسلام، ويمكّنها من الدفاع عن البلاد في وجه الأطماع الخارجية فالشريعة الغراء لا تهتم بصلاح العقيدة ولا بصلاح الفرد، فحسب، وإنما تهتم كذلك بصلاح المجتمع والبيئة وإعمار الأرض، وفي هذا يقول الطاهر بن عاشور: ولقد علمنا أن الشارع ما أراد من الإصلاح المنوَّه به مجرد صلاح العقيدة، وصلاح العمل بالعبادة -كما قد يُتوهم- بل أراد منه صلاح أحوال الناس وشؤونهم في الحياة الاجتماعية فإن

(١) جريدة الاتحاد عدد السبت ٦/ ١٠/ ٢٠١٢ مقال بعنوان الهند .... التعايش السلمي بين الأديان د. ذكر الرحمن.

قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾[1].

أنبأنا أن الفساد المحذَّر منه هنالك هو إفساد موجودات هذا العالَم..... ولولا إرادة انتظامه، لما شرع الشرائع الجزئية الرادعة للناس عن الإفساد.[2]

وثيقة المدينة

في المدينة المنورة وضع نبينا ﷺ الأساس لما يمكن تسميته (دولة المواطنة) حيث يكون الانتماء للمكان، وما فيه من معطيات سياسية وإدارية، وما يتطلبه ذلك الانتماء من نظم وقوانين تجعل من الناس كتلة واحدة بغض النظر عن تنوعهم الديني والمذهبي والقَبَلي والإثني.... ومما يلاحظ في هذا السياق حرص الوثيقة على الوحدة السياسية لسكان المدينة حيث نصت المادة (٣٧) على أن على المسلمين واليهود التناصر والوقوف معاً ضد من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والبرَّ دون الإثم، وأكَّدت هذا المعنى مواد أخرى، حيث نصت المادة (٤٠) على أن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم.

ونص المادة (٤٤): (**وأن عليهم النصر على من دهم يثرب**) وتؤكد الصحيفة بما لا لبس فيه على أهمية السلام والاستقرار داخل المدينة وحرمة الاقتتال بين أهلها بوصفهم أبناء وطن

(١) سورة البقرة: ٢٠٥.

(٢) مقاصد الشريعة ٢٧٥.

واحد، وهذا واضح في نص المادة (٣٩): ((**وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة**)).

يستفاد من عدد من مواد الوثيقة مراعاة التنوع الديني والثقافي لسكان المدينة، وهذا واضح في عدد من المواد، كما هو الشأن في المادة (١) و (٢) إذ فيها: ((**هذا كتاب من محمد النبي بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب، ومن تبعهم، فلحق بهم، وجاهد معهم، وأنهم أمة واحدة من دون الناس**)).[١]

إن العالم اهتدى إلى ما أسسه الإسلام في العلاقة بين المواطنين بعد أن خاض حروباً رهيبة أُزهقت فيها عشرات الملايين من الأنفس، وأرى أن العالم الإسلامي نفسه في حاجة إلى العودة إلى وثيقة المدينة إذا ما أراد إعادة النظر في العديد من المشكلات السياسية التي يعاني منها.

هـ - الإدماج الاجتماعي للمكونات الوطنية كافة بات اليوم من المهمات الكبرى للدولة بأجهزتها المختلفة، وحين نعود قليلاً إلى الوراء نجد أن المجتمع كان يملك أدوات اندماجه بعيداً عن الحاجة إلى الدولة، على نحو ما نجده في الروابط والأنشطة التي توفرها العائلة الممتدة والقبيلة والعشيرة والجماعة والتجمعات والهيئات العلمائية والزوايا وغيرها .... لكن بعد أن تغلغلت الدولة في كل مفاصل الحياة الاجتماعية أخذت أدوات الإدماج المشار إليها تضعف تدريجياً إلى أن صارت الدولة هي المحور الأساسي في ذلك، وصار من واجبها تحمل الأعباء والأدوار التي كانت في عهدة الروابط والهيئات التقليدية.

(١) انظر أساسيات في نظام الحكم في الإسلام للمؤلف: ١٠٠ وما بعدها.

إن الاندماج الذي نتحدث عنه لا يعني جعل المواطنين نسخاً مكررة، لكنه يعني أن لا يكون التنوع الديني والعرقي واللغوي..الموجود في المجتمع مانعاً من تواصل المواطنين وتراحمهم واحترام بعضهم بعضاً، وأن لا يكون حائلاً دون تشكيل فرق العمل والفرق التطوعية إلى جانب تفهم الخصوصيات مع قدر من التطابق في فهم ظروف البلد والتحديات التي يواجهها، وقدر من التوافق على الحلول والأنشطة المطلوبة للتعامل معها....

إن على الدولة أن تقنع الأكثرية في البلاد بأن الاندماج لن يؤذي هويتها، بل إنه سيصب في مصلحتها، لأنه سيساعد على النهوض الشامل بالمجتمع والاقتصاد، وحين تنهض البلاد، فإن الأكثرية هي المستفيد الأول، كما أن على الحكومة إقناع الأقليات لديها بأن الاندماج سيجعلها تشق طريقها إلى تمكين نفسها وجعلها تحتل موقع المساواة مع الأكثرية من خلال الاعتراف بها شريكاً في تقدم البلاد، وإنما نقول هذا لأن الاندماج يتطلب إدراكاً جيداً لأهميته من قبل كل الأطراف، وإن الحكومة تستطيع المساعدة في ذلك بما تملكه من مناهج تعليمية ووسائل إعلامية وأجهزة رسمية مختلفة.

إن إكراه الناس على تغيير معتقداتهم وآرائهم وعاداتهم الخاصة لا يتلاءم مع تعاليم الشريعة الغراء، وفيه نوع من الاحتقار لمن يراد إكراهُهم، كما أن فيه انتهاكاً لحقوقهم، لكن ربما عنى الاندماج عدم حرص الأقليات على التعبير الجماعي عن هوياتهم الفرعية في الفضاء العام، ولا سيما الأسلوب الاستفزازي الذي لا يراد منه سوى إيذاء الآخرين، ولعل

في قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[1] إلماحاً لهذا،فالقول الحسن هو قول لطيف مقبول، يُدخل السرور على المخاطب، ويتجافى عن إزعاجه وإثارته.

إن من المهم جداً أن تشجع الحكومة المكونات المختلفة على الاشتراك في صنع ثروة البلاد، لأن ذلك يجعل مصالح الجميع في حالة من الاشتباك والتداخل، وهذا يدعو إلى التفهم والتغافر، وكل ذلك من أجل تفادى الانقسامات الاجتماعية الخطيرة التي تهيئ المجتمعات للحروب الساخنة والباردة[2].

و- لعل النقطة الأهم في المعالجة السياسية للتنوع داخل الأوطان، تكمن في (**وضعية**) الدولة وتموضعها من جميع المواطنين، إذ إن التاريخ يعلمنا أن التصدعات التي يحدثها التنوع العرقي والديني ..... كثيراً ما تنشأ عن وجود دولة ضعيفة غير قادرة على بناء الأرضيات المشتركة، أو تنشأ بسبب القوانين والنظم والسلوكيات المنحازة من قِبل بعض رجال الدولة، ولعلي أوجز ذلك في الملاحظات التالية:

١- بعد تفكك الإمبراطوريات وُلد ما يسمى اليوم (**الأمة السياسية**)، والأمة السياسية عبارة عن خليط من جماعات عرقية ودينية ومذهبية... أطَّرته الدولة حين حوَّلته إلى كيان واحد تجمعه ضرورات العيش في مكان واحد، وتجبره على التعامل مع بعضه بعضاً المصالح والطموحات المشتركة.

---

(١) سورة البقرة: ٨٣.

(٢) انظر بحثاً بعنوان: الاندماج الاجتماعي والديمقراطية بقلم فوزي بوخريص (منشور على النت).

هذا يعني أن لدينا نحن المسلمين (**أمة الإسلام**) وهي قائمة على وحدة العقيدة والدين، فالمسلم أخو المسلم بقطع النظر عن أماكن العيش والانتماء الوطني، ولدينا أمة أخرى، هي (**الأمة السياسية**) وهي تقوم على الانتماء إلى المكان حيث الخضوع لسلطة واحدة ودستور وقوانين واحدة.

إن الدولة هي التي تنشئ الأمة السياسية، وهي حتى تتمكن من ذلك عليها أن تنشئ (الحلم الوطني) وتعمل على خدمته من خلال المشروع الوطني، ولن يكون في إمكانها إنشاء هذا أو ذاك إلا من خلال قدرتها على توليد شعورعميق لدى مواطنيها، بأنها تمثلهم جميعاً، وتعمل على تحقيق طموحاتهم وحماية مصالحهم دون تمييز، وهي لن تستطيع القيام بذلك إلا من خلال شيئين جوهريين:

الأول هو: شعور المواطنين بأنهم مارسوا كامل حريتهم في اختيار الحكومة التي عليهم الخضوع لسلطتها، وهذا يرتكز على مفهوم إسلامي شرعي، ومفهوم إنساني عالمي واحد، وهو أن الفضاء المسمى وطناً مملوك لجميع المواطنين، والعقد الذي يربطهم بالذين يحكمونهم، هو (عقد وكالة) الموكّل هم المواطنون، والوكلاء هم كل السلطات التي تم انتخابها من قبلهم، ويشكل (الدستور) صيغة ذلك العقد.

الثاني هو: تساوي جميع المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات، وهذا مفهوم أيضاً فما دام لكل مواطن في بلاده

حصة اعتبارية كأي مواطن آخر، فمن حقه أن يُعامل كما يعامل غيره.[١]

هذا يعني أن على الدولة أن تقف على مسافة واحدة من جميع المواطنين، وعن طريق هذا المبدأ استطاعت دول شديدة التنوع مثل الهند وأمريكا وماليزيا وتركيا وغيرها تشكيل الأمة السياسية وتأمين قدر جيد من الأمن والاستقرار والتعايش الوطني.

٢- في عصر الحريات وحقوق الإنسان واتساع مساحة الاختيار الشخصي، صار الناس حسّاسين جداً تجاه التصرفات غير العادلة لحكوماتهم، وإذا رجعنا إلى التاريخ الإسلامي، فإننا نستطيع تفسير العديد من الثورات التي قامت فيه بناء على هذا المنظور، فتوزيع السلطة والثروة بالعدل والإنصاف وتولية الأكفاء ومعاقبة المجرمين بقطع النظر عن انتماءاتهم، وما يتمتعون به من نفوذ -من المطالب الجوهرية لكل أمم الأرض، وقد دلت التجربة التاريخية، على أن أي طائفة أوإثنية أوجماعة لا ترى في حكومتها أنها تمثلها فعلاً، فإنها تسعى بطريقةٍ ما إلى تشكيل حكومتها الخاصة، والتي تعتقد أنها فعلاً تمثلها، وتحرص على تلبية طموحاتها، وذلك التشكيل للحكومة الخاصة يأخذ أحياناً شكل الانفصال عن الدولة الأم،

(١) هناك أحكام فقهية معروفة لدى أهل الاختصاص تتعارض مع هذا وقد حاول بعض الفقهاء الدستوريين والباحثين في السياسة الشرعية إيجاد صيغة توافقية عبر اجتهاد جديد أو ترجيح قول قديم، وهناك من يرى أن الحاجة والضرورة تستدعيان ذلك دون الدخول في متاهات الاجتهاد والتأويل، وقد عالجت هذا في كتابي أساسيات في نظم الحكم في الإسلام، فارجع إليه إن شئت.

وتارة التحول من النظام المركزي إلى النظام الفيدرالي، ويأخذ تارات أخرى شكل الحروب الداخلية، كما يأخذ شكل تنصيب قيادات غير رسمية من طوائفهم وأعراقهم... يعتقدون أنها تمثلهم التمثيل الذي يتطلعون إليه.

٣- لدينا مصطلح (**السقف الزجاجي**) وهو مصطلح قادم من الولايات المتحدة الأمريكية، هذا المصطلح يُستخدم للإشارة إلى الحواجز والموانع غير المرئية التي توضع أمام المرأة حتى لا تتبوأ المناصب العليا في الشركات والمنظمات، إنه زجاجي، فلا يرى، وسقف يَصعب ملامسته والوصول إليه، هذا السقف يتم وضعه لدى بعض الدول والحكومات للحيلولة دون وصول بعض الأقليات إلى بعض المناصب في الدولة، ولدينا مصطلح آخرهو (الجدران الزجاجية) ويعني التفرقة بين المواطنين في الأجور والمزايا الوظيفية بسبب العرق أو اللون أو الدين، وهذا كله يتم نتيجة وجود دولة داخل الدولة، أو وجود قوانين غير مكتوبة يتم العمل بها بناء على عرف سري، أو تعليمات شفوية، وهذا موجود على نطاق واسع، وهو يشكل في الحقيقة حاجزاً صلباً أمام شعورالناس بالولاء والانتماء للبلد الذي يعيشون فيه، وفي اعتقادي أن إزالة السقوف والجدران الزجاجية بشكل كامل، هو شيء غير ممكن، إذن فلتبذل الجهود من كل الأطراف وعلى كل المستويات من أجل نشر فضيلة العدل التام والشامل

بين الناس، حيث إن شعور الناس بالظلم يدفع بهم إلى السلبية والثورة والانتقام.

طريق العدل الاجتماعي والثقافي وطريق الوئام الوطني، طريق طويل طويل، والانتكاسات في السير نحوه دائماً متوقعة، وهو يحتاج إلى صبر ومثابرة، لكن لابد من اليقظة تجاه العوامل التي تغذي (اللاوعي الجمعي) بالكراهية والاستعداد للاقتتال والانقسام، ولا بد من الانتباه إلى تصدع البنى العميقة للمجتمع.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد:

فإن معاناتي في هذا الكتاب لم تكن مثل معاناتي في الكتب الأخرى، لأنني أشعر هنا وكأنني أهرول في حقل أشواك، فأنا أخاطب مختلفين في أمور كثيرة، ولو كان تقبلهم لما أقول سهلاً لتقبلوا ما قيل وكتب من قبل في شأن التنوع والاختلاف، ولكن يظل هناك أمل مشرق في أن هذه الأمة تمضي بحمد الله تعالى في طريق الوعي والتوافق والاعتدال، حيث يتم دفع المستثمرين في الاختلاف والتنوع والعنصرية إلى المسالك الضيقة والزوايا المهملة.

قد لاحظت أن أكثر ما يعمق الخلاف بين الناس، ويجعل معالجته عسيرة هو احتكار الحقيقة واليقين الجازم حيث ينبغي النقاش والاستنارة ومراجعة الأقوال والمواقف، بعبارة

أخرى تحويل الظنيات إلى قطعيات، وهذا على الصعيد الفقهي والعقدي وعلى الصعيد الوطني أيضاً، ولو أنه تم الالتزام بما أصله علماء الأصول وكبار المفكرين والباحثين في مسائل الاختلاف لما صرنا إلى ما صرنا إليه من انتشار ظاهرة التكفير والتخوين، وانتشار تدمير البنية العميقة للمجتمعات العربية والإسلامية، حتى صرنا نقدم للعالم نموذجاً سيئاً في الفرقة والتشتت وحدَّة الخصومة!.

شيء آخر لاحظته أيضاً هو أن توجس المواطنين المختلفين من بعضهم بعضاً كثيراً ما ينبعث من الخوف على الهوية، ومن الخوف من الذوبان في محيط يُنظر إليه على أنه منافس أو مناوئ أو مغاير، وسبب هذا، هوالاعتقادُ بأن الحفاظ على الهوية يكون من خلال الممانعة ومقاطعة الآخرين، وفي هذا وهمٌ قديم، فالحفاظ على الهوية يتم من خلال الجهد والعمل والإنتاج المستمر لها وبالطرق الصحيحة وليس من خلال مناكفة الآخرين، والاستخفاف بهم.

مازلنا في حاجة ماسَّة إلى تعميق البحث في مسائل إدارة الاختلاف واكتشاف طرق التعايش مع التنوع، ومازلنا بالإضافة إلى ذلك في حاجة إلى استحضار مقاصد الشريعة الغراء في الألفة وجمع الكلمة ووحدة الموقف والقرار.

والحمد لله رب العلمين.

المؤلف

استنبول في ٤/ ٤/ ٢٠١٧

مراجع مختارة

- إشكالية التعددية الثقافية في الفكر المعاصر، حسام الدين مجيد، بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية.
- إشكالية التفكيرالطائفي، شتيوي الغيثي (مقال منشور على النت).
- إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، محمد مهدي عاشور، الأردن- طبعة أولى عام ٢٠٠٢م.
- أدب الاختلاف،عبد الله بن بيَّة، (بحث مقدَّم إلى مؤتمر لرابطة العالم الإسلامي، منشور على النت).
- أدب الخلاف، سيد جويل، (منشور على النت).
- أساسيات في نظام الحكم في الإسلام،عبد الكريم بكار، دمشق- دار القلم، طبعة أولى عام ٢٠١٥م.

- الأصول من علم الأصول، محمد صالح العثيمين، الرياض، دارابن الجوزي، طبعة رابعة عام ٢٠١٠م.
- الآداب الشرعية، ابن مفلح المقدسي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وعمر القيام، بيروت- مؤسسة الرسالة، طبعة ثالثة، عام ١٩٩٩م.
- الاندماج الاجتماعي والديمقراطية، فوزي بوخريص (مقال منشور على النت).
- البحر المحيط، بدر الدين الزركشي، دار الكتبي، طبعة أولى عام ١٩٩٤م.
- بين الكفر والتكفير في ضوء الكتاب والسنة، طه محمد فارس، طبعة أولى، عام ٢٠١٥م.
- تاريخ ابن خلدون، تحقيق خليل شحادة، بيروت، دارالفكر، عام ٢٠٠١م.
- توالي التأسيس لمعالي ابن إدريس، ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله القاضي، بيروت -دارالكتب العلمية، طبعة أولى عام ١٩٨٦م.
- التعدد اللغوي، أوربا والهند كمثالين، أنيل بهاتي، ترجمة عادل القدسي، مجلة فكر وفن، عام ٢٠٠٩م.
- التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي، منيفر سناء (رسالة ماجستير، منشورة على النت).
- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، الرياض - دار ابن الجوزي.

- الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت – دار الكتب العلمية.
- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، بيروت مؤسسة الرسالة عام ٢٠٠١
- شخصنة الفكرة، وفكرة الشخصية، حازم ماهر (مقال منشور على النت)
- شرح صحيح مسلم، الإمام النووي، القاهرة، الطبعة المصرية، طبعة أولى عام ١٩٢٩.
- شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي، تحقيق محمد سعيد أوغلي، أنقرة – دار إحياء السنة النبوية.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، بيروت – دار الفكر عام ٢٠٠٢
- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن قيم الجوزية، تحقيق نايف الحمد، دارعالم الفوائد.
- العَلَم الشامخ في إيثار الحق على الآباء و المشايخ، صالح المقبلي، صنعاء – المكتبة اليمنية، طبعة ثانية عام ١٩٨٥.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، بيروت – دار الفكر.
- الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق محمد صبحي حلاق، صنعاء – دار الجيل الجديد.

- الفروق، أحمد إدريس القرافي، تحقيق محمد سراج، وعلي جمعة، القاهرة – دار السلام، طبعة أولى عام ٢٠٠١
- فلسفة الاجتماع في الشريعة، ماهر محمد القرشي، بيروت– مركز نماء، طبعة أولى ٢٠١٤.
- فلسفة التعايش، إسلام العدل (مقال منشور على النت).
- في الطريق إلى الألفة الإسلامية، عبدالفتاح اليافعي، بيروت– مؤسسة الرسالة.
- قاعدة حكم الحاكم يرفع الخلاف، أحمد الزومان (منشور على النت).
- القبيلة والقبائلية، عبدالله الغذامي، بيروت المركز الثقافي، طبعة ثانية.
- مجالس العلماء، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة – مكتبة الخانجي، طبعة ثالثة عام ١٩٩٩.
- مجموع فتاوى ابن تيمية، المدينة المنورةمجمع الملك فهد، عام ٢٠٠٤
- مسألة الهوية، العروبة والإسلام والغرب، محمد عابد الجابري – بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة رابعة عام ٢٠١٢.
- المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، برهان غليون، قطر – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، طبعة ثالثة عام ٢٠١٢.

- المسائل العقدية التي تعددت فيها آراء أهل السنة والجماعة، حمد بن عبدالعزيز التويجري (بحث منشور على النت).
- مصطلحا طائفة وطائفية، أحمد بيضون (مقال منشور على النت).
- مفهوم المواطنة في الشريعة الإسلامية، صحيفة المدينة المنورة نموذجاً، علي نديم الحمصي (منشور على النت).
- مفهوم العرق والعرق الآري، تهاني سنديان (مقال منشور على النت).
- مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، الأردن – دار النفائس، طبعة ثانية عام ٢٠٠١.
- المنفعة العامة كأحد المذاهب الأخلاقية في الفلسفة الحديثة، مصطفى حلمي (منشور على النت)
- منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية عام ١٩٨٦.
- النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، تحقيق أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، القاهرة مطبعة الحلبي، طبعة أولى عام ١٩٦٣.

فهرس الأفكار والمقولات العامة

- الاختلاف والتباين هو معقد الابتلاء في حياتنا الاجتماعية.
- الخوف من المختلف، ربما كان نابعاً مما عهده الإنسان الأول من اعتداء الحيوان عليه.
- كثيراً ما نركن إلى التعامل مع الشبيه، لأن التعامل مع المختلف دائماً مكلف، وقد يكون خطِراً، لكن خسائر القطيعة مع المخالفين قد تكون أشد خطورة.
- ينزع الناس في العادة إلى التفرد، ولا يكبح ذلك لديهم سوى القهر والتقليد الأعمى، وكلاهما يؤشر نحو شيء سيئ.
- بما أن الواحد منا لا يستطيع النظر من كل الزوايا، فإن الآراء المخالفة لرأيه، تضيئ له النقاط المظلمة، وتساعده على امتلاك الرؤية المتكاملة.

- إن احتكاك رأيين ببعضهما، يفتح الطريق نحو ولادة رأي ثالث، هو أنضج منهما جميعاً.

- إننا من خلال الإقرار بمشروعية الاختلاف، نمنح الاعتراف بالفروق التي تجعلنا مختلفين.

- المخالف قد ينبهنا إلى بعض ما لدينا من قصور، ويفتح لنا باباً للنقد الذاتي.

- الوعي بالآخر مدخل للوعي بالذات، والحقيقة أن لدينا أشياء كثيرة جداً لا نستطيع تقويمها إلا من خلال رؤية ما لدى الآخرين.

- التطابق والتشابه يؤشران إلى وجود جمود وانغلاق فكري، أو يولدانه، وكلا الأمرين سلبي وسيّئ.

- الاختلاف ينتج المزيد من انفتاح الوعي على المباين، وفي هذا إخصاب للعقل، وإثراء للحياة.

- لا بد من القول: إن الانفتاح على الآخر هو سلاح ذو حدين، لأنه انفتاح على فضائله ومعائبه في آن واحد، ولهذا كان لابد من الحذر.

- أنا أميل إلى استخدام كلمة (اختلاف) ومشتقاتها حين يكون النزاع قائماً على برهان ودليل، واستخدام (خلاف) ومشتقاتها حين لا يكون الأمر كذلك.

- حين نتفق على الأصول والكليات والمسائل الكبرى، فإن الخلاف في الجزئيات يصبح مصدراً لإثراء الثقافة وترفيه العقل.

- نحن في حاجة إلى التوصل إلى التوافق الواعي القائم على البحث عن المشترك عوضاً عن الركون إلى التطابق النابع من غريزة القطيع.

- تغيير معتقدات الناس عن طريق القوة وسن القوانين، يزيدهم تمسكاً بها، وما أُكره الناس على شيء إلا كرهوه!.

- معظم نصوص الكتاب والسنة ظنية الدلالة، وهذا يوسّع دائرة الاجتهاد والاختلاف، ويسدّ باباً من أبواب الحرج.

- الإنسان يأنس بالإنسان، لكن أكثر ما يخافه بنو آدم هم بنو آدم أنفسهم !

- نحن وإن اختلفنا في أشياء كثيرة، فإن ما يجمع بيننا، يظل أكثر مما يفرّق.

- يجب أن نعمل على عدم تحول الاختلاف إلى افتراق، لأن الافتراق نوع من الفشل والعذاب.

- اتباع الأهواء وحب التميز على الأقران، بالإضافة إلى الغرور والشعور بالتفوق... مما يحوّل الاختلاف إلى خصومة وفرقة.

- الإدارة هي الأداة الأفضل للانتفاع بمكاسب التنوع، وحماية صفوفنا من التمزق.

- في نفوسنا وعقولنا صور متنوعة كصور وجوهنا.

- أصحاب الذاكرة القوية يكونون في العادة أكثر خضوعاً لمقولات التاريخ ورواياته، على حين أن أصحاب الخيال الخصب يكونون أقدر على استشراف المستقبل.

- نحن نتمتع بخلفيات ثقافية متباينة، وهذه الخلفيات تؤثر في المركّب العقلي لكل واحد منا.
- العقل يتفاعل مع المعرفة التي يختزنها كما يتفاعل مع البيئة التي نعيش فيها.
- الدراسة الأكاديمية تجعل صاحبها ينزع دائماً نحو المثالية، على حين يكون الممارس وصاحب الخبرة أكثر واقعية.
- جهود الناس في فهم الواقع، تشكّل واحداً من أهم مصادر اختلافهم تجاه معظم قضايا عصرهم.
- تفسير الظواهر الكبرى بعامل أو عاملين، يشكّل نوعاً من التبسيط والفهم السطحي للأمور.
- في ظل الإنترنت لم يعد في الإمكان الفصل بين داخل وخارج، ولكن مع هذا يظل تأثير الناس في شؤونهم المحلية هو الأكبر.
- المزيد من التحضر يعني المزيد من الاختلاف، كما أن البداوة تعني النمطية والتشابه.
- يؤسس القرآن الكريم للفصل بين الآراء والأشخاص، فقد يصدر رأي جيد وحكيم عن شخص جاهل، وقد يصدر رأي متهافت من شخص حكيم وعارف.
- شخصنة الأفكار تمنحها عصمة لا تستحقها، وتدفع بها في طريق الجمود والاضمحلال.
- للحقيقة الواحدة طبقات عدة، ويحتاج إدراك كل منها إلى أدوات حفر معرفي مختلف، ونختلف نحن في فهم الحقيقة الواحدة بحسب اختلاف أدواتنا.

- ربما كان تلمس طرق إصلاح العالم أهم مصدر لاختلاف عقول الصفوة المفكرة.

- يظهر في كل الأمم بين الفينة والفينة مصلحون عظام يحركون المياه الراكدة، ويوجدون ما يشبه الشرخ في الوعي السائد.

- أسَّس المذهب النفعي للتفلت الأخلاقي، كما دعَّم الأفكار العدوانية حين أحال كثيراً من النفع والخير إلى أحاسيس الناس ومشاعرهم.

- تؤكد النزعة المثالية على تربية عقل الطفل وروحه في الوقت الذي تؤكد فيه العولمة على تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات التي تؤهلهم إلى دخول سوق العمل.

- يتمثل جوهر الليبرالية في الحرية ودعم النزعة الفردية من خلال شعارات من مثل: (دعه يعمل) و (دعه يمر).

- تعني الرديكالية التغيير الجذري والعميق للقيم والمبادئ الاجتماعية، ومعظم إشكاليتها ليس فيما تدعو إليه، ولكن في طريقة التغيير والإصلاح.

- هناك تصدع في كتلة المفاهيم الإصلاحية حيث يتهم الرديكاليون المحافظين بالجبن وعدم إدراك عقم الأساليب السلمية في التغيير، ويتهم المحافظون الرديكاليين بالطيش والتهور.

- على مدار التاريخ كان هاجس التجديد والتطوير أحد الهواجس الكبرى للعقول الإسلامية الكبيرة.

- تأثر بعض الجماعات الإسلامية في منتصف القرن الماضي بالفكر اليساري والذي كان يؤكد على توسيع سلطات الدولة، واستخدام القسوة في التغيير.

- جماعات إسلامية عدة رأت أن تخلف المسلمين ليس سوىَ نتيجة لقصورهم التربوي، ولهذا فالمزيد من المحاضن التربوية والمزيد من المدارس هو العلاج النافع.

- في الوقت الذي يؤكد فيه السلفيون على صحة العقيدة وتنقية الحياة من البدع، تعمل جماعة التبليغ على إيقاظ المسلمين من غفلتهم وحثهم على نشر الخير.

- إن النظم اللغوية التي يستخدمها بنو الإنسان تتسم بقصور دلالة ألفاظها على معانيها، وهذا يشكل مصدراً كبيراً لاختلاف الأفهام.

- اختلاف الصحابة رضوان الله عليهم في الأحكام العملية ثابت ومتواتر، أما اختلافهم في المسائل العقدية، فهو موجود لكنَّ ما اختلفوا فيه نادر، وذلك لأسباب عدة.

- بعض علمائنا القدامى تشددوا في شروط الاجتهاد تشدداً ظاهراً، وهذا ساهم في تهيب كثير من المؤهلين له من الإقدام عليه.

- إقرار الأصوليين لمبدأ تجزؤ الاجتهاد، شكّل نقطة مضيئة في تاريخهم، وساعد على تسهيل حركة النظر والترجيح.

- الشيء حين يكون ذا أوساط متدرجة، فإنه يكون من الصعب وضع حدِ فاصل بين أجزائه عند البحث فيه بشكل دقيق.

- إن عقول أهل العلم ظلت قادرة على إنتاج مالا يحصى من الاحتمالات والقيودوالاحترزات، مما يجعل تفتيق المسائل الخلافية حدثاً مستمراً.

- تتمثل الخطوة الأولى في التعامل مع الاختلاف في الاعتراف بوجوده.

- من أجل عدم طمس الاختلاف سعى علماؤنا إلى (تحرير محل النزاع) أي تحديد موضع الخلاف بدقة وتخليصه من العوالق.

- نحن نحتاج إلى ثقافة جديدة ترسخ مفاهيم التثبت والبحث عن الدليل والبرهان، وتحجّم عقلية الخرافة والنقل عن كل من هبَّ ودب.

- شخصنة الخلاف والتعامل مع الأفكار من خلال موقفنا من أصحابها من الأمراض الفكرية والأخلاقية المتوطنة في بلاد المسلمين!.

- يجب أن نعترف بأن موضوعيتنا في معالجة الأمور، هي موضوعية ناقصة.

- أفكارنا ليست جزءاً من شخصياتنا، وإن المفكر الحر هو المفكر القادر على تجديد أفكاره وتعديلها على نحو مستمر.

- هدم الأفكار من خلال تسليط الضوء على السلوك الشخصي لأصحابها ينافي المنهج الصحيح والخلق الكريم.

- كثير من الخلافات ينشأ بسبب عدم التزام أحد الأطراف بأدب الخلاف وتلفظه بألفاظ مهينة للطرف الآخر.

- إن كثيراً من أشكال الإرهاب الفكري يقوم على تحويل قضايا خلافية وظنية إلى قطعية صارمة.
- لا يجوز أن نبالغ في تمحيص الصواب في قضايا جزئية صغيرة على حساب ما بيننا من ألفة ووفاق.
- تؤخذ أقوال كل مذهب من مصادره وكتبه، وليس من كتب الخصوم والمخالفين.
- على مدار التاريخ كانت الاختلافات العقدية أشد حساسية من الاختلافات الفقهية، وسبب هذا مفهوم وواضح.
- تتسم إدارة الاختلاف في المسائل العقدية بالدقة والأهمية، وهذا جعل الكلام في حسم الاختلاف العقدي محدوداً.
- ليس كل العقائد قائماً على القطع، ففي العقائد قطعيات وظنيات، كما هو الشأن في كل اختلاف بين البشر.
- العلاقة بين المسائل العقدية الكبرى والمسائل العقدية الصغرى، علاقة ذات وسط متدرج، ولهذا فإن أهل العلم يختلفون أحياناً في وضع الحدود الفاصلة بينها.
- قد يختلف أهل العلم في مسألة من المسائل مع وجود النصوص، وذلك بسبب ظنية دلالتها، أو وجود نوع من التعارض الظاهري بينها.
- قاعدة: (لازم القول ليس بقول) من القواعد العظيمة التي ساعدت في التوسعة على المخالف، وتخفيف التوتر بين المختلفين.
- يظل الاختلاف مصدراً للتعلم ما لم يتوقف الحوار في شأن المسائل موضع النزاع، فيتحول إلى مصدر للقطيعة والتنابذ.

- إن اتهام مسلم بالكفر يشبه الرصاصة تطلق على جسم صُلب، فهي إن لم تخترقه ارتدت إلى صاحبها فقتلته!.

- شدد علماؤنا على خطورة تكفير المعين؛ لأن للتكفير شروطاً وموانع قد تنتفي بالنسبة إلى شخص بعينه، وليس كذلك التكفير المطلق.

- تحوط علماؤنا في تكفير الأعيان حتى قال أحدهم: الخطأ في ترك ألف كافر في الحياة، أهون من الخطأ في سفك دم مسلم واحد!.

- ضّيق أهل العلم من مدلول الألفاظ الدالة على التكفير من خلال تقسيم الكفر والشرك والنفاق إلى قسمين: قسم يُخرج صاحبه من الملة، وقسم ليس كذلك.

- مسارعة الخوارج والغلاة إلى تكفير المسلمين، وأناة وتحوط علماء الأمة في هذا الشأن يجِّد الفارق الكبير بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون.

- على مدار التاريخ كان التعامل مع الخلاف الفقهي أيسر من التعامل مع الخلاف العقدي، والخلاف في شؤون الحكم والسلطة .

- كان البحث في الشأن العقدي يتسع باتساع الحياة العقلية للعرب والمسلمين، ويتسع معها الاختلاف.

- أراد الأصوليون من تقرير أن مذهب العامي على مذهب مفتيه إبعادَ العامة عن الاصطاف المذهبي، وتضييق دائرة التعصب.

- لا يجب على كل قادر على الاجتهاد أن يمارسه، لكن إذا مارسه، وبان له وجه الحق فيما اجتهد فيه، كان عليه لزوم ما أفضى إليه اجتهاده.

- في اختلاف أهل العلم سعة ورحمة، ولهذا فلن يكون من الحكمة ولا من المجدي العمل على تصفير الخلافات.

- يظل اختلاف أهل العلم موضع ترحيب إذا بني على شيئين: الإنصاف والمعرفة الموثوقة.

- قوة الأمة في تنوعها وتعددها مع قدرتها على إيقاف اختلافاتها عند حدود معينة.

- نظراً للمنافسة التي تثور بين الأقران، فإن كثيراً مما يقولونه في بعضهم بعضاً، يُطوى، ولا يروى.

- يظل باب المباحثة والتمحيص والحجاج في المسائل الخلافية مفتوحاً أمام طلاب العلم، حيث إن ترك الإنكار على المخالف، لا يعني إغلاق باب المناظرة.

- إذا تبنى القاضي أو صاحب السلطة التنفيذية قولاً من الأقوال الفقهية المعتبرة في مسألة من المسائل، فإن تبنيه يرفع الخلاف، ويكون على الناس الالتزام بما رجَّحه.

- ليس للحاكم أن يُلزم الناس بالتمذهب بمذهب معين، لأن في كل مذهب من المذاهب مسائل، أدلتها ضعيفة، وأخرى أدلتها قوية.

- تنفيذ العقوبات وتغيير المنكر باليد، من اختصاص الحكومة وموظفيها، وليس ذلك متروكاً لأفراد الناس.

- تدريس الفقه المقارن وعلم السياسة الشرعية على نطاق واسع، يحسّن من مستوى معالجتنا للاختلافات الفقهية والعقدية.

- كلما مضى الناس في سُلّم الحضارة ازدادت حساسيتهم تجاه الأخطاء التي يمكن أن تُرتكب معهم، وهذا يجعل إدارة التباين الثقافي والإثني أشق، ومصحوباً بالتحديات.

- إن في أعماق كل المجتمعات محركات ومحرضات خفية لإحداث نوع من التصدع في بنيتها العميقة، وعليها العمل على معالجة ذلك.

- الرفاه الاقتصادي العالي وقوة العصبية والقبول الكبير للسلطة الزمنية، أمور تخفف من شعور الناس بالتباينات العرقية والقبلية والمذهبية.

- إن إدارة أي شيء تعني الإقرار بوجوده، والشعور بوجود تحديات معينة للتعامل معه

- شيء عظيم ومثمر أن نكتشف الميزات لدى أولئك الذين نختلف معهم، ولو كانوا منافسين أو مناوئين.

- تحتاج المجتمعات المتنوعة إلى تشكيل ذهنية وطنية تؤكد على احترام التعددية وتقبل التعامل معها بأريحية.

- من غير المجدي التعويل على الثقافة في مكافحة العنصرية، بل لا بد من قوانين صارمة وواضحة ورادعة.

- إن فكرة تفوق العرق الأسود أوالعرق الأبيض... باتت من مخلفات التاريخ.

- الطائفة متصلة بعموم أهل البلاد من وجه، ومنفصلة عنهم من وجه أخر بما لها من سمات وتوجهات، ليست موجودة لدى معظم أفراد الشعب.

- ضعف القواسم والروابط المشتركة بين أفراد المجتمع، هو السبيل لبروز النزعات الطائفية والعرقية...

- لا طائفية بدون طائفيين، مهمتهم استثمار وجود الطوائف لتحقيق مصالح خاصة أوطائفية.

- في الغالب يتجنب كثير من الناس الحديث عن المشكلات الطائفية حتى لا يُتهموا بنقص الشعور الوطني لديهم.

- الدين ليس واحداً من مكونات القومية، بل هو قوة روحية وعقلية عابرة للأقوام والأعراق والقارات.

- تضعف الروابط القبلية أكثر كلما ولج الناس في خضم التحضر، وتشكل سكنى المدن الكبرى العدو اللدود لكل ما هو قَبَلي.

- القبلية هي درجة مبالغ فيها من الانتماء للقبيلة والاعتزاز بها، قد تصل إلى حد التعصب البعيد عن أي موضوعية.

- الهوية ليست معطى ثابتاً، لا يتغير، فالتغيرات الهائلة التي تجتاح العالم جعلت التحويرات على الهوية شيئاً مستمراً ومتتابعاً.

- العلاقات بين أهل مذهبين من دين واحد أو بين ثقافتين تنحدران من ثقافة كبرى واحدة، هي العلاقات الأشد حساسية والأكثر قبولاً للتصدع المخيف.

- عدم وجود ما يكفي من التمايزات الفكرية والأخلاقية، هو الذي يسبب الحساسية المفرطة بين المختلفين.

- الانقسام العمودي في أي مجتمع هو الأخطر، وهذا يكون غالباً في المجتمعات الأقل تحضراً، ويكون الانقسام الأفقي من نصيب المجتمعات المتحضرة حيث الطبقات الاجتماعية المتعددة.

- معالجة مشكلات التعدد الطبقي أسهل من معالجة المشكلات العرقية والمذهبية، وذلك لأن الأخيرة تستند إلى عقائد وأفكار تأسيسية كبرى.

- التضامن بين أبناء الأقليات ليس مقصوداً لذاته، ولكنه بدافع الخوف من تفويت مصالهم، والخوف من التهميش على الصعيد السياسي والاجتماعي.

- تُظهر التجربة التاريخية أن الأقليات تندمج في المجتمع وتتكيف مع ثقافة الأغلبية كلما ساد القانون العادل البعيد عن التمييز بين المواطنين.

- من عادة الأقليات التمحور حول الذات وممارسة نوع من التخندق حول الخصوصيات، والنظر إلى الآخر الشريك في الوطن على أنه مصدر للخطر.

- الشخص المتمحور حول ذاته ينظر إلى كل محاولات تجفيف منابع الخلاف على أنها تنطوي على نوع من المكر والاحتيال والخداع.

- الفئة القوية في المجتمع والمكون الغالب دائماً هو مصدر الخوف والحذر لدى الأقليات عموماً.

- تقترن المطالبة بالحقوق لدى الأقليات بالهجوم على الآخرين كما تقترن بادعاء المظلومية التاريخية.
- طالما نظرت الأقليات إلى الاندماج في الأغلبية على أنه مصدر لذوبانها وانحلالها، ولهذا فإنها تجنح إلى العزلة،وقد تعمد إلى جعل ما يميزها عن غيرها أسراراً، لا يجوزالاطلاع عليها.
- تشعر الأقليات بالضعف، ولهذا فإنها تحتاج إلى الدعم النفسي، وكثيراً ما تجده في الشعور بالتعالي والتفوق كما هو الشأن عند اليهود.
- تعمد الأقليات في مقاومة الذوبان إلى أن يكون لها أزياؤها وطقوسها وأسماؤها الخاصة.
- تؤكد الأقليات على تجذرها في التاريخ والجغرافيا من أجل تثبيت مشروعية وجودها الوطني.
- الاختلاف بين المكونات الوطنية على مسائل مثل الهُوية الوطنية يوهن الإجماع الوطني والذي يحتاج إليه النجاح في التنمية.
- لا يؤدي التنوع الثقافي إلى الثراء والتكامل إلا في ظل شروط معينة، وعلينا توفير تلك الشروط.
- لا يجوز أن يحول التنوع العرقي والمذهبي دون الحصول على إجماع وطني يسهّل عمليات الإصلاح والتقدم.
- يجب أن يكون في كل دولة كتلة من المواطنين تعتبر نفسها أمة وطنية أو أساساً لأمة، وذلك حين تكون الضامن للمصالح الكبرى للوطن والمواطنين.

- أهم ما يحتاجه المجتمع المتنوع هو الصراحة والإخلاص، والبعد عن النفاق والغش السياسي.

- من أسوأ ما يمكن أن يحدث اشتعال النزعات الطائفية وشعور الناس وكأن المجتمع فقد كل موارد الحكمة والتوازن.

- الاعتقاد بأن علينا أن نكون متطابقين ومتشابهين، ولَّد لدينا تحميل بعضنا جريرة الاختلاف والتنوع.

- طمس التمايزات والاختلافات لا يساعد على حلها، وإنما يزيد في تعقيدها.

- فقد الإجماع السياسي لا ينتج من التنوع، وإنما من العجز عن توفير الشروط التي تولّد الانتماء للوطن، وتُشعر المواطنين بالعدل والمساواة أمام القانون.

- لا شيء يؤدي إلى تدهور التضامن الأهلي مثل الظلم والتهميش لمناطق أو مكونات بأسرها.

- حين يشيع الظلم في مجتمع، لا يبقى في نفوس المظلومين شيء مقدس، وشيء لا يمكن عمله.

- وقوف المثقفين وصفوة المجتمع في وجه الظالم ومع المظلوم بقطع النظر عن أي اعتبار، هو الذي يرسّخ الحسّ الأخلاقي في المجتمع.

- فهم مطالب الأقليات والإثنيات، والتعامل معها بسماحة وانفتاح وثقة، ليس من باب الرفاهية، وإنما هو من الضرورات الملحَّة.

- تلبية مطالب الإثنيات والطوائف قد تكون مكلفة على الصعيد الاقتصادي، لكنها تظل على كل حال أقل من تكاليف التناحر الاجتماعي والسياسي.
- لدينا ما لا يحصى من الشواهد على أن سياسات القهر والدمج الاجتماعي المتعسف، فاشلة وغير ذات جدوى.
- علينا دائماً أن نتساءل عن السبل التي تُفضي بنا إلى المواءمة بين الهويات الفرعية وبين الهوية الوطنية الجامعة.
- مهم جداً أن تكون لدينا البصيرة الكافية بالتصرفات والإجراءات التي تؤجج نار الاختلاف في مجتمع متنوع.
- إن الفرق التطوعية المشتركة بين المكونات الوطنية المختلفة، تساعد على تدعيم النزعة الإنسانية، والتي تشكل أرضية مشتركة يقف عليها الجميع.
- العمل الخيري ظل على مدار التاريخ قادراً على مد جسور التعاطف والتراحم والثقة عبر القارات وفوق المحيطات.
- الانغلاق الذهني يفضي إلى التعصب، والتعصب للمذهب أو العرق أوالإثنية هو العدو اللدود للعيش المشترك.
- الانغلاق الذهني ليس ذهنياً بالمعنى الدقيق، وإنما هو انغلاق ثقافي، يتمثل في أحيان كثيرة في حمل الطائفة...أفكاراً مغلوطة عن ذاتها وعن الآخرين.
- أعتقد أن جميع مكونات الوطنية في حاجة إلى نسيان الانطباعات السلبية الموروثة،ومحاولة فتح صفحة جديدة للتفهم والمراعاة.

- منذ أواخر القرن الثامن عشر أخذت مسألة الأقليات ترتبط أكثر فأكثر بالمسألة السياسية.
- ما عاد أي مكوّن وطني يقبل اليوم بالمعاملة على أنه في مرتبة وطنية ثانية أو ثالثة.
- إذا لم تكن النظم والقوانين السارية صريحة في التسوية بين المواطنين، فإن المناشدة بالتسامح والتآخي ستكون من غير معنى.
- إن من المهام الكبرى لأي حكومة رعاية التوافقات الداخلية وإيجاد جبهة داخلية متماسكة وقادرة على مواجهة العدوان الخارجي.
- حرصت وثيقة المدينة المنورة على التأكيد على الوحدة السياسية لسكان المدينة وأنهم أمة من دون الناس.
- إن الاندماج الاجتماعي لا يعني أن يصبح الناس نسخاً مكررة عن بعضهم، وإنما يعني أن لا يكون التنوع الثقافي حائلاً دون تراحم المواطنين وتعاونهم.
- إن إكراه الناس على تغيير معتقداتهم وعاداتهم مخالف لشريعة الإسلام، وفيه امتهان لكرامتهم وعدوان على حقوقهم.
- من أقوى الروابط بين المواطنين شعورهم بأنهم يشتركون جنباً إلى جنب في صنع ثروة البلاد وبناء مستقبلها.
- لا يمكن للمجتمعات أن تحظى بالاستقرار والانسجام من دون التموضع العادل للدولة وأخذها مسافة واحدة من كل مكوناتها.

- حتى تتمكن الدولة من إنشاء أمتها السياسية، فإن عليها إنشاء (الحلم الوطني) الذي يمثل نقطة الجذب الكبرى لطموحات جميع المواطنين.
- حين لا ترى أي أقلية أن الحكومة تمثلها، فإنها تصنع حكوماتها الخاصة بها من خلال إبراز زعمائها الشعبيين.

فهرس الموضوعات

المقدمة .	٣
مدخل:	٥
١ – عقم التطابق.	٦
٢ – التعدد طريق التكامل.	٦
٣ – الاختلاف مصدر لإنضاج الوعي.	٧
٤ – التطابق منصة للانغلاق.	٨
٥ – التعامل مع الآخرين مصدر للخلط.	٩
٦ – ما بين الخلاف والاختلاف.	٩
٧ – قاعدة في الاختلاف.	١١
٨ – من التطابق إلى التوافق.	١٢

٩- في الاختلاف توسعة ورفع للحرج.	١٤
١٠- أسس الوفاق والاتفاق.	١٦
١١- اختلاف دون افتراق.	١٨
إدارة الاختلاف الفكري والفقهي	٢٣
أولاً: أسباب الخلاف الفكري:	٢٤
١- التركيب العقلي.	٢٤
٢- الخلفية الثقافية.	٢٥
٣- نُظُم اللغة.	٢٨
٤- فهم الواقع.	٣٠
٥- محاولة حسم ما لا يقبل الحسم.	٣٣
٦- المزيد من التحضر يعني المزيد من الاختلاف.	٣٥
٧- الخلط بين الأشخاص والأفكار.	٣٦
٨- الحقيقة طبقات.	٣٨
٩- سبل الإصلاح.	٤١
اتجاهات ومذاهب وفلسفات	٤٣
أولاً: على الصعيد العالمي:	٤٣

١- النفعية.	٤٣
٢- المثالية.	٤٤
٣- الليبرالية.	٤٥
٤- الرديكالية.	٤٦
ثانياً: على المستوى الإسلامي:	٤٧
أ- التأثر بالفكر اليساري.	٤٨
ب- الاختلاف في تحديد المشكلة الكبرى.	٤٨
ج- جماعة التبليغ ورؤيتهم للمشكلة.	٤٩
ثانياً:أسباب الخلاف العقدي والفقهي:	٥٠
١- الخلاف في العقديات.	٥١
٢- الاختلاف في شروط الاجتهاد السائغ:	٥٢
أ- شروط المجتهد.	٥٣
ب- تجزؤ الاجتهاد.	٥٥
ج- تحقيق المناط.	٥٦
د- ما لا يسوغ فيه الاختلاف.	٥٦
كيف نتعامل مع الاختلاف العقدي والفقهي؟	٦١

أولاً: مبادئ عامة في التعامل مع الاختلاف:	٦٢
١- الاعتراف بوجود اختلاف.	٦٢
٢- القول من غير علم يكّثر الخلاف.	٦٣
٣- الحذر من شخصنة الاختلاف.	٦٤
٤- التزام أدب الخلاف:	٦٦
ثانياً: التعامل مع الاختلاف العقدي	٧١
١- ليس كل العقائد قائماً على القطع.	٧١
٢- الخطأ خطأ أكان في العقيدة أم في الفقه.	٧٣
٣- التوسعة على المخالف.	٧٤
٤- تجريم التكفير:	٧٩
أ- التشدد في تكفير المعيّن.	٨١
ب- الكفُّ عن التكفير أخذ بالأحوط.	٨٢
ج- تضييق مدلول الألفاظ الدالة على التكفير.	٨٣
٥- رؤية متسعة لنصوص تثير الخلاف:	٨٦
أ- المجدد القرني.	٨٧
ب- الفرقة الناجية.	٨٩

ثالثاً: التعامل مع الاختلاف الفقهي:	٩٣
ركائز في التعامل مع الخلاف الفقهي:	٩٤
١- إخراج العوام من دائرة الاصطفاف المذهبي.	٩٤
٢- لا لتصفير الاختلافات.	٩٥
٣- عدم قبول كلام الأقران بعضهم في بعض.	٩٧
٤- لا إنكار في مسائل الاجتهاد.	٩٩
التنوع الإثني والطائفي والثقافي.	١٠٧
ظاهرة التنوع الطائفي والثقافي والعرقي:	١٠٨
أولاً- تعريفات:	١٠٩
أ- إدارة التنوع.	١٠٩
ب- التعدد الإثني والعرقي.	١١١
ج- الطائفية.	١١٢
د- القومية.	١١٤
هـ- الأمة.	١١٥
و- القَبَلِيَّة.	١١٥
ز- الهوية الوطنية.	١١٧

ثانياً: إضاءات حول التنوع الإثني والديني:	١١٨
١- توتر أشد.	١١٨
٢- الانقسام العمودي هو الأخطر.	١١٩
٣- الخوف من التهميش أساس التضامن.	١٢١
٤- منطق تفكير الأقليات.	١٢٢
٥- الصراعات الداخلية وإعاقة الإصلاح.	١٢٧
٦- التعكير على الإجماع السياسي.	١٢٨
٧- خطورة تحول الجماعة إلى طائفة.	١٢٩
كيف نتعامل مع التنوع على الصعيد الوطني؟	١٣١
١- لا لطمس التمايزات.	١٣١
٢- الوقوف في وجه الظلم.	١٣٣
٣- تفهم مطالب الإثنيات والأقليات.	١٣٤
٤- الإجابة على أسئلة التنوع.	١٣٥
٥- العمل الخيري والإنساني.	١٣٧
٦- ذهنية منفتحة.	١٣٨
٧- المعالجة السياسية.	١٣٩

وثيقة المدنية.	١٤٤
الخاتمة.	١٥٣